الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(610)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	9
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	13

× العنف الأسري × يتصدر قضايا × حقوق الإنسان × بالمملكة

المصدر: جريدة صدى الجمعة 10 ربيع أول 1439هـ - 29 ديسمبر 2017م
https://www.slaati.com/2017/12/29/p954946.html

تصدرت قضايا العنف بالمملكة قضايا جمعية حقوق الإنسان بكافة المناطق، ليبلغ عددها 303 شكاوى خلال العام الماشي، أكثرهم فئة الآباء والأزواج.
وشملت قضايا العنف التي استقبلتها جمعية حقوق الإنسان في 1438هـ، شكاوى أسرية متنوعة، منها النعنف النفسي والبدني، والحرمان من الأم والزواج.
وبلغت عدد القضايا المقدمة 225، حيث شاركت الرياض بـ 85 قضية، وجازان 42، والدمام 30، وعسير 16، ومكة المكرمة 10 قضايا، وجدة 7، وآخيرًا الجوف 5 قضايا.
وأوضح الأخصائي الاجتماعي عبدالمجيد اللحياني أن العنف النفسي والبدني يعتبر من أكثر أنواع العنف انتشارا بين الأسر، موضحا إن أكثر الأفراد الذين يصدر منهم التعنيف هم فئة الآباء والأزواج.

الآباء والأزواج أكثر ممارسة للعنف في303 قضايا

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 10 ربيع أول 1439هـ - 29 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=325117&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي 29-12-2017 12:39 AM
كشفت مصادر لـ«الوطن» أن قضايا العنف الأسري تصدرت القضايا التي تابعتها فروع جمعية حقوق الإنسان بكافة المناطق، حيث بلغ عددها 303 شكاوى خلال العام الماضي تقدم بها معنفون من جميع الفئات العمرية، في حين كان أكثر الأشخاص الذين قدمت ضدهم هذه الشكاوى هم الآباء والأزواج.

الآباء والأزواج

شهدت فروع جمعية حقوق الإنسان في 1438 شكاوى أسرية متنوعة، منها العنف النفسي والبدني، والحرمان من الأم والزواج. وأضافت المصادر أن هناك بعض القضايا المسجلة لا تزال تحت الإجراء بعد مخاطبة الجهات المختصة وكذلك المتهمين بممارسة العنف ضد أي من أطراف أسرهم، فيما كشفت المصادر أن أكثر الشكاوى المقدمة كانت ضد الأزواج والآباء، وكانت في معظمهما قضايا تتعلق بالعنف الأسري بجميع أنواعه، حيث مارس هؤلاء عنفهم ضد أبنائهم وزوجاتهم.
وبلغ مجمل القضايا في هذا الشأن 225، في الرياض 85، وجازان 42 قضية، وسجلت كل من المدينة والدمام 30 لكل منهما، وبلغ عددها في عسير 16 قضية، ومكة المكرمة 10 قضايا، وجدة 7، وأخيرا الجوف بعدد 5 قضايا.

انفعالات وضغوط نفسية

أوضح الأخصائي الاجتماعي عبدالمجيد اللحياني أن العنف النفسي والبدني يعتبر من أكثر أنواع العنف انتشارا بين الأسر، موضحا أن عدد الحالات التي ترد عليه شهريا لأخذ استشارة تتراوح بين حالتين و 3 حالات، أغلبها من الزوجات

والأبناء. وقال اللحياني إن أكثر الأفراد الذين يصدر منهم التعنيف هم فئة الآباء، مبررا ذلك بوجود ضغوط نفسية يصاب بها الفرد، ثم يبدأ بإخراج تلك الانفعالات على شكل أفعال سلبية، منها الضرب والشتم للأبناء وأحيانا الزوجة، وقد يصل الأمر إلى العنف الجسدي.

وأكد اللحياني أن العنف ضد الزوجات يعتبر السائد ويصل إلى 98%، وفي أغلب الحالات تصل الأمور إلى المحاكم، ولكن الزوجات يتنازلن عن القضايا بسبب ضغوطات الزوج عليها بحرمانها من أبنائها. وأشار إلى أن الجمعيات التي لها دور في التثقيف يجب أن تكثف من نشاطها، خصوصا الدورات الخاصة بالانعكاسات التي تصيب الأسرة نتيجة العنف الواقع عليها من الآباء أو الأزواج أو الأقرباء، ووضع حلول تمنع تلك السلبيات.

مسار القضايا

أوضح المحامي نواف النباتي أن هناك جهات قانونية يلجأ إليها الفرد، سواء الزوجة أو الأبناء، في حالة ارتكاب عنف ضدهما. ففي حالة تعرض أي شخص من أفراد الأسرة للعنف البدني يتم إبلاغ مركز الحماية من الإيذاء، أما في حال وجود شق جنائي فهنا تتم إحالة القضية إلى المحكمة الجزائية للنظر فيها.

وأكد النباتي أنه في حال تعرضت الزوجة للعنف فيحق لها أن ترفع قضية فسخ نكاح ضد زوجها، وترفق مع ذلك التقرير الطبي الصادر من المنشأة الصحية الذي يثبت تعرضها لأضرار نتيجة ما أقدم عليه الزوج من عنف ضدها.

خطوات التبليغ عن العنف ضد الأبناء والزوجات

العنف ضد الأبناء

في حال تعرض الطفل للعنف يتم التبليغ لدى مركز الحماية من الإيذاء

التحفظ على الأبناء قبل تسليمهم إلى دار الحماية

التحقيق في الواقعة ثم إحالة المتضرر لمركز الإيواء

العنف ضد الزوجة

يقدم البلاغ عن طريق المتضررة إلى الشرطة

تحال الأدلة والشهود إلى النيابة العامة

تحال القضية إلى محكمة الأحوال الشخصية

في حال رفضت الزوجة الصلح يتم فسخ النكاح

بالصور.. صحة الرياض تحتفل باليوم العالمي للإعاقة تحت شعار "أصحاب الهمم" ×

المصدر: جريدة صدى الجمعة 10 ربيع أول 1439هـ - 29 ديسمبر 2017م
https://www.slaati.com/2017/12/28/p953891.html

تحت رعاية مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض افتتح المساعد للصحة العامة الدكتور حسن كريري فعاليات الإحتفال باليوم العالمي للإعاقة " تحت شعار (اصحاب الهمم) والذي نظمة القطاع الصحي الشمالي بالتعاون مع جمعية الاطفال المعاقين وبمشاركة من نادي المسئولية الاجتماعية بجامعة الملك سعود والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان . وشهد الحفل الذي اقيم في مسرح جمعية الأطفال المعاقين امس الاول فقرات منوعة تضمنت كلمة مشرف القطاع الصحي بشمال الرياض الاستاذ / متعب بن بن زايد قائلاً الشكر لله اولاً الشكر لجميع المراكز المشاركة والمنسقين من المشاركة المجتمعية وحقوق وعلاقات المرضى ويهدف هذا اليوم الى اسعاد اطفالنا وتحفيزهم لخدمة الوطن وشكر الحضور على تشريفهم الحفل .

ثم القى مسئول المشاركة المجتمعية وحقوق وعلاقات المرضى بالقطاع الاستاذ عمر بن مفرح الزهراني كلمة قال فيها المعاق ليس معاق الجسد بل معاق الفكر والاخلاق وهولاء اصحاب همم بفكرهم فاسال الله ان يمدهم بالصحة والعافية وأن ينفع بهم الوطن .
من جانب اخر اكد مساعد المدير العام للشؤون الصحية الدكتور حسن كريري أن وزارة الصحة اولت اهتمامها بذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تسهيل البنية التحتية للمنشأت الصحية وذلك بوضع ممرات ومواقف خاصة لمركبات بهذه الفئة الغالية على قلوبنا واضاف ان صحة الرياض ممثلة في الصحة العامة في صدد اصدار بطاقات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة لإعطائهم الأولية وتسهيل اجراءات علاجهم بالمراكز الصحية .
ثم توالت فقرات الحفل حيث تم عرض مرئي لاصحاب الهمم العالية ..ثم تحدث الاستاذ عليان منصور من ذوي الاحتياجات الخاصة عن تجربته مع الاعاقة وكيف تغلب وتعايش معها حتى اصبح انسان طبيعيا يمارس حياته اليومية بكل اريحية.
وفي نهاية الحفل القى الاستاذ خالد الفاخري أمين عام جمعية حقوق الانسان محاضرة بعنوان ثقافة حقوق الطفل تطرق فيها عن كيفية ابلاغ الجهات المختصة حول تعرض الطفل للأسائة او العنف من أحد اقاربة وايضاح النظام الذي كفلته الدولة لحماية الطفل ثم قام الدكتور كريري بتكريم المراكز الصحية المشاركة .

"العمل": خاطبنا الجهات الأمنية.. "حقوق الإنسان": السجن سنة والغرامة ٥٠ ألفاً

أطفال تُسلب طفولتهم ويستغلون للشهرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.. من المسؤول؟

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2018م
https://sabq.org/VD9L4t

خلود غنام - الرياض 6 4454,741
توعد متحدث وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، خالد أبا الخيل، بملاحقة كل أم أو أب يستغل أطفاله للتكسب المادي أو الشهرة، وتجاوب مع الحملة التي أطلقها المجتمع "أطفال بلا طفولة"، وطالب عبر حسابه بـ"تويتر" الإبلاغ عن أي استغلال للطفل أو الطفلة بغرض التكسب أو الشهرة من خلال الرقم (1919). وأشار إلى أنه تم مخاطبة الجهات الأمنية لاستدعاء بعض أولياء الأمور الذين يظهر أطفالهم في مواد إعلامية تحرمهم من الطفولة وقال: "لن نرضى بأي تجاوز لنظام حماية الطفل" .
ومن جانبها جرمت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ظاهرة تصوير الأطفال على وسائل التواصل الاجتماعي واستغلالهم بغرض الشهرة.
وأكدت الجمعية أن كل طفل عمره أقل من 18 عاماً يظهر في مقاطع أو مشاهد لا تتناسب مع الذوق العام سيتعرض ولي أمره للمساءلة القانونية، وقد تصل العقوبة إلى سنة وغرامة 50 ألف ريال.
ومن جهة أخرى تواصلت "سبق" مع الدكتور أحمد الشيمي المستشار التربوي والنفسي للحديث عن الآثار السلبية المترتبة على تلك الشهرة والاستغلال، وقال لـ"سبق": لقد أصبح هوس الشهرة غولاً يلتهم رؤوس الآباء، ويبث فيها سمومه، حيث يجعل الآباء غير المسؤولين طفلهم "أمام إغراء الشهرة والمال" يمر بتجربة قبل أوانها دون أن يكون لديه

المهارات والإمكانيات الحياتية، والمهنية التي تؤهلهم من المرور من هذه التجربة الكبيرة على عقولهم وقلوبهم دونما خسائر فادحة على نفسياتهم.
وتابع: "إن مما لا شك فيه أن وجود نجم في سن مبكرة، سيؤثر يقيناً على نفسيته؛ لأنها غير مهيأة أو مستعدة للتعامل مع الشهرة والأضواء، وسيحدث تداخل بين مراحل الطفل العمرية، حيث انتزعت مرحلة دور مرحلة أخرى لدى الطفل مما يحدث اضطراباً نفسياً يؤثر حتمًا على الطفل، وأغلب الظن سيؤدي إلى فشله المدوي لاحقاً، وهناك أمثلة كثيرة في مجتمعاتنا العربية مرت بهذه التجربة وكان مصيرها المستقبلي مشؤومًا .
وقالت المستشارة النفسية عبير دقمة لـ"سبق": عند استغلال الطفل من قبل الوالدين في وسائل التواصل الاجتماعي وذلك من أجل الشهرة وكسب المال، لها الأثرالكبير النفسي والعقلي والسلوكي التي تظهر على الطفل، حيث إن الطفل في مراحل نموه الطبيعية لديه حاجات يجب على الوالدين تحقيقها لنمو طفل سليم خالٍ من المشكلات النفسية، منها حاجة الطفل للشعور بالأمان والاطمئنان ويحققها له الوالدان عن طريق الحماية والاهتمام". وبينت: "عند استغلال الطفل عبر التواصل ومخالطة الغرباء والأكبر منه سناً والتصرف بتصرفات لإثارة والإعجاب يشعر الطفل بالخوف وعدم الأمان، بالإضافة إلى تعرضه للاستغلال والتحرش الجنسي والاعتداء من المحيطين. وأضافت المستشارة النفسية: "أيضًا الطفل المستغل لأغراض الشهرة يفتقد إلى تقدير الذات بالشكل الطبيعي، ويسلب منه حقه بإعطائه الحرية لاختيار هواياته وتنميتها بالصورة المناسبة، مما يسبب له القلق والتوتر المستمر يؤدي به إلى الاكتئاب .
وبدوره أوضح المستشار القانوني عبدالله العنزي لـ"سبق" العقوبات القانونية التي يتعرض لها الوالدان في استغلال الطفل للشهرة أو التكسب، بقوله: "استغلال الطفل من قبل أولياء أمره وأقاربه أو من الغير يعتبر من الإيذاء به، وممارس استغلال الطفل يعتبر مخالفاً لنظام حماية الطفل الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 14 وتاريخ 1436/2/3هـ، حيث ورد تعريف الإيذاء في المادة الأولى من النظام بأن الإيذاء هو كل شكل من أشكال الإساءة للطفل أو استغلاله أو التهديد بذلك.وبين العنزي: "أن الإساءة تكون مادية ومعنوية نفسية تعرض الطفل للإساءة لسوء التعامل، وصور وأشكال استغلال سوء التعامل مع الطفل كثيرة، ومنها استغلال الطفل للشهرة أو التكسب المادي سواء كان من الوالدين أو الأقارب أو غيرهم.
وتصوير الأطفال ونشرهم على مواقع التواصل الاجتماعي، ومنها السناب شات والانستقرام وغيرها يعتبر مخالفاً للنظام وتمكين الطفل من قبل الأب أو الأم من تصوير نفسه وممارسة التصوير والنشر في مقاطع لا تتناسب مع سنه أو مقاطع للضحك والسخرية يعتبر إفراطاً وتقصيراً في حماية الطفل، لأنه غير راشد وغير مسؤول عن تصرفاته.

بعد أن استغرق إعداده 10 سنوات .. ترقب لإقرار نظام الوقاية من الإيذ

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
https://sabq.org/QLdGmt

عبدالله البرقاوي - الرياض 0 735,239
يحظى ملف مشروع نظام الوقاية من مرض متلازمة العوز المناعي المكتسب "الإيدز"، وحقوق المصابين بالمرض وواجباتهم، باهتمام الجهات المعنية، وذلك بعد أن خضع للإعداد سنوات طويلة تتجاوز 10 سنوات، وتمّت معالجة التباين بين مجلسَي الوزراء والشورى حول بعض مواد النظام قبل أشهر قليلة.
ينتظر أن تنظر الجهات المعنية، قريباً، في إقرار النظام الذي تقدّمت به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعقدت ورش عمل عديدة بشأنه خلال السنوات الماضية.
وكان مجلس الشورى قد وافق قبل أشهر عدة، على عددٍ من التعديلات على مشروع النظام الذي يضمن حقوق المصابين بالمرض وواجباتهم وضمان التعليم والعمل.

وتتضمّن مواد النظام المقترح تطبيق فحص اختبار الإيدز على المتقدمين للكليات والمعاهد الصحية المدنية والعسكرية، والمتقدمين لشغل الوظائف المشمولة بالكادر الصحي الذين يتقدمون للوظائف العسكرية، إضافة إلى فحوص ما قبل الزواج والنساء الحوامل.

ومنعت مواد النظام فصل المصاب بمرض "الإيدز" من عمله، بسبب مرضه، إلا إذا ثبت تعمّده نقل العدوى إلى غيره أو الإساءة أو إلحاق الأذى بالآخرين، وحذّرت إحدى مواده من منع المصاب من التمتع بالحقوق المقررة له بموجب الأنظمة، ولا يجوز منعه من حق متابعة تعليمه.

ونصّ النظام على حق ضحايا الإصابة بالفيروس أو المرض بسبب العدوى العمد أو الخطأ، التقدُّم بطلب التعويض عن ضرر الإصابة، كما نصّت المواد على عزل المصاب أو تحديد إقامته في منشأة صحية بناءً على توصية الطبيب المختص، إذا كانت حالته تُوجب ذلك أو كانت تشكل خطراً على غيره، وإذا كان المصاب محكوماً عليه، فيجب عزله عن السجناء وتقدم له العناية اللازمة وتحدّد اللائحة اشتراطات العزل وإجراءاته.

وحسب المشروع المقترح، يتم ترحيل المقيمين المصابين بفيروس الإيدز بعد تصفية حقوقهم إلى بلدانهم أو أيّ بلد آخر يختارونه، ويعاقب كل مَن يخل بأحكام النظام المقترح لنظام الوقاية من العوز المناعي المكتسب، بغرامة مالية لا تتجاوز100 ألف ريال أو بالسجن مدة لا تزيد على خمسة أعوام أو بكليهما، ولا يخل ذلك بحق المتضرّر في المطالبة بالتعويض لدى المحكمة المختصّة.

ودعا النظام إلى المحافظة على سرية المعلومات الخاصّة بالمصابين بمرض الإيدز، وشدّد على جميع العاملين في الجهات الصحية وغيرها بالمحافظة على السيرة ولا يجوز إفشاء هذه المعلومات إلا في الأحوال المحدّدة في النظام، ويحظر كل فعل أو امتناع يشكل تمييزاً ضدّ المصابين ويؤدي إلى الحط من كرامتهم أو الانتقاص من حقوقهم أو استغلالهم بسبب إصابتهم.

"الوزراء × يوافق على قانون الوقاية من × الايدز"

المصدر: جريدة صدى الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
https://www.slaati.com/2018/01/02/p958844.html

نايف السالم- صدى

وافق مجلس الوزراء، اليوم الثلاثاء، خلال الجلسة المنعقدة بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، على مشروع قانون نظام الوقاية من مرض " الأيد ز " ، وحقوق المصابين وواجباتهم.

واستغرق تجهيز القانون 10 سنوات، وتقدّمت به الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ويضمن حقوق المصابين بالمرض وواجباتهم وضمان التعليم والعمل.

قال لـ"سبق": هناك عقوبات وُضعت لكل من ينتهك حقوق الطفل "الثبيتي" عن فيديو "الممرضات ورضيع الطائف": نتابع الملابسات

المصدر: جريدة سبق الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م
https://sabq.org/nH2y3w

فهد العتيبي - الطائف

وضح ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمحافظة الطائف عادل بن تركي الثبيتي، أنه تم رصد مقطع الفيديو الذي احتوى على عنف وعبث وسوء معاملة لممرضات مع رضيع، وجرى على وجه السرعة التحري عنه وعن مصدره، وذلك عن طريق التعامل مع الحالة من قبل مدير الشؤون الصحية بالطائف الصيدلي صالح بن سعد المؤنس، وقال: نثمّن لـ"المؤنس" سرعة التجاوب، وتشكيل لجنة التحقيق في الحادثة، واتخاذ الإجراء المناسب.

وأكد "الثبيتي" لـ"سبق" أن الجمعية تواصل متابعتها مع جهات الاختصاص لكشف جميع الملابسات، وظهور نتائج التحقيقات التي سوف تتوصل لها، ومن ثم إعداد تقرير مفصل والرفع به إلى مشرف الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة سليمان بن عواض الزايدي.

وأشار "الثبيتي" في معرض تصريحه إلى أنّ هناك عقوبات وُضعت لكل من ينتهك حقوق الطفل، وفق اللائحة التنفيذية للحماية والصادرة بالمرسوم الملكي رقم م/ ٥٢ في 15/ 11/ 1434هـ، إلى جانب الاتفاقيات الدولية لحماية الطفولة، مبيناً أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حرصت وبتوجيهات من قِبل رئيسها الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني على نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر المعارض والندوات والمحاضرات، والتي كان لمحافظة الطائف نصيبٌ منها.

وكانت "سبق" قد تابعت في حينه تفاصيل الواقعة، حيث أثارَ مقطع فيديو قد انتشر لعدد من الممرضات أسأنَ فيه لطفل رضيع بتصويره داخل مستشفى الأطفال، وكان قد وجّه مدير الشؤون الصحية بمحافظة الطائف الصيدلي صالح بن سعد المؤنس بكفّ يد ثلاث ممرضات عن العمل، استناداً للمادة 43 من نظام تأديب الموظفين لحين استكمال التحقيقات، وذلك بعد العرض الذي وصله عن طريق إدارة المتابعة المبنى على محضر اللجنة المشكّلة للتحقيق.

ووفقاً للخطاب الموجه من مدير "صحة الطائف" إلى مدير إدارة الموارد البشرية -تحتفظ "سبق" بنسخة منه- فإن المتورطات في تصوير مقطع الفيديو ثلاث ممرضات "سعوديات"، ويحتوي على الإساءة والعبث بطفل رضيع وتصويره، ومن ثمَ نشره على عدة مواقع، حتى انكشاف أمر الممرضات وتوجيههن للتحقيق.

وأشار في حينها المتحدث الرسمي لـ"صحة الطائف" عبدالهادي الربيعي: وفقاً لما تم تداوله من مقطع فيديو لإحدى الممرضات ومشاركة زميلاتها العبث بأحد المواليد، فقد حرصت "صحة الطائف" منذ انتشار المقطع عبر وسائل التواصل رغم عدم تحديد موقعه على التحقق منه، حيث ثبت تصويره داخل مستشفى الأطفال، وعلى ضوء ذلك شكّل مدير "صحة الطائف" صالح بن سعد المونس في حينه لجنة للتحقيق توصلت إلى تحديد مجموعة من الممرضات يتوقع مسؤوليتهن عن القضية، وأوصت اللجنة بكف أيديهن عن العمل فوراً مع استكمال التحقيقات للتثبت.

وأضاف "الربيعي" في حينه: نلتزم في "صحة الطائف" لأسرة الطفل وللرأي العام في حال ثبوت تورطهن بإحالة القضية إلى لجنة مخالفات الممارسين الصحيين لإصدار أشد العقوبات المتاحة والرادعة نظاماً، مع إعلان ذلك رسمياً؛ لضمان تحقيق العقوبة المناسبة لكل ممارس تسول له نفسه خيانة أمانته المهنية.

• حقوق الإنسان" تتلقى 2647 شكوى في قضايا مختلفة

المصدر: جريدة الحياة السبت 11 ربيع أول 1439هـ - 30 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26379927

الدمام - رحمة ذياب

تلقت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان 2647 شكوى من مختلف مناطق المملكة تتعلق بقضايا مختلفة.

وتصدرت الرياض قائمة المناطق في عدد الشكاوى الواردة للهيئة، إذ تلقت 900 شكوى تمثل ما نسبته 34 في المئة من إجمالي عدد الشكاوى، يليها منطقة مكة المكرمة بعدد 744 شكوى، ثم فرع الهيئة في المنطقة الشرقية والذي تلقى 331 شكوى. فيما بلغت الشكاوى التي تعلقت بمواضيع قضايا العدالة الجنائية 698 شكوى، وتليها الشكاوى المتعلقة في الهوية والجنسية بمعدل 342 شكوى، فشكاوى العنف والإيذاء والتي بلغت 324 شكوى.

وأوضحت الهيئة أنها تلقت عدداً من الشكاوى في مواضيع مختلفة منها 282 شكوى تتعلق بالعمل، و 52 شكوى تتصل بالتعليم، و124 شكوى ذات علاقة بالصحة، و 150 شكوى تتصل بالرعاية الاجتماعية، و 15 شكوى عن قضايا الحماية من الاتجار بالأشخاص، إضافة إلى 447 شكوى تتعلق بمواضيع التملك والتنمية والبيئة السليمة والخصوصية والرأي والتعبير وغيرها من المواضيع.

وأشارت الهيئة إلى أن الشكاوى تخضع لآلية معينة وخطوات إجرائية ابتداءً من التقدم بالشكوى مروراً بدراستها وانتهاءً باتخاذ الإجراء المناسب بشأنها، إذ تستقبل الهيئة الشكاوى عبر الحضور أو تعبئة استمارة مخصصة، ويتم تلقي الشكوى إلكترونياً ويتم استكمال بيانات الشكوى ومعلوماتها ومقابلة أصحاب العلاقة والتواصل معهم، ومن ثم دراستها في ضوء المعطيات المتاحة وإخضاع معلوماتها للتمحيص الدقيق على ضوء نصوص الأنظمة والتعليمات القائمة وأحكام اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية لتحديد إذا كانت ضمن نطاق اختصاص الهيئة من عدمه، وما هو أساسها القانوني التي تستند إليه. وتعتمد الهيئة بذلك خروج موضوع الشكوى عن اختصاصها الممنوح لها، كالشكاوى المتعلقة بالمنازعات المالية بين الأفراد أو الاعتراض على الأحكام القضائية أو القرارات الإدارية، وفي هذه الحالة تقدم الإدارات المعنية الاستشارة النظامية اللازمة لصاحب العلاقة، ويتم إرشاده إلى الخطوات والإجراءات الواجب عليه اتباعها بحسب طبيعة شكواه، وتقرر الهيئة أن موضوع الشكوى يدخل ضمن اختصاصها ويتعين التحقق من صحة المعلومات الواردة فيها من خلال توجيه خطابات للجهة المعنية وبناءً عليه تقرر الهيئة ضرورة الوقوف على وقائع الشكوى ميدانياً في حال ثبوت صحة المعلومات.

وبلغ عدد شكاوى الذكور التي استلمتها الهيئة في العام الماضي 1522 شكوى في مقابل 1124 شكوى للإناث، وكانت شكاوى المواطنين السعوديين 1842 شكوى في مقابل 804 شكاوى لغير السعوديين، وفي ما يتعلق بتجاوب الجهات المشتكى عليها لوحظ أنه يوجد تفاوت في مستوى تجاوب الجهات مع طلبات الهيئة بشأن التأكد من صحة الشكوى، إذ تتطلب أغلب الشكاوى استكمال معلومات أساسية بشأن موضوعها وإرسال استفسار مكتوب للجهة المعنية للتحقق من صحة الادعاءات، ويمثل التأخر في الرد على استفسارات الهيئة أو عدم ورود أية إفادة بشأنها السبب الرئيس لعدم إنهاء بعض الشكاوى البت فيها. وأوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العيبان أن الهيئة شرعت حالياً في تحديث خططها تماشياً مع رؤية المملكة 2030 بما ينسجم مع أهداف الرؤية، كما تعمل الهيئة بالتعاون مع شركائها من القطاعات الحكومية وغير الحكومية على تنفيذ الأمر السامي بإعداد استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان تتوافق مع المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان مع الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لتنعكس إيجاباً في أنظمة وممارسات الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والمجتمعية في المملكة.

تقنية البنات بالمدينة تستضيف فرع هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة صدى الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
https://www.slaati.com/2017/12/31/p957016.html

المدينة المنورة(صدى):
استضافت الكلية التقنية للبنات بالمدينة المنورة فرع هيئة حقوق الإنسان(القسم النسوي) بالمدينة ، من خلال ركن تعريفي تم إعداده وتنفيده من الهيئة ، حيث هدف الى تعريف منسوبات الكلية من موظفات ومتدربات بهيئة حقوق الإنسان وأنشطتها وأعمالها ، ضوابط قبول الشكوى والرد على الأستفسارات.
كما افادت احدى منسوبات الهيئة أن هيئة حقوق الإنسان تهدف الى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها حيث تتمتع بشخصية اعتبارية ولها استقلال تام بممارسة مهامها ، راز الركن قرابة ١٥٠ من منسوبات الكلية اللاتي تعرفن على ماتقدمه هيئة حقوق الانسان للمجتمع ، كما قدمت عميدة الكلية أ/ فاطمة بولاقي شكرها لمنسوبات الهيئة على مبادرتهن بزيارة الكلية وتعريف المنسوبات بأعمال ومهام الهيئة وطرق التواصل معها .

هيئة حقوق الإنسان!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Opinion/taghreed-altassan/26455651

تغريد الطاسان

حقوق الإنسان أصبحت ذات سمة عالمية، وأصبحت المحافل الدولية تهتم بها، وتعاقب كل من ينتهكها من قريب أو بعيد، بل وتفرض عليه عقوبات معينة بسبب ذلك.
للأسف أن بعض منظمات حقوق الإنسان الأهلية والدولية عالمياً، استغلت هذا الأمر وبدأت في خلق تقارير مبالغ فيها، أو أنها مختلقة، وتجيش جيوشها الإعلامية لذلك، فتتناقلها كل وسائل الإعلام المغرضة التي تبحث عن أي شيء تبث من خلاله سمومها وحقدها.
ما كانت تتعرض له بلادنا، وما زالت، من حملات تسيء إليها وتظهر للعالم صورة غير حقيقية عنها، يجعلنا نتساءل: لماذا نسمح لهؤلاء بالتطاول علينا والكذب والافتراء على مناشطنا وحراكنا؟ لماذا نحن دائماً نمارس رد الفعل ولا ننشئ فعلاً يجعلهم بلا حراك ولا صدقية؟ وللأسف دائماً نتأخر في لجمهم، فيتكاثر دجلهم، فيصبح ردنا أقل تأثيراً وفاعلية.
التعامل مع مثل هذه القضايا يحتاج إلى احترافية عالية في الأداء والحضور، ويحتاج إلى أصوات تستشرف وتستطيع قلب الطاولة، وتفعل ما بوسعها لكي يبقى كل شيء على ما يرام. الفردية والاجتهاد ليسا حلاً، ومواقع «تويتر» وحدها لن تغير المعادلة.
ولأن ملف حقوق الإنسان هو الذي يستثير عواطف الناس ويؤججها، ويجعل الشعوب والمثقفين ينتبهون إليها ويبدؤون رسم صورة مغايرة عنا، فنصبح متهمين بلا جريمة.

حقوق الإنسان في الصحافة

من يشاهد سكوت العالم الدولي بمؤسساته وهيئاته وحكوماته عن جرائم تختص بحقوق الإنسان لدول كإسرائيل وإيران وتركيا وغيرها يعلم حينها أن إدارة مثل هذا الملف تحتاج إلى شياطين وليس إلى ملائكة.
نحن في بلادنا، منذ أكثر من عقد من الزمن، نملك جمعية أهلية لحقوق الإنسان وأنشأنا هيئة مستقلة بذلك، ولكن للأسف نتاج هاتين المؤسستين ما يزال أقل من المأمول، وبخاصة الهيئة التي من المفترض أن تكون واجهتنا أمام العالم الخارجي، لتصنع لها ثقافة وحضوراً في الداخل يجعلنا نطمئن إلى أن هناك من يهتم بحقوق الإنسان عندنا، ويخاف على وطننا أن تمس سمعته خارجياً من خلال هذا الملف.
لو سألنا أي مهتم بحقوق الإنسان عندنا عن علاقته بالهيئة، لسمعت عن جفاء وفجوة لا نعرف لها سبباً، وهذا يجعلنا نتساءل: ما الدور المنوط بالهيئة في الداخل والخارج؟ ما هو موقفها من بعض القضايا المحلية التي يتداعى الناس ويتحاورون في شأنها؛ كحساب المواطن مثلاً، وارتفاع الأسعار، والضريبة المضافة، وقضايا الإسكان والصحة، وما يحدث لأطفالنا في الـ«سوشل ميديا» من انتهاكات واستغلال، وما يعانيه أبناء المطلقات من جور هنا وهناك، وضعف تشريعات لا تنصفهم، وملف زواج القاصرات أكبر دليل على ذلك، وما زال كثيرون يشتكون من بطء الإجراءات في استرداد الحقوق وعدم فاعلية الفروع للهيئة في المناطق في زرع الطمأنينة لدى قاصديها؟
ما نراه أخيراً أن «وسوماً» معينة في «تويتر» أعادت حقوقاً مسلوبة إلى كثيرين بجهود أفراد، وكالعادة الهيئة تتدخل بعد أن يظهر الأمر إعلامياً وتمارس حضوراً باهتاً لا يليق بها.
لابد أن تعلم الهيئة أن حضورها في الداخل سيضمن لها نجاحات متعددة في الخارج، وستستطيع مجاراة الكل باحترافية ومهنية عالية، وتضمن وجود صوت مساند لها في كل ميدان.
نريد من الهيئة ألا تتحول إلى جهةٍ دوامها محدد ونظامها متشابك! نريدها أن تكون مقصد كل خائف وتغيث كل ملهوف، نريدها أن تفتح باباً للمتطوعين والمتطوعات ليقوموا بخدمات لكثيرين، من خلال الاتصال والإرشاد والتوجيه والدفاع وتوفير كل مصادر الأمان بها.
مشكلة أن نشعر بأن حقوق الإنسان عندنا تحولت إلى روتين ممل، وغرقت في بيروقراطية مهلكة، وفقدت تلك الروح التي تنتصر على كل شيء لأجل ذاك الإنسان البسيط الذي يملك كل الحق وهو يعيش في وطن الرخاء والنماء والعز والكرامة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"المحاكم": إصدار طلبات تنفيذ بـ17 بليون ريال في شهر ربيع الأول

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 ربيع ثاني 1439هـ - 31 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26401075

الرياض - «الحياة»
أكد التقرير البياني الشهري، الذي تصدره وزارة العدل، أن إجمالي عدد طلبات التنفيذ الواردة دوائر محاكم التنفيذ، خلال شهر ربيع الأول من عام 1439، بلغ أكثر من 57 ألف طلب، في حين تقدر المبالغ المالية التي تضمنتها طلبات التنفيذ أكثر من 17 بليون ريال، فيما كشف «التقرير» عن أن محاكم المملكة (عامة، تجارية، أحوال شخصية، جزائية)، أصدرت خلال «ربيع الأول» أكثر من 56.369 حكماً، بزيادة 17 في المئة على الأحكام الصادرة في الفترة نفسها من العام الماضي.
وأفصح «التقرير» أن المحاكم ذاتها استقبلت نحو 85.770 قضية جديدة خلال الشهر الماضي، إذ شكلت قضايا الأحوال الشخصية 44 في المئة من إجمالي القضايا الواردة، تليها القضايا العامة بنسبة 34 في المئة، ثم القضايا الجزائية بنسبة 17 في المئة، ثم القضايا التجارية بنسبة خمسة في المئة.
وفي ما يتعلق بعقود النكاح وصكوك الطلاق الصادرة في المحاكم خلال شهر ربيع الأول، أوضح «التقرير» أنها بلغت 11.638 عقد نكاح، و5.287 صك طلاق.
وأكدت الوزارة أن المقارنة بين أعداد صكوك الطلاق وعقود النكاح لا تشير إلى نسب الزواج أو الطلاق الفعلية في المملكة خلال الشهر الذي يرصد التقرير أعماله، وذلك لأنها لا تعكس حقيقة تاريخ الزواج أو الطلاق الفعلي، وإنما تاريخ إثباته أو تصديقه في المحكمة، الذي يكون قد حدث في سنوات ماضية.
وأوضح التقرير البياني الشهري أن إجمالي عمليات التوثيق، خلال شهر ربيع الأول من عام 1439هـ، بلغت أكثر من 245 ألف طلب توثيق.
يذكر أن وزارة العدل أطلقت التقرير البياني الشهري لأعمال المحاكم وكتابات العدل، سعياً منها إلى تحقيق أقصى درجات الشفافية في أعمال وخدمات المرفق العدلي، إذ يرصد التقرير البيانات من جميع المصادر العدلية المختلفة، بحيث يمكن من خلالها تحليل العمل في شكل تكاملي، وتوفير مصدر أساس للمعلومات الموثوقة والمتكاملة للجهات الخارجية والبحثية.

المحاكم السعودية تصدر 5 آلاف صك طلاق خلال شهر

المصدر: جريدة الحياة السبت 11 ربيع ثاني 1439هـ - 30 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26393260

الرياض - الحياة
أصدرت المحاكم السعودية 5287 صك طلاق خلال شهر ربيع الأول الماضي، تمثل 45.4 في المئة من عقود النكاح التي أصدرتها خلال الشهر ذاته، والتي بلغت 11.638 عقداً.

وأكدت وزارة العدل أن المقارنة بين أعداد صكوك الطلاق وعقود النكاح لا تشير إلى نسب الزواج أو الطلاق الفعلية في المملكة خلال الشهر الذي يرصد التقرير أعماله، لأنها لا تعكس حقيقة تاريخ الزواج أو الطلاق الفعلي، وإنما تاريخ إثباته أو تصديقه في المحكمة الذي يكون قد حدث في سنوات ماضية.
فيما أصدرت المحاكم 56.369 حكماً، بزيادة 17 في المئة عن الأحكام الصادرة في الفترة نفسها من العام الماضي.
وكشف التقرير البياني الشهري الذي أصدرته وزارة العدل، أن المحاكم (العامة، والتجارية، والأحوال الشخصية، والجزائية) استقبلت 85.770 قضية جديدة خلال هذا الشهر، وشكلت قضايا الأحوال الشخصية 44 في المئة من إجمالي القضايا الواردة، تليها القضايا العامة بنسبة 34 في المئة، ثم الجزائية بـ17 في المئة، فالتجارية بـ5 في المئة.
وأفاد التقرير أن إجمالي عدد طلبات التنفيذ الواردة إلى دوائر محاكم التنفيذ خلال شهر ربيع الأول الماضي، فاق 57 ألفاً، فيما تقدر المبالغ المالية التي تضمنتها هذه الطلبات في شهر ربيع الأول أكثر من 17 بليون ريال.
وأوضح التقرير البياني الشهري أن إجمالي عمليات التوثيق خلال شهر ربيع الأول الماضي، تجاوز 245 ألف طلب توثيق.

«مدن» و«إبداع» تتفقان على تأهيل شبان وفتيات جازان قبل التوظيف

المصدر: جريدة الحياة السبت 11 ربيع ثاني 1439هـ - 30 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26393231

الرياض - «الحياة»
وقعت الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) أخيراً، مذكرة تفاهم مع مؤسسة «إبداع المرأة السعودية»، للعمل على تنمية الصناعة والصناعيين في جازان، وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة للبدء في استثماراتهم داخل المدن الصناعية في المنطقة.
ويهدف المشروع إلى خلق فرص عمل نسائية في مجال الحياكة والمفارش والأثاث المنزلي لذوي الدخل المحدود من طريق التدريب المجاني. ويستفيد من المركز أسر الشهداء، ودور الايتام، وذوي المساجين، فيما سيخدم المركز 18 محافظة في جازان ويشمل تدريب 150 من الشبان والفتيات السعوديات سنوياً، وتأهيلهم تأهيلاً متقدماً ينتهي في التوظيف.
ونصت المذكرة التي وقعها كل من المدير العام لـ«مدن» المهندس خالد السالم، وصاحبة مؤسسة «إبداع» عائشة الشبيلي في مقر الأولى بالرياض، على أن تسعى «مدن» لإيجاد مقر ملائم للمركز في المدينة الصناعية في جازان، وأن تلتزم المؤسسة تجهيزه بجميع المعدات اللازمة والتدريب والتأهيل للملتحقين في المركز.
وأوضح السالم أن توقيع «مدن» المذكرة يأتي ضمن خططها «لتطوير وتحسين الأداء في مدنها الصناعية وجعلها مدناً نموذجية، تصل لأعلى المعايير في مستوى الخدمات المقدمة إلى الصناعيين والمستثمرين»، مؤكداً عزم «مدن» على المضي قدماً في تبني المبادرات ذات الأهداف الطموحة للتعامل مع التحديات القادمة، والتوسع في تقديم الخدمات والمرافق داخل مدنها الصناعية.
وأشار إلى أن هذا المشروع سيعمل على دعم التصنيع ودفعه نحو الجودة الشاملة وجعله من أولويات التنمية المستقبلية في منطقة جازان، ما يتيح الفرصة أمام الشبان والفتيات السعوديات لشق طريقهم نحو المستقبل.

• حساب المواطن": التحايل وتقديم معلومات مغلوطة يوقفان الدعم عامين

المصدر: جريدة الحياة السبت 11 ربيع ثاني 1439هـ - 30 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26380019

جدة - منى المنجومي

أكدت لوائح وأنظمة الضوابط الخاصة لحساب المواطن التي أقرها مجلس الوزراء أخيراً حرمان المحتالين المتقدمين بمعلومات مغلوطة لمدة عامين من دعم حساب المواطن، إضافة إلى استرداد مبالغ الدعم كافة.

وبحسب اللوائح والأنظمة لضوابط حساب المواطن، التي حصلت «الحياة» على نسخة منها، فإنه يترتب على تقديم معلومات أو مستندات أو بيانات جوهرية مضللة، أو إخفاء أي معلومة جوهرية يجب الإفصاح عنها بموجب أحكام الضوابط، أو التحايل بأي طريقة للحصول على الدعم، سواءً في طلب الدعم أم غير ذلك، فإن العقوبات تشمل إيقاف الطلب الخاص بالمتقدم وحرمانه من الحصول على الدعم لمدة لا تزيد على سنتين، واسترداد الدعم الذي حصل عليه المستفيد الأساسي بغير وجه حق، وذلك وفقاً للإجراءات النظامية اللازمة لذلك. مشيرة إلى أن المعلومة تعد جوهرية لأغراض تطبيق هذه المادة إذا كان لها تأثير على أهلية الاستحقاق، أو الاستحقاق الفعلي.

كما أوضحت اللوائح والأنظمة أن يكون للبرنامج لجنة تعمل بإشراف المجلس باسم (لجنة برنامج حساب المواطن)، برئاسة وزير الاقتصاد والتخطيط، وعضوية وزير المالية، ووزير العمل والتنمية الاجتماعية، تتولى مراجعة معايير استحقاق الدعم وآليات احتسابه وسياسات عمل البرنامج، والرفع عن ما تراه في شأنها إلى المجلس واتخاذ ما يلزم تجاه أي معالجات فنية أو تشغيلية مناسبة لرفع كفاءة البرنامج، وإجراء أي تغييرات في آليات عمله، إضافة إلى دراسة مدى مناسبة إضافة أي من برامج الدعم والإعانات الأخرى ضمن منصة البرنامج الإلكترونية التي يقدم من خلالها الدعم والمنافع الحكومية الموجهة للمواطنين، واقتراح مقدار الدعم لكل منها، والرفع بما تراه للمجلس. ورفع تقرير سنوي عن سير عمل البرنامج.

حثت اللوائح والأنظمة اللجنة بتشكيل لجان فرعية وفرق عمل حسب حاجتها والاستعانة بمتخصصين وبيوت خبرة في هذا المجال، ودعوة من تراه للمشاركة في اجتماعاتها، بما يمكنها من تنفيذ المهمات الموكولة إليها وأن تضع اللجنة القواعد والإجراءات اللازمة للقيام بالمهمات الموكلة إليها وأن يوفر المجلس المتطلبات الإدارية والمالية للجنة.

مؤكدة أن طلب الدعم لا يُعد مكتملاً إلا بعد إدخال جميع المعلومات والبيانات المطلوبة والموافقة على جميع الإقرارات والتعهدات، وتلقي المتقدم ما يؤكد اكتمال تقديم الطلب.

وأشارت إلى أن حد الإعفاء من التناقص، والحد المانع من الحصول على الدعم، متغير لكل متقدم بحسب عدد التابعين، وسنهم، وذلك وفقاً لآلية احتساب مقدار الدعم.

واشترطت أن يكون المستفيد أو المستفيد الأساسي مقيماً إقامة دائمة داخل المملكة أثناء فترة الاستفادة من البرنامج، وأن يُخصم جزء من الاستحقاق الفعلي بحسب عدد الأيام التي يقضيها المستفيد أو المستفيد الأساسي خارج المملكة في حال تجاوزت الـ90 يوماً - سواءً أكانت متفرقة أم متصلة - خلال الـ 12 شهراً التي تسبق دورة تقييم الأهلية والاستحقاق التي تجريها الوزارة، ويكون مقدار الخصم عن كل يوم إضافي يقضيه المستفيد أو المستفيد الأساسي خارج المملكة - في حال تجاوز عدد الأيام الـ90 يوماً - مبنياً على مقدار ما خصص له من دعم يومي في الاستحقاق الفعلي.

وحددت فئات المستفيدين من الدعم في حساب المواطن الزوج إذا كانت الأسرة زوجاً وزوجةً فقط، أو زوجاً وزوجةً وولداً أو أكثر من أولادهما - الذكور غير المتزوجين والإناث غير المتزوجات - بشرط إقامتهم إقامة دائمة في مسكن واحد، وكذلك الزوجة إذا كانت الأسرة زوجاً وزوجةً فقط، أو زوجاً وزوجةً وولداً أو أكثر من أولادهما - الذكور غير المتزوجين والإناث غير المتزوجات - بشرط إقامتهم إقامة دائمة في مسكن واحد، وأن يكون الزوج فاقداً لأحد المتطلبات الواردة في الضوابط.

كما يشمل الدعم الأب إذا كانت الأسرة أباً مطلقاً أو أرملاً ويعول ولداً أو أكثر من أولاده - الذكور غير المتزوجين والإناث غير المتزوجات - بشرط إقامتهم إقامة دائمة في مسكن واحد. والأم إذا كانت الأسرة أماً مطلقةً أو أرملةً وتعول ولداً أو أكثر من أولادها - الذكور غير المتزوجين والإناث غير المتزوجات - بشرط إقامتهم إقامة دائمة في مسكن واحد.
كما يشمل الدعم أكبر الإخوة إذا كانت الأسرة اثنين أو أكثر من الإخوة - الذكور غير المتزوجين والإناث غير المتزوجات - بشرط إقامتهم إقامة دائمة في مسكن واحد، وليس لديهم عائل شرعي، أو لا تنطبق على عائلهم الوحيد أي من المتطلبات الواردة في الضوابط. وفي حال وجود من هو مُخوَّل شرعاً بإعالة الإخوة ولم يكن الأكبر سناً، يكون هو المتقدم عوضاً عن أكبر الإخوة.
كما حددت اللوائح والأنظمة ضوابط حصول الفرد المستقل على الدعم، وأكدت في الوقت ذاته على اللجنة أن تقترح إضافة أي فئة للفئات المذكورة أعلاه، والرفع في شأنها إلى المجلس، وأن تكون سنّه ١٨ عاماً على الأقل، وأن يدرج في طلبه جميع الأشخاص الذين يصنفون تابعين له، فيما يعد غير المتزوج تابعاً للعائل، ما لم يتقدم بطلب مستقل من خلال البوابة الإلكترونية.

الحياة
AL HAYAT

المملكة تتصدر دول المنطقة في التصدي لظاهرة العنف الأسري

المصدر: جريدة الحياة السبت 11 ربيع ثاني 1439هـ - 30 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25333931

جدة - الحياة
كرّست السعودية من خلال وزارة العمل والتنمية الاجتماعية جهودها في التصدي لظاهرة العنف الأسري عبر سنّ مختلف البرامج ممثلة في فروعها المنتشرة لتقديم الخدمات الاجتماعية من طريق الدراسة والبحث الاجتماعي والإيواء، بالتعاون مع الجمعيات الخيرية، إضافة لتقديم المساعدات المادية والعينية أو بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
وأنشأت الوزارة في هذا الصدد الإدارة العامة للحماية الاجتماعية لنشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من العنف والإيذاء وتحقيق مناخ آمن لمجتمع سليم، والعمل على تعزيز مبادئ الدين الحنيف التي تحث على الوسطية والمعاملة الطيبة والتراحم بين أفراد المجتمع، إذ تخدم هذه الإدارة الذكور من سن 18 فما دون، والمرأة أياً كان عمرها لحمايتها من الإيذاء الجسدي أو النفسي أو الجنسي والحالات الأخرى المستضعفة.
وشيدت على غرار ذلك وحدة الإرشاد الاجتماعي وتخصيص الرقم المجاني 8001245005 لتقديم الاستشارات الاجتماعية والنفسية والتربوية والقضائية بسرية تامة ويعمل فيها 21 مستشاراً، لتعكف على درس المشكلات الاجتماعية التي تؤدي إلى الإيذاء والعنف في المجتمع السعودي والتنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة التي تتناول قضايا العنف الأسري في المجتمع السعودي.
وركزت الوزارة على أن تتولى هذه الوحدة مهمات التدخل السريع في حالات الإيذاء والتنسيق الفوري مع الجهات ذات العلاقة مثل: إمارات المناطق، والمحاكم الشرعية، وأقسام الشرط، وتساندها لجان الحماية الاجتماعية التي تم تشكيلها في مناطق المملكة رغبة في الإسراع والسهولة في اتخاذ الإجراءات في مناطق المملكة كافة، إذ تكمن استراتيجية العمل مع حالات الحماية الاجتماعية في الإصلاح لحل المشكلة ودياً بين الأطراف، والتأهيل الاجتماعي والتركيز في ذلك على الجلسات العلاجية والإرشادية للحالات المتعرضة للإيذاء والتأهيل النفسي مع مضاعفة الجلسات النفسية العلاجية حتى تستقر الحالة، ليكون الإيواء آخر الحلول بعد ما يتم التأكد من عدم وجود من يرعى الحالة وسط محيطها العائلي.
ووضعت الوزارة نصب اهتمامها على أن تتلخص أعمال اللجان في تلقي البلاغات المتعلقة بأنواع الإيذاء والعنف الموجّه للأطفال والنساء والفئات المستضعفة والتحري عن صحة البلاغ ودرس المسببات ووضع الخطط العلاجية المناسبة وتوفير المكان الآمن للحالة إذا استدعى الأمر، إضافة إلى تكوين قاعدة معلومات عن مشكلة الإيذاء والعنف والتنسيق مع الإدارة العامة للحماية الاجتماعية.

وأنشأت الوزارة في هذا السياق مركز تلقي بلاغات الإيذاء والعنف على الرقم (1919)، وحدّدت ساعات العمل فيه في المرحلة الحالية من الساعة الـ8 صباحاً وحتى الـ10 مساءً ما عدا يوم الجمعة.
وفي هذا الشأن نوه عدد من المختصين النفسيين والمهتمين بالدراسات الاجتماعية بما أولته الحكومة من اهتمام بالغ بالحماية الاجتماعية والحفاظ على تركيبة المجتمع باعتبارها من أوائل الدول على مستوى الشرق الأوسط، وتكاد تكون الأولى في الخليج العربي التي اهتمت بإصدار نظام حماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل انطلاقاً مما حث عليه الدين الإسلامي الحنيف، من التكافل والتعاون والمودة والرحمة بهدف تعزيز الاهتمام بالعنف الأسري وكل ما يتعلق به من إساءة معاملة المرأة والأطفال أو تجاهلهم، وصون حقوقهم من الجوانب الشرعية والاجتماعية والنفسية والأمنية.
وأشاروا إلى فاعلية إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني لإرساء أسس مجتمع واع وآمن يحمي ويدافع عن حقوق الأفراد ويرعى ضحايا العنف الأسري، ويسعى إلى تحقيق أهدافه من خلال التوعية الشاملة بهاتين الظاهرتين والشراكة والتضامن على المستوى الرسمي والأهلي، ويسعى في الوقت نفسه إلى إيجاد البرامج الهادفة لرعاية المتضررين ورفع المعاناة عنهم معتبرين ممارسة العنف أحد أساليب سلب الإنسان حقوقه التي منحها إياها القانون.
وأبان مدير مستشفى الصحة النفسية استشاري الطب النفسي بجدة الدكتور نواف بن عبدالعزيز الحارثي أن ظاهرة العنف الأسري ليست حديثة، بل ظهرت منذ ظهور الحياة البشرية على سطح الكرة الأرضية، وهو على نطاقات متفاوتة عدة، ومن أكثر أنواع العنف تأثيراً في المجتمع العنف الأسري إذ يشمل مفهوم العنف الأسري كل أشكال الإساءة والاعتداء بين أفراد الأسرة الواحدة، وتكون شرارة انطلاق العنف الأسري عادةً خلافات زوجية بسيطة لتتطوّر، في ما بعد وتصل إلى العنف.
وأفاد بأنه يمكن أن يؤدي الحال بالعنف الأسري إلى أن يخضع الطرف المتضرر للعلاج الجسدي والنفسي، مضيفاً أن قضايا العنف الأسري واقع يواجهه المجتمع، وهناك دعم للحكومة في الحفاظ على الحقوق الأسرية وحقوق الطفل من خلال العديد من الإجراءات والخطوات التي اتخذت وساهمت في تفعيل أنظمة الحماية في شكل دقيق، منها: إنشاء لجان حماية من الإيذاء بالقطاع الصحي لمتابعة الضحايا طبياً وتقديم الخدمات العلاجية المناسبة لحمايتهم.
ولفت النظر إلى ما تم اتخاذه من إنشاء إدارات حماية من الإيذاء في المناطق لمتابعة القضايا الخاصة بالضحايا والإجراءات التنفيذية التي أخذت بحقهم وإنشاء خطوط ساخنة للتبليغ عن حالات الإيذاء، وكذا إنشاء مؤسسات مجتمع مدني يتلخص دورها في التوعية وإعادة التأهيل للضحايا وتمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً، إلى جانب الاهتمام بدور ضيافة لاستقبال ضحايا الإيذاء من النساء والأطفال كمرحلة أولية إلى أن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حمايتهم.
وعدّت الأخصائية الاجتماعية بمستشفى الصحة النفسية بمحافظة جدة حنان مقبول ما يحدث من عنف وإيذاء ضد الأطفال ظاهرة خطرة في حياتهم وتؤدي إلى جعلهم قابلين للإيذاء بعد فقدانهم الأمن النفسي في الأسرة، منبهةً إلى بعض الدلائل التي تبين تعرض الطفل للخطر أو دلائل على اضطراب ما بعد الصدمة، ومن أهمها: إبداء الانزعاج، أو التخوف من مكان ما أو شخص ما، وإظهار العواطف في شكل مبالغ فيه، والشعور بعدم الارتياح، أو رفض العواطف الأبوية، وفي ما يتعلق بالدراسية المفاجئة والهروب من المنزل وتعرض الطفل للاعتداء الجنسي من أحد الأشخاص والإحساس بالألم وسلوكيات تدمير الذات وتعاطي المخدرات والعجز عن الثقة بالآخرين.
وأوردت في هذا السياق عوامل عدة لحماية الطفل من الإيذاء أو الاستغلال من خلال رفع درجة المسؤولية عن رعايته من خلال الحب غير المشروط مهما كان وضعهم، والحضور متقبلين ومتفهمين وقادرين على التواصل والتعاون مع فرق الحماية والدعم والرد على الاستفسارات مهما كانت خاصة أو محرجة بتدرج، والاعتدال في التعبير عن المشاعر وإظهار العواطف والحذر من نعت الطفل ببعض النعوت السخيفة.
ورأت الباحثة والأخصائية النفسية بمستشفى الصحة النفسية بمحافظة جدة سميرة الغامدي، أن الطفل إذا تعرض للإيذاء لا بد أن يتم احتواؤه وعدم السكوت عن ذلك، لأن الحماية من الإيذاء مسؤولية مجتمعية ولا بد من الاستفادة من الدعم الذي تقدمه الحكومة للضحايا من خلال العمل على تفعيل الأنظمة والالتزام بها ورفع الوعي وطلب المشورة من المتخصصين.
وأكد المحامي والمستشار القانوني أحمد الزهراني أن هناك تطوراً ملحوظاً ساهم بعض الشيء في التقليل من مظاهر العنف الأسري في مجتمعنا مقارنة بالسنوات الماضية من خلال الوعي الثقافي لدى عموم الناس بما لهم وما عليهم من حقوق نتيجة اطلاعهم على المقاطع المصورة، أو تصوير حالات العنف التي تقع عليهم، ومن ثم إيصالها للرأي العام ومنه للجهات المختصة.
وقال: «إن صدور نظام الحماية من الإيذاء وما يتضمنه من غرامات بالحق العام ووجود أرقام مجانية سهّل الاتصال من خلالها لطلب النجدة عند التعرض للعنف الأسري، إلى جانب وجود هيئة حقوق الإنسان، كل ذلك كان له الأثر في تخفيف وقوع الحالات أو معالجتها في حينه، كما أن المشرع في الآونة الأخيرة وضع الحضانة عند فراق الزوجين لمن تكون لديه مصلحة المحضون وهذا الأمر يضمن بقاء الولد عند الصالح من أبويه ويبعده عن أي مظاهر للعنف يمكن أن يتعرض لها».

وأشار إلى أن المملكة أنشأت محكمة الأحوال الشخصية المختصة للنظر في قضايا الولاية والطلاق والخلع والنفقة والزيارة، الأمر الذي ساهم في تقليل أمد نظر القضية ومن ثم الفصل فيها ليستقر كل من الطرفين ويبدأ حياته الجديدة.
وخلُص المحامي والمستشار القانوني الزهراني إلى القول لمن لا يزال يمارس العنف الأسري مع زوجته، أو أولاده، أو أي ممن يعولهم بأن الوضع تغير كثيراً، وبأن تلك الجريمة قد تكون حديث الناس في أي وقت مما يعرضه للمحاكمة، والعقوبة الرادعة بفضل الإعلام الجديد، مذكراً بالخوف من الله تعالى فيهم، وأن الشرع كَفِل لهم كل الحقوق من نفقة، وإعالة، ومعاشرة بالمعروف، وقبل ذلك كله الاهتمام بمشاعرهم، واحتواء همومهم.
وأفادت رئيس قسم الخدمة الاجتماعية الأخصائية بمجمع الملك عبدالله الطبي الدكتورة منال الغامدي، أن العنف الأسري يتمثل في شكل من أشكال الاستخدام غير الشرعي للقوة يصدر عن شخص أو أكثر من أفراد الأسرة ضد آخر أو آخرين فيها بقصد القهر والإخضاع، وبصورة لا تتفق مع حريتهم وإرادتهم الشخصية ولا يقرها دين أو عادات أو أعراف المجتمع.
وأبانت أن الفئات الأكثر عرضة للعنف والإيذاء هم الأطفال، وترجع أسبابه الاجتماعية والأسرية لتربية الشخص وبيئته التي نشأ فيها، وأمراض نفسية يتعرض لها الشخص، وضغوط نفسية تتعلق بتعاطي المخدرات بأنواعها كافة، وما تلحقه من أضرار عقلية ونفسية للشخص ما يسبب خطورة وجود هذا الشخص مع الأسرة.

جهود كبيرة لتوفير بيئة استثمارية جاذبة للسيدات

السجلات التجارية للسيدات تقفز لـ153 ألفاً مع "رؤية 2030" وتسهيلات التجارة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 10 ربيع ثاني 1439هـ - 29 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1650517

الرياض – محمد الحيدر
كشف مصدر في وزارة التجارة والاستثمار أن عدد السجلات التجارية بأسماء سيدات بلغ أكثر من 153 ألف سجل.
وإجابة عن سؤال " الرياض " حول تأثير إعلان " رؤية 2030 " على حركة السجلات النسائية.. وما إذا كانت قد زادت تبعاً للفرص التي تتاح للمرأة في خطط "الرؤية" وبرامجها، قال : "حركة السجلات التجارية بصورة عامةً شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 1438 هـ، وبلغ الإجمالي 255162 سجلاً ، بزيادة تفوق 20% عن العام 1437هـ ،و بلغ إجمالي عدد السجلات التراكمي للسيدات حتى منتصف شهر صفر أكثر من 153 ألف."
ولفت المصدر إلى أنه في إطار تمكين المرأة ودعمها لإنجاز الأعمال المرتبطة بنشاطها التجاري وتعزيز مشاركتها في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للسيدات، تم مؤخراً إطلاق مركز الأعمال للسيدات الذي يتميز بتطبيق مفهوم الموظفة الشاملة، ضمن بيئة عمل جديدة ومتطورة تعتمد على التقنيات الحديثة التي تسهل الإجراءات وتختصر الوقت على سيدات الأعمال.
ولفت المصدر الى ان الزيادة في عدد السجلات التجارية، جاء نتيجة لجهود الوزارة لتسهيل بدء العمل التجاري، مشيراً في صدور 5 خدمات إلكترونية في خطوة واحدة مع إصدار السجل التجاري وهي: (اشتراك الزكاة والدخل، الانتساب للغرفة التجارية، التسجيل لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، رقم المنشآت الموحد 1700، التسجيل لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) بالإضافة الى أطلاق لجنة تحسين أداء الأعمال (تيسير) منصة (مراس) الإلكترونية ومقر الخدمة الموحد من خلال الربط الإلكتروني مع الجهات الحكومية ذات العلاقة والذي يقدم 40 خدمة إلكترونية.

العدل تسند لمأذوني الأنكحة توثيق عقود الزواج لغير السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 10 ربيع ثاني 1439هـ - 29 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1650431

الرياض مبارك العكاش
بدأت وزارة العدل إسناد توثيق زواج غير السعوديين فيما بينهم لعددٍ من مأذوني الأنكحة، بهدف تخفيف زحام المراجعين وتقليل العبء على محاكم الأحوال الشخصية ومحاكم الدرجة الأولى.
وأوضحت وزارة العدل أنّ القرار يهدف إلى تمكين المستفيدين من إجراء عقود الزواج في منازلهم ومشاركة الفرح مع أقاربهم وأصدقائهم، وفي الوقت المناسب لهم وخلال إجازات نهاية الأسبوع والأعياد خلاف ما كان سابقاً وهو إلزام حضورهم للمحكمة وقت الدوام الرسمي فقط.
وبيّنت أنّه يقلل من تدفق المراجعين إلى المحاكم، حيث يتطلّب حضور الخاطب والمخطوبة إلى المحكمة في حال عقد النكاح لغير السعوديين، إضافةً إلى ولي المرأة والشهود.
وأشارت إلى أن الخدمة متاحة في محاكم الأحوال الشخصية في الرياض والمدينة المنورة كمرحلة أولية، وستعمم التجربة على 14 محكمة أحوال شخصية في مناطق أخرى، وهي محاكم مكة المكرمة وجدة وبريدة والدمام والطائف وتبوك والأحساء، إضافةً إلى المحاكم العامة في الخبر وحفر الباطن ونجران وحائل وخميس مشيط والخرج وأبها. مشيرةً إلى أنّ الخدمة في البداية ستكون لغير السعوديين الناطقين باللغة العربية حالياً.
وأكدت الوزارة عزمها على الوصول إلى تنفيذ أعمالها القضائية والتوثيقية بكل يسر وسهولة مع الجودة في العمل، بما يخدم المستفيدين.

لا صحة لزواج 167 ألف سعودية في سن الـ15 خلال عام

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 10 ربيع ثاني 1439هـ - 29 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1650395

متابعة - "الرياض"
أكدَّ المتحدث الرسمي للهيئة العامة للإحصاء تيسير المفرج توضيحًا لما نشرته إحدى الصحف وتم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي حول عدد زواج القاصرات في المملكة العربية السعودية لعام 2017 م، بأنَّ ما تم نشره هو تحليل واجتهاد لم توفق فيه الصحيفة مصدر الخبر؛ فما تم استنتاجه من أنه تم " زواج 167 ألف سعودية في سن الخامسة عشر خلال عام "غير صحيح ولم تذكره الهيئة في تقاريرها.
وأشارت الهيئة أنه تم الاستناد في التحليل المنشور إلى عدد من الجداول والتي لا يمكن بحال من الأحوال الاستنتاج من خلالها حساب الإناث اللاتي تزوجنَّ عند عمر معين فالجداول التي تم الاستنتاج منها هي جداول تراكمية وتغطي فترة تاريخية للزواج الأول عند الإناث السعوديات ابتداء من سن الزواج حتى سن الـ 65 سنة وأكثر بما فيهن الأرامل والمطلقات ، كما أنَّ الاناث اللاتي أعمارهن خلال فترة المسح (15 سنه) وتزوجنَّ عند عمر (15 سنه) عدد قليل جداً ، علماً بأنَّه تم استخدام عدد من المحددات التي تقيس إنْ كان هذا الزواج هو الزواج الأول أم لا ، خصوصاً في حالات تعدد الزواجات لدى المرأة وعدم الاستناد الى تاريخ الزواج الأول الخاص بالرجل كون المرأة قد تكون متزوجه من قبل وذلك حرصًا على احتساب العمر عند الزواج الأول بدقة.

ودعا المتحدث الرسمي للهيئة العامة للإحصاء كافة وسائل الإعلام للتواصل معها عبر مختلف قنواتها في حال رغبت في نشر تحليل أو استنتاج مبني على تقارير إحصائية تم نشرها.

«التأمينات» تبحث عن 18.2 ألف مواطن لهم مستحقات مالية

مصادر رجحت توظيفهم وهمياً

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 10 ربيع ثاني 1439هـ - 29 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554729

سعيد الزهراني _ الطائف
تبحث المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن 18230 مواطنًا ومواطنة، لهم مستحقات تأمينية، ولم يتم العثور عليهم، وأكدت المصادر أن غالبية الذين لهم مستحقات من أسر واحدة، حيث بلغ عدد أفراد بعض الأسر الجاري البحث عنهم إلى 15 شخصًا من أسرة واحدة. وتوقعت المصادر أن تكون هناك «عمليات تستر» تمت أو «توظيف وهمي» واستخدام أسماء أشخاص دون علمهم، مشيرة إلى أنه جارٍ البحث عن الأشخاص؛ من أجل الوصول لهم وصرف مستحقاتهم التأمينية.

11638عقد نكاح و5287 صك طلاق الشهر الماضي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 12 ربيع ثاني 1439هـ - 31 ديسمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1602185

عبدالمحسن الحارثي (الرياض) aalblahdi@
سجلت المحاكم السعودية 11638 عقد نكاح، و 5287 صك طلاق، خلال الشهر الماضي (ربيع الأول)، وفق التقرير الشهري الذي أصدرته وزارة العدل أخيرا.
وأكدت الوزارة أن المقارنة بين أعداد صكوك الطلاق وعقود النكاح لا تشير إلى نسب الزواج أو الطلاق الفعلية في المملكة خلال الشهر، وذلك لأنها لا تعكس حقيقة تاريخ الزواج أو الطلاق الفعلي وإنما تاريخ إثباته أو تصديقه في المحكمة الذي قد يكون حدث في سنوات ماضية.
وأصدرت المحاكم (عامة، تجارية، أحوال شخصية، جزائية) أكثر من 56369 حكما، بزيادة 17% عن الأحكام الصادرة في الفترة نفسها من العام الماضي.
وأفصح التقرير أن ذات المحاكم استقبلت نحو 85770 قضية جديدة خلال الشهر الماضي، وشكلت قضايا الأحوال الشخصية 44% من إجمالي القضايا الواردة، تليها القضايا العامة بنسبة 34%، ثم القضايا الجزائية بنسبة 17%، ثم القضايا التجارية بنسبة 5%.

وبلغ إجمالي عدد طلبات التنفيذ الواردة لدوائر محاكم التنفيذ خلال شهر ربيع الأول لعام 1439 أكثر من 57 ألف طلب، فيما تقدر المبالغ المالية التي تضمنتها طلبات التنفيذ في ربيع الأول أكثر من 17 مليار ريال.

توعية 10 آلاف فتاة بطرق مواجهة الابتزاز التقني

المصدر: جريدة الوطن الاحد 12 ربيع ثاني 1439هـ - 31 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=325278&CategoryID=3

الأحساء: منذر الهزاع 2017-12-31 12:14 AM

أوضحت المستشارة القانونية والمتخصصة في الثقافة الحقوقية نورة القحطاني لـ«الوطن» أن موضوع الابتزاز من القضايا المهمة التي تحتاج لتسليط الضوء عليها ولتثقيف المجتمع بخطورة هذه الجريمة، لا سيما مع انتشار التقنية وبرامج التواصل الاجتماعي. جاء ذلك خلال لقاء تعريفي على مفهوم الابتزاز وأنواعه وآثاره النفسية والاجتماعية والجنسية، والأخطاء التي تتسبب في وقوع الضحية في جريمة الابتزاز، وطرق التخلص من المجرم والتبليغ عنه، والعقوبات المحددة نظاما على مرتكب جريمة الابتزاز.

مبادرة لحماية الفتيات

قالت القحطاني إنها قامت بمبادرة منذ عام 1436 بعنوان «حماية الفتيات من الابتزاز التقني» قدمت من خلال دورات لأكثر من 10 آلاف مستفيدة، بالتعاون مع مدارس التعليم والعالي، وجمعية مكنون، ولجان التنمية الاجتماعية، وشهدت من خلالها إقبالا متزايدا على طلب تقديم مثل هذه الدورة للفتيات، للاستفادة من المعلومات القانونية التي تقدم لهن.

وأضافت أنها أوضحت من خلال المبادرة التي بدأتها منذ أكثر من سنتين مفهوم الابتزاز، وماذا يشمل، وطرق الحماية من الابتزاز التقني تتلخص في أربع نقاط مهمة، وهي بالوعي الديني والقانوني والحقوقي والتقني، وأنشأت خلالها وسما على موقع تويتر بعنوان #حماية_الفتيات_من_الابتزاز، مشيرة إلى أنها تطمح في تبني هذه المبادرة رسميا لتعظيم الفائدة منها.

ابتزاز جنسي

أوضحت القحطاني أن الإحصائيات الرسمية لإحدى الجهات الحكومية لعام 2016 بينت أن مطالب المبتزين تتراوح بين مطالب جنسية ومالية ومطالب أخرى، حيث تصدرت المطالب الجنسية بنسبة 74 %، ثم المطالب المالية بـ 14 % والمطالب الأخرى بـ12 %، وتتضمن الأخيرة التحكم بالضحية، والسيطرة عليها، وطلب التنازل عن المؤخر، أو التنازل عن قضية في المحكمة، أو شكوى لدى مراكز الشرط، أو تنفيذ أمور أخرى.

جرائم معلوماتية

بينت المستشارة القانونية أن «المملكة أصدرت نظاما خاصا بالجرائم المعلوماتية عام 1428، ويتضمن 16 مادة لتصنيف الجرائم، والعقوبات المترتبة عليها، ومن بين بنوده إساءة استخدام التقنية، والعقوبات تراوحت بين السجن والغرامة المالية، وفي ذلك ردع للمجرمين.

ولتفادي الوقوع في الابتزاز التقني في مواقع التواصل الاجتماعي نصحت بالحذر من التجاوب مع أشخاص مجهولي الهوية، والاتزان بردات الفعل خلال التعاملات الإلكترونية، وعدم نشر المعلومات الشخصية ومنها الصور عبر مواقع التواصل الاجتماعي».

قصص واقعية

ذكرت القحطاني قصصا واقعية للابتزاز واجهتها خلال عملها، وقالت إن «فتاة عمرها 10 سنوات كانت أصغر فئة عمرية تتعرض للابتزاز، وذلك من خلال أحد تطبيقات الألعاب، وطلب منها المبتز أن تأخذ أموالا من والديها وتسلمها له، وأصيبت الفتاة بحالة نفسية سيئة أثرت على مستواها الدراسي، ولاحظ والداها ذلك، ومن خلال جلسات نفسية اكتشفنا قصة هذه الفتاة وما فعله الابتزاز التقني بها، وبالتنسيق مع الجهات الأمنية تم القبض على المبتز».

وأضافت أن «من صور الابتزاز التقني مبتزًّا أخذ معلومات فتاة عن طريق اختراق الكمبيوتر الخاص بها، وسرق صورها وقام بتركيبها على صور أخرى، وبعد معرفته بحصولها على وظيفة رسمية طلب منها 5 آلاف ريال، ثم طلب

منها بطاقة الصراف، وراح يستولي على راتبها لمدة سنتين، وعندما تقدم شاب لخطبتها طلب المبتز منها أن تعطيه المهر كاملا، وانتهى الأمر بإلغاء الزواج، وبعد 4 سنوات من الابتزاز ساءت حالتها النفسية، وتراكمت الديون عليها، وبعد أن تواصلت مع الجهات المختصة تم القبض على المبتز وإنهاء معاناة الفتاة».

السعودية: 5 إجراءات لمواجهة مخاطر الأمطار

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26419132

يستقبل السعوديون عام 2018 بموجة من التقلبات الجوية، التي تستمر ثلاثة أيام، ومن المتوقع أن تشهد حال التقلبات الجوية الجديدة انخفاضاً في درجات الحرارة تصل إلى الصفر المئوية في المناطق الواقعة في شمال السعودية. (للمزيد)
وبحسب متخصصين في علم المناخ، فإن التغيرات الجوية بدأت فعلياً مساء أمس (الأحد)، ومن المتوقع نشاط للرياح الشمالية الباردة اليوم «الإثنين» وتحديداً في منطقة تبوك شمال غربي السعودية، إضافة إلى منطقة الحدود الشمالية وحائل.
في غضون ذلك، طلبت وزارة الشؤون البلدية والقروية من الأمانات والبلديات اتخاذ خمسة إجراءات للاستعداد والتهيؤ لمواسم الأمطار التي تشهدها مناطق المملكة، وكشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، أن الوزارة أكدت على اتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من المخاطر التي قد تنشأ من الحالات المطرية، خصوصاً في ظل عدم اكتمال مشاريع درء مخاطر الأمطار والسيول في معظم مناطق المملكة.
وأوضحت المصادر، أن الإجراءات التي ذكرتها الوزارة في توجيهها أخيراً، تتمثل في سرعة تصريف أي تجمعات مياه باستخدام المعدات والآليات، وردم أي برك أو مستنقعات ناجمة عن الامطار، وأيضا سرعة شفط المستنقعات وتجمعات المياه التي يصعب ردمها، والتعجيل في المعالجة الكيماوية لأي تجمعات مياه لا يمكن ردمها أو شفطها، وأخيراً نظافة المستنقعات التي تمت إزالتها حتى لا تطفو فوقها النفايات الصلبة والطحالب وكذلك منع نمو الحشائش بها.
وشددت الوزارة على العمل لمنع تشكيل هذه التجمعات المائية لبؤر صالحة لتكاثر البعوض، وبذل الجهود وتسخير كل الإمكانات للتخلص منها بالطرق الوقائية الصديقة للبيئة حفاظا على الصحة العامة للسكان وحماية البيئة من التلوث.

"العدل" تغطي جميع المحاكم وكتابات العدل بالتقنية الرقمية الإلكترونية بنسبة 100 في المئة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26419039

الرياض - الحياة
أكملت وزارة العدل تغطية جميع دوائرها العدلية بالمنظومة الرقمية التقنية في جميع مناطق المملكة، بعد أن كانت العام الماضي تُشغّل 2 في المئة من دوائرها القضائية بواسطة الأقمار الاصطناعية، وبلغت المحاكم المشغلة للنظام الرقمي

الإلكتروني واكتمل ربطها إلكترونياً بمركز المعلومات في الرياض 557 محكمة، كما بلغ عدد كتابات العدل المشغلة إلكترونيا 179 كتابة عدل أولى، و311 كتابة عدل ثانية، لتكتمل المنظومة التقنية بنسبة 100 في المئة.
وأوضحت «العدل» أن اكتمال التغطية الإلكترونية للجهات العدلية يتيح تيسير الخدمات للمستفيدين، وحفظ أوقاتهم، وتسريع إجراءات التقاضي، واختصار إجراءات التوثيق العدلي، وتسهيل وصول المستفيد إلى كل مستنداته ومعاملاته لدى الوزارة، وسرعة تنفيذ الأحكام، وموثوقية البيانات والمعلومات، والعمل على إنهاء المعاملات بكل يسر وسهولة.
وفعّلت «الوزارة» الأنظمة الالكترونية في جميع مرافقها، منها نظام المحاكم الإلكتروني داخل المحاكم بدرجاتها المختلفة، وكتابات العدل الأولى بنظام الثروة العقارية الإلكتروني، ونظام الوكالات الإلكتروني في كتابات العدل الثانية بالمملكة.
في حين، وجّه وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني أخيراً، بتشكيل لجنة عليا لـ «التحول الرقمي العدلي» في الوزارة، بهدف تحقيق التميّز في الخدمات وتعزيز الكفاءة والفعالية بما يخدم المستفيدين، بهدف إلى تعزيز سرعة الإنجاز والابتكار في أعمال الوزارة والاستخدام التكاملي الفعال لتقنية المعلومات.
فيما تسعى وزارة العدل إلى تحقيق التكامل وتوحيد المعايير للأنظمة والبنية التحتية والإجراءات المعمول بها في الوزارة، وذلك في سبيل تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، ومبادراتها في برنامج التحول الوطني 2020. يذكر أنّ من أهم المشاريع التقنية التي دشنتها وتعمل عليها وزارة العدل: مشاريع ربط المحاكم الابتدائية بالاستئناف، ومحكمة بلا ورق، وناجز المحاكم، والمحاكمات عن بعد الكترونيا، ومركز ذكاء الأعمال الرقمي، وبوابة ناجز الإلكترونية، ونظام رقمنة الثروة العقاري، ونظام الوكالات الإلكتروني، وخدمة الموثّق الإلكتروني، والربط الإلكتروني بين العدل والجهات الحكومية الأخرى، إضافة إلى الشبكة الإلكترونية للدوائر العدلية، وخدمة السداد الإلكتروني في التنفيذ، والاستعلام الإلكتروني لمتابعة القضايا وغيرها من المشاريع التقنية.

الشركات الحكومية تستحوذ على مشروعات تقنية المعلومات و"الشورى" يطالب بالمنافسة العادلة

48 % من وظائف وزارة الاتصالات شاغرة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1650857

الرياض - عبدالسلام البلوي
كشف التقرير السنوي الأخير لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1438، عن وجود أكثر من 48% من نسبة الوظائف المخصصة للوزارة شاغرة وهي 247 من أصل 511 وظيفة في ظل التوجه نحو إتاحة الفرص الوظيفية للمواطنين بما يتفق مع رؤية المملكة 2030 وأهمية استقطاب الكفاءات الوطنية المؤهلة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات لشغل تلك الوظائف.
وأوضح التقرير الذي حصلت عليه "الرياض" أن إجمالي عدد المشروعات الممولة من ميزانية المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية بعد ما يقارب عشر سنوات من تاريخ إطلاق البرنامج بلغ 169 مشروعاً لـ 85 جهة حكومية، وتجاوزت قيمة التمويل 2.756 مليار ريال، ورأت لجنة الاتصالات في مجلس الشورى أن المشروعات وعدد الجهات الحكومية المستفيدة قليلة نسبياً.
وأرجعت ذلك إلى ضعف التواصل بين التعاملات الالكترونية الحكومية والجهات الحكومية إضافة إلى عدم وضوح الإجراءات التي ينبغي ابتاعها للحصول على التمويل، فطالبت اللجنة الوزارة بسرعة التنسيق مع وزارة المالية لتسريع دعم ميزانيات مبادرات الوزارة للتحول الوطني لتتناسب مع الخطط الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني 2020، كما

دعتها إلى الاستمرار في شراكاتها الاستراتيجية مع مزودي حلول وتطبيقات الأعمال لتطوير التطبيقات المتوافقة مع منظومة البنية التحتية للتصديق الرقمي، وحث الجهات الحكومية للاستفادة من خدمات التصديق.
وطالبت اتصالات الشورى الوزارة بمتابعة الشركات الحكومية لضمان المنافسة العادلة للشركات الوطنية بقطاع صناعة تقنية المعلومات، وأشارت اللجنة إلى أن تنمية صناعة تقنية المعلومات إحدى المبادرات الرئيسة في برنامج التحول الوطني وتستهدف شركات تقنية المعلومات بجميع شرائحها الكبرى والمتوسطة والصغرى ورودا الأعمال المختصين بهذا الجانب، إلا أنه اتضح للجنة أن الشركات الوطنية في القطاع الخاص تجد تحديات ومنافسة من الشركات الحكومية والتي استحوذت على المشروعات، مما أدى إلى انخفاض مشاركة القطاع الخاص وعدم الإقبال على الاستثمار في هذا المجال ولم يكن هناك حافز لرواد الأعمال في هذا الجانب.

الضمان الصحي: 12 مليون وثيقة تأمين لموظفي "الخاص" وأسرهم

إلزام صاحب العمل بدفع الأقساط.. وغرامة للمتقاعسين وحرمانه من الاستقدام

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/555067

سعد ال منيع - جدة

كشفت إحصائية حديثة لمجلس الضمان الصحي التعاوني أن عدد المؤمن لهم الأجانب في القطاع الخاص 6,9 مليون موظف، بينما بلغ عدد التابعين المؤمن لهم 2,
3 مليون تابع، كما أظهرت إحصائيات أن الموظفين السعوديين في القطاع الخاص المؤمن لهم بوثائق طبية حوالى مليون موظف، أما افراد الأسرة التابعين لهم بلغ 1.6 تابع.. ليكون العدد الإجمالي 12 مليون وثيقة تأمين.
وأوضح المجلس، أن على صاحب العمل التعاقد مع إحدى شركات التأمين المؤهلة لتغطية منسوبيه وأفراد عوائلهم من المقيمين والسعوديين العاملين بالقطاع الخاص، ويتحمل المسؤلية المترتبة عن أي أضرار ناجمة عن إبرام وثائق التأمين الصادرة من جهات غير مرخصة، ويحق للمجلس اتخاذ الإجراءات النظامية عند ثبوت مثل هذه الممارسات، كما يجب على صاحب العمل تسليم الموظف نسخة من وثيقة الضمان الصحي وشرح وإيضاح الوثيقة وحدود التغطية للمستفيدين المشمولين بها.
وبين مجلس الضمان أنه في حالة لم يشترك صاحب العمل أو لم يقم بدفع أقساط الضمان الصحي التعاوني عن العامل لديه ممن ينطبق عليه هذا النظام وأفراد أسرته المشمولين معه بوثيقة الضمان، ألزم بدفع جميع الأقساط الواجبة، إضافة إلى دفع غرامة مالية لا تزيد على قيمة الاشتراك السنوي عن كل فرد، مع جواز حرمانه من استقدام العمال لفترة دائمة أو مؤقتة حيث إن صاحب العمل ملزم بسداد أقساط وثيقة التأمين عن جميع العاملين لديه وأفراد أسرهم (من ينطبق عليهم النظام).

العدل: استعادة 444 مليار ريال من المماطلين بالسداد

قضاء التنفيذ يتلقى 920 ألف طلب من المتضررين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/554938

أمين رزق

كشفت وزارة العدل، عن استعادة 444 مليار ريال من المماطلين عبر 920 ألف طلب، جرى تقديمها إلى قضاء التنفيذ، على مدار السنوات الثلاث الماضية، مشيرةً إلى أن مشروع محاكم التنفيذ بلا ورق اختصر 70 % من الإجراءات.

وأشارت الوزارة إلى البدء في تقديم 60 خدمة إلكترونية بضغطة زر، فيما نفذت كتابات العدل 8 ملايين عملية توثيقية، في إطار خطة إعادة هندسة الإجراءات، مع تقليص الفترة الزمنية لإنجاز بعض الإجراءات من 60 يومًا إلى يوم واحد فقط. وكشف تقرير حديث للوزارة عن اعتماد النقل الفوري لعقود الملكية بمجرد انتهاء إجراءات البيع، لافتةً إلى إلغاء صكوك غير نظامية بمساحات كبيرة للمحافظة على حقوق المواطنين، وإنهاء 86 قضية مساهمات عقارية متعثرة تبلغ مساحتها الإجمالية نحو 71 مليون م 2 منذ منتصف عام 1437هـ. وأبرز التقرير إطلاق الوزارة 24 مبادرة للتحول الرقمي؛ من أجل تسريع إنجاز القضايا والمعاملات، مع فتح مجالات عمل جديدة للمرأة في المجال العدلي. وأشار التقرير إلى إطلاق بوابة ناجز الإلكترونية، التي تمنح سجلًا عدليًا للمستفيد يوضح الإجراءات والتعاملات التي تربطه بالوزارة، مشيرًا إلى إطلاق دبلوم المحاماة لسد احتياج السوق من الكوادر القانونية المؤهلة. ولفت التقرير إلى تكريم الأمم المتحدة لوزارة العدل لمبادرتها لإطلاق مشروع محكمة بلا ورق وتجسيدها للتحول الرقمي، وكانت الفترة الأخيرة شهدت شكاوى من المراجعين لتأخر إنجاز المعاملات، والقضايا لقلة الكوادر البشرية.

بدء تطبيق "المقابل المالي "بواقع 400 ريال شهرياً على "الوافدة"

يتم تحصيلها عند صدور رخص العمل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555131

سعد آل منيع – جدة

تبدأ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية اعتبارًا من اليوم تطبيق حساب المقابل المالي المطلوب لمنشآت القطاع الخاص وذلك عند صدور رخص العمل من خلال حساب العامل الوافد بمبلغ 13.3 ريال يوميًا و400 ريال شهريًا.

وأعلنت أن قواعد العمل الخاصة بآلية حساب المقابل خلال 2018م تغيرت حيث سيتم دفع 100 ريال عن كل عامل وافد مقابل رخصة العمل لمدة سنة ويتم تطبيق مبدأ السنة المالية على الأرقام الموحدة من بداية تطبيق القرار، ويتم احتساب

عدد الوحدات المستحقة بناء على بيانات عدد العمالة الوافدة ومتوسط عدد السعوديين المدفوع عنهم التأمينات خلال 26 أسبوعًا على مستوى الرقم الموحد بناء على عدد السعوديين المرسل من التأمينات أسبوعيًا.
وبيَّنت الوزارة أن العمالة التي يتم إصدار أو تجديد رخصة عمل لها قبل بدء تطبيق القرار لن يتم محاسبة المنشأة عن المقابل المالي بالطريقة الجديدة عن هذه العمالة وقت إصدار أو تجديد رخصة العمل بل بحلول تاريخ تطبيق القرار الخاص برسوم المقابل المالي الجديدة بدءًا من اليوم 1/1 / 2018 م وسوف يتم إصدار فاتورة عن الفترة الواقعة في سنة 2018 برسوم المستفيدين من إصدار وتجديد رخص العمل قبل تطبيق القرار وتقع فترة من الرخصة الجديدة في عام 2018 وتكون الفاتورة المصدرة عن فترة الرخصة الواقعة في سنة 2018 صالحة للسداد لمدة 3 شهور.
وتقع فترة من الرخصة الجديدة في عام 2018، بإصدار الفاتورة من خلال القنوات المختلفة (بوابة الخدمات الإلكترونية - البريد الإلكتروني - الرسائل القصيرة) مع التأكيد على وجوب سدادها قبل تاريخ 01 - 04 - 2018 وإلا سيتم إيقاف الخدمات عن منشآت الرقم الموحد.
وأضافت الوزارة إنه إذا كانت الرخص مستحقة في أعوام مالية سابقة بعد تاريخ تنفيذ القرار يتم العودة لتاريخ استحقاق الرخصة والتحقق هل المنشأة في تاريخ الاستحقاق لو كانت أصدرت الرخصة كانت ستسدد رسومًا مقابل العمالة الزائدة عن العمالة السعودية أم لا وعليه يتم تحديد قيمة الرسوم المستحقة عن كل عام مالي سابق كما أن رسوم الأعوام السابقة المتأخرة تحسب بناء على سعر المقابل المالي المستحق حاليًا عن العمالة وتعتبر المعاملات الصادرة وغير المسددة والتي تمت قبل 1 / 1/ 2018 وما زالت صالحة للسداد عند إصدار/ تجديد أول رخصة عمل بعد تطبيق القرار، يستطيع العميل تسديدها بشكل طبيعي وفي الفاتورة المجمعه في 15 يناير ستحصل الفروقات، ولو لم يتم تسديدها ستظل الفاتورة قيد السداد لمدة 14 يومًا ومن ثم ستنتهي صلاحية الفاتورة وتتغير الحالة إلى منتهية الصلاحية ولن يحصل عنها أي فروقات في الفاتورة المجمعة المصدرة في 15 يناير.

تسجيل الموظف في "حافز" بعد 3 أشهر من ترك العمل

شركات "تمهير" ليست ملزمةً بتوفير وظائف

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555132

أمين رزق

أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، إمكان تسجيل الموظف الذي ترك عمله، في برنامج حافز بعد 3 أشهر من الاستبعاد من التأمينات الاجتماعية. ولفتت إلى أنه يشترط للتقديم في برنامج حافز، صعوبة البحث عن عمل، إن يتراوح العمر بين 35 إلى 60 عامًا، ويتم الاستفادة من البرنامج لمرة واحدة فقط، وتبلغ مخصصاته 1500 ريال شهريًّا لمدة عام، بينما تبلغ مخصصات حافز البحث عن عمل 2000 ريال في الشهر. وأشارت الوزارة إلى أن الشركات التي تتولى التدريب في برنامج «تمهير» - ليست ملزمةً بتوفير وظيفة للمتدرب، بعد انتهاء فترة التدريب التي تتراوح بين 3 – 6 أشهر، يحصل خلالها على 3000 ريال من صندوق الموارد البشرية، ويختص برنامج تمهير بتدريب خريجي البكالوريوس والماجستير والدكتوراة الذين لم يحصلوا على عمل خلال الأشهر الستة الأخيرة، وأشارت الوزارة إلى أن دعم المعلمين والمعلمات، يبلغ 5 سنوات فقط، بينما يستغرق التحقق من الآيبان لصرف المستحقات فترة تتراوح بين 30 - 45 يومًا.

مؤسسات مشهورة طبقت "الضريبة المضافة" قبل حلول وقتها

"شوري" منتقداً "التجارة": كيف تكافحون التستر قبل تحديد المشكلة ؟

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1602403

حازم المطيري (الرياض) @almoteri75

طالب عضو مجلس الشورى رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة في المجلس عبدالرحمن الراشد، من خلال دراسة توصية سيتم إطلاقها في الجلسة القادمة، وزارة التجارة والاستثمار، بوضع استراتيجية كاملة واضحة المعالم لمكافحة التستر، بهدف رصد حجم الظاهرة وطرق وآليات الحد منها ومعالجتها. وانتقد الراشد الوزارة متسائلا: «كيف لها أن تكافح الظاهرة، وهي لم تحدد حجم المشكلة أصلا؟». وقال: يجب معرفة حجم المشكلة وطرق تقليصها، وإعطاء تقارير سنوية من ناحية المعالجة وأعداد المقبوض عليهم، مشيرا إلى أن «ظاهرة التستر» تحرم شباب المملكة من الجنسين فرص العمل الحر.

وأوضح أن الجميع ملزمون اليوم بإصدار فواتير لتطبيق الضريبة، وذلك بحد ذاته سيقف سدا منيعا تجاه ضخ الأموال القذرة في السوق المحلية، ويحارب التستر، خصوصاً أن الكثير من المؤسسات تتستر وتعمل من خلال عمالة وافدة ليست على كفالة مالكها الأصلي.

وأضاف: «لا أحد يستطيع أن يرفع الأسعار بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة اليوم (الإثنين) وذلك بسبب ارتباط جميع عمليات البيع والشراء لجميع المؤسسات بالفواتير موضحة القيمة المضافة والنهائية عليها».

وأكد أنه من السهل تطبيق أنظمة الضريبة على متاجر التجزئة والمطاعم والمؤسسات الأخرى، ولكن هناك شركات قد يتعثر فيها تطبيق الضريبة، وذلك بسبب تغيير أنظمة الفوترة والإيرادات فيها.

وعن ضبط الفرق الرقابية في «وزارة التجارة والاستثمار وهيئة الزكاة والدخل»، مؤسسات تجارية مشهورة طبقت رسوم الضريبة المضافة قبل حلول وقتها وإيقاع العقوبات عليها، قال «الخطأ وارد ونلتمس لهم العذر، ونرجو حسن النية في ذلك»، مضيفا «يجب أن لا نعمم ذلك الخطأ على الجميع»، ومؤكدا أن اللجان والأجهزة الرقابية كفيلة بكشف ومعاقبة المتلاعبين.

وتعليقا على عدم استخدام بعض المؤسسات والشركات التي تنطبق عليها الضريبة للفواتير، بين الراشد أن الفاتورة إجبارية، لافتا إلى أن عشرات الآلاف من الشركات والمؤسسات سجلت على موقع هيئة الزكاة والدخل.

مقدّما التوصية: المادة 77 تهدد الأمان الوظيفي

"الشورى" يصوّت على وقف الفصل غير المشروع.. الأسبوع القادم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1602404

مريم الصغير (الرياض) Maryam9902@

أخيرا وبعد طول انتظار.. يصوت مجلس الشورى الأسبوع القادم، على توصية تطالب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمسارعة في معالجة حالات الفصل غير المشروع في القطاع الخاص، التي ترتبت على تطبيق المادة 77 من نظام العمل، وهي التوصية التي تقدم بها عضوان من المجلس، وقررت لجنة الشؤون الاجتماعية في المجلس الأخذ بمضمونها مع النص على مطالبة الوزارة بمراجعة اللائحة التنفيذية لنظام العمل، لسد الثغرات الموجودة فيها، وبما يحول دون الفصل غير المشروع.

وأوضح مقدما التوصية، في المذكرة المرفقة بتوصيتهما، عددا من المسوغات من بينها ما ترتب على تطبيق المادة 77 من نظام العمل من تهديد الأمان الوظيفي للسعوديين العاملين في القطاع الخاص، بما يتعارض مع النظام الأساسي للحكم، الذي تنص المادة 28 منه على «تيسّر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل». وأكدا أن ما ترتب على تطبيق المادة 77 من نظام العمل من إنهاء خدمات عدد من الموظفين السعوديين العاملين في القطاع الخاص بشكل تعسفي، يؤدي إلى الخشية من ارتفاع نسبة البطالة، والتوسع في تطبيق المادة من قبل بعض المنشآت يُخشى معه تضرر نسيج الطبقة الوسطى، التي تعتبر صمام الأمان للمجتمعات وما يرتبط بذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية وأمنية وسلوكية.

ويأتي هذا التحرك عطفا على ما حملته أخبار صحفية، من إنهاء خدمات بعض السعوديين، الذي لم يقتصر على العاملين في منشآت صغيرة ومتوسطة، بل طال بعض العاملين في مؤسسات كبرى تجني عوائد طائلة. إضافة إلى الخشية من تزايد معدلات بطالة السعوديين، وسيطرة العاملين غير السعوديين، بما يخالف الهدف الأساس لبرنامج نطاقات، الذي أقرته وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

يذكر أنه يدخل إلى سوق العمل سنويا 400 ألف مواطن شاب من الجنسين، وترتب على تطبيق المادة 77 العديد من السلبيات، التي ستؤدي إلى العزوف عن العمل في القطاع الخاص، وهو ما يتعارض كليا مع برنامج التحول الوطني 2020 ورؤية المملكة 2030، وكلاهما يهدف إلى خلق بيئة عمل آمنة وجاذبة في القطاع الخاص، بهدف ترشيد التوظيف الحكومي، وتخفيف الأعباء على جهازه.

السجناء والموقوفون لا يحق لهم الاستفادة من حساب المواطن

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=325401&CategoryID=2

الرياض: سليمان العنزي 01-01-2018 AM 1:23
لا يحق للسجناء والموقوفين أو من يقيم إقامة دائمة في أي من المراكز الإيوائية الحكومية أو غير الحكومية المدعومة من الدولة، الانتفاع من برنامج حساب المواطن، وذلك وفقا لما نصت المادة السابعة من لوائح وأنظمة ضوابط الدعم المقدم خلال حساب المواطن.
ولفتت المادة السابعة إلى أنه يجوز لمن تتوافر فيه المتطلبات الواردة في المادة الخامسة من أفراد أسر السجناء والموقوفين، أن يتقدم بطلب مستقل، خلال إنشاء حساب إلكتروني باسمه وإنهاء إجراءات التسجيل.
المادة السادسة
نصت المادة السادسة على أنه يجب أن يكون المستفيد أو المستفيد الأساسي مقيما إقامة دائمة داخل المملكة، خلال فترة الاستفادة من البرنامج، مشيرة إلى أنه سيتم خصم جزء من الاستحقاق الفعلي بحسب عدد الأيام التي يقضيها المستفيد أو المستفيد الأساسي خارج المملكة، في حال تجاوزت التسعين يوما -سواء كانت متفرقة أم متصلة- خلال الـ 12 شهرا التي تسبق دورة تقييم الأهلية والاستحقاق التي تجريها الوزارة.
ويكون مقدار الخصم عن كل يوم إضافي يقضيه المستفيد أو المستفيد الأساسي خارج المملكة، في حال تجاوز عدد الأيام التسعين يوما، مبنيا على مقدار ما خصص له من دعم يومي في الاستحقاق الفعلي.

أمين عام "حماية المستهلك" يكشف المتغيرات الجديدة مع بدء تطبيق "القيمة المضافة" ويطالب بالادخار

القحطاني لـ"سبق": المستهلكون "قوة اقتصادية ضاربة" لكنهم لا يجيدون مقاطعة التجار "الجشعين".. ونصف مخابز الرياض لا تلتزم بوزن الخبز

المصدر: جريدة سبق الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
https://sabq.org/FXmMPq

شقران الرشيدي - الرياض 4 4128,682
- أسواقنا تعاني من "مافيا" تستنزف المليارات في "الكهربائيات" و"الدفايات" وقطع الغيار و"الكفرات" المغشوشة
- عقود "السايبر" شائكة ومعقدة ووقع في فخها الكثير من المتضررين نتيجة الجهل وسندافع عن حقوقهم ضد البنوك.

- الإحصاءات الرسمية أثبتت أن 30% من الغذاء في مجتمعنا يهدر وقيمة الفاقد منه تقدر بـ50 مليار ريال سنوياً.
- لا خيار أمام المستهلكين سوى تغيير بعض السلوكيات لتقليل المصروفات وترشيد الإنفاق.
- المنتجات "السامة" تنتشر في أسواقنا وتُسبب السرطانات وتلف الأعصاب ولا يوجد "قانون" يسحبها ويعوض لمستهلكين.
- الغرف التجارية تماطل في "صرف" مستحقات الجمعية المقدرة بملايين الريالات برغم صدور أمر قضائي بالتنفيذ.
- الغش والتقليد أحد أهم التحديات وتأثيرها سلبي على الاقتصاد الوطني وإضعاف الصناعات الوطنية والاستثمار الداخلي.
- هذه حقيقة تقاضي أعضاء "الجمعية" في المحاكم ودفع مليون وربع لرئيسها السابق ليتنازل عن رئاستها.
- ليس لنا علاقة برفع الأسعار وإغلاق المتاجر لكننا نستقبل الشكاوى ونعالجها ونثقف المستهلكين.
- التسوق الإلكتروني سيصبح من أساليب التسوق الرئيسية لدى السعوديين شرطَ الضمان الآمن.
- جمعيات حماية المستهلك في أمريكا وأوروبا "تواجه" جشع التجار بالمليارات و"جمعيتنا" إعانتها من "المالية".

أجرى الحوار/ شقران الرشيدي - تصوير/ وليد الملفي : يقول أمين عام جمعية حماية المستهلك، الدكتور عبدالرحمن القحطاني: "إن الضريبة المضافة والمتغيرات الاقتصادية الجديدة ستعزز ثقافة الادخار لدى المستهلكين".

وأكد في حواره مع "سبق"، أن الهدر الغذائي السنوي لدينا يلامس الـ ٥٠ مليار ريال، و30% من الغذاء في المملكة يهدر؛ مطالباً المستهلك بتقليل المصروفات للتكيف مع الظروف الجديدة.

وقال: "المستهلكون يمكن أن يكونوا قوة ضاربة تجاه أي تلاعب من قِبَل التجار؛ لكن ذلك فقط عندما يتكاتفون؛ فالمقاطعة الاقتصادية مع الأسف تأخذ وهجاً رائعاً في البداية؛ لكن سرعان ما تخبو وتتلاشى خلال الأسابيع الأولى؛ نتيجة "قِصَر نفس المستهلك".

وأوضح أن دور الجمعية ليس إغلاق المتاجر؛ بل التوعية واستقبال الشكاوى، وأن في السوق المحلي "مافيا"، وجريمة منظمة لعمليات الغش والتقليد التجاري للأجهزة الكهربائية والدفايات وقطع غيار السيارات و"كفراتها"، مع وجود منتجات تحتوي على مواد كيميائية سامة تؤدي لحدوث السرطانات والاضطرابات الهرمونية وتلف الأعصاب، وتؤثر على الخصوبة ونمو الدماغ والحساسية، وفرط الحركة، وتشتت الانتباه؛ لكنها لا تسحب لعدم وجود نظام قانوني.

كما بيّن أن التسوق الإلكتروني سيصبح من أساليب التسوق الرئيسية خلال السنوات القليلة القادمة لدى المستهلك السعودي؛ شرط أن يكون آمناً وموثوقاً.

ويتناول الحوار عدداً من المحاور المهمة؛ فإلى التفاصيل.

** مع بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة غداً، كيف يمكن للمستهلك التعايش مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة؟

مع بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة والمتغيرات الاقتصادية الجديدة فلا خيار سوى تغيير بعض السلوكيات والممارسات وتقليل المصروفات؛ ومن أهمها: ترشيد الاستهلاك بشكل عام؛ بما في ذلك الترشيد في استهلاك الكهرباء، والمياه، والغذاء، والكماليات الأخرى؛ وهو ما يساعد على خفض المصروفات بشكل ملموس. ولعلني أشير إلى أن وزارة البيئة والمياه والزراعة في تصريح إعلامي سابق، قالت: إن 30% من الغذاء في المملكة يهدر؛ في حين أن قيمة الفاقد والهدر الغذائي لدينا يقدر بـ 49.883 مليار ريال سنوياً. وبلا شك فإن ثقافة الادخار والعمل على ذلك؛ يُعَد أمراً ضرورياً خلال هذه الفترة؛ حتى وإن كان ذلك يشوبه بعض التحدي والصعوبة.

** يتوقع قيام بعض التجار وأصحاب المحلات باستغلال المتغيرات الجديدة والقيام برفع الأسعار.. ما هو دور الجمعية في حماية المستهلك في الحد من ذلك؟

البعض يعتقد أن الجمعية تمتلك صلاحية إغلاق المتاجر في حال وجود مخالفة، أو إيقاع الغرامات وضبط المخالفات، وهذا ليس من اختصاص الجمعية؛ وهو ما يحدث في كل دول العالم. ويتمثل دور الجمعية في الإبلاغ عن المخالفات للقطاع المعنيّ ومتابعتها؛ لكن للجمعية أدوار أخرى بالغة الأهمية؛ كالتوعية، واستقبال الشكاوى، ومعالجتها مع القطاعات ذات العلاقة، والتنسيق مع القطاعات لاقتراح الأنظمة واللوائح، وتمثيل المستهلك في القطاعات ذات العلاقة، وإجراء الدراسات والأبحاث.

** توجد في السوق المحلي ممارسات، وعمليات غش، وتقليد تجاري لكثير من المنتجات تتسبب في خسارة المستهلك مالياً؛ كالتوصيلات الكهربائية، وقطع غيار السيارات والإطارات وغيرها.. وقد تُعرّض حياته للخطر؛ فكيف يمكن مكافحتها؟

تمثّل مشكلة الغش والتقليد أحد أهم التحديات التي تواجه المستهلك في السعودية؛ نظراً لانتشارها بشكل ملحوظ في السوق السعودي، وهي ذات أثر سلبي على الاقتصاد الوطني؛ حيث تشير بعض التقديرات المتحفظة إلى أنه يستنزف ما يربو

على 16 مليار ريال سنوياً، وقد يؤدي لإضعاف منافسة الصناعات الوطنية، والإحجام عن الاستثمار داخل المملكة، واحتمالية علاقته بالجريمة المنظمة. وفي اعتقادي أن هناك "مافيا" تدير هذه السوق في المملكة خصوصاً في ظل انتشارها بشكل واضح وفي العديد من المنتجات. ولقد أجرت هيئة المواصفات والمقاييس دراسة عام 2013 شملت 1200 عينة من المنتجات، ووجدت أن 50% منها مغشوشة أو مقلدة أو مخالفة خاصة التوصيلات الكهربائية والدفايات. وتكفي هذه الدراسة لمعرفة مستوى خطورة الوضع في المملكة.

كما يطال الغش الأجهزة الكهربائية، والكماليات، وقطع غيار السيارات، و"الكفرات"، والملابس، وألعاب الأطفال، ومستحضرات التجميل وغيرها. ومما يزيد المشكلة أن العقوبات ضعيفة للغاية أمام غش وتقليد منتجات كقطع غيار السيارات مثل الفحمات أو إطارات السيارات أو أجهزة كهربائية على سبيل المثال، والتي يفترض التعامل معها كجرائم جنائية وليس مجرد حالة غش أو تقليد؛ كون ذلك قد يؤدي لحوادث أو حرائق ووفيات وإعاقات وتلف في الممتلكات.

وقد وضعت الجمعية خارطة طريق أسمتها 15×15 لمواجهة الغش والتقليد في المملكة، تمثل 15 فجوة وثغرة تؤدي لانتشار تلك المنتجات، يمكن معالجتها من خلال 15 استراتيجية. كما تقوم الجمعية بإجراء بعض الدراسات وفق مواردها حول ممارسات الغش والتقليد؛ ومن ذلك دراسة مدى مطابقة أوزان الخبز للوزن النظامي لعينة من مخابز مدينة الرياض؛ حيث وصلت نسبة المخابز غير الموافقة للوزن النظامي 52% من إجمالي المخابز التي تمت تغطيتها بالدراسة. وتستقبل الجمعية الشكاوى المتعلقة بالغش، والتقليد أو ارتفاع الأسعار غير المبرر، وتنسق مباشرة مع وزارة التجارة من خلال ضابط الاتصال معها.

** ما هو الحل أمام هذه الممارسات الإجرامية؟ وهل يوجد نظام قانوني متكامل لاستدعاء المنتجات في السوق السعودي أسوة ببعض الدول الغربية التي تسحب ملايين المنتجات المغشوشة سنوياً؟

لا يوجد لدينا هذا النظام؛ برغم أن أنظمة الإبلاغ واستدعاء وسحب المنتجات تُمثّل أحد أهم الاستراتيجيات لمواجهة المنتجات المغشوشة والمقلدة أو غير المطابقة للمواصفات، ويوجد في العديد من الدول الأوربية والغربية أنظمة شاملة ومتكاملة لمتابعة تلك المنتجات في حال دخولها للأسواق. وعلى سبيل المثال فالاتحاد الأوروبي يمتلك نظام الإبلاغ السريع عن المنتجات الخطرة، وقد بلغ عدد البلاغات عن المنتجات المغشوشة أو غير المطابقة 2044 بلاغاً عام 2017، يشمل ملايين القطع من المنتجات، كان منها 26% لألعاب أطفال، و 18% للمركبات والدراجات، و 31% لمنتجات أخرى كمنتجات وكريمات التجميل والاكسسوارات.. وفي المقابل تشير الإحصائيات لدى مفوضية سلامة المنتجات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى سحبها لما يقارب 46 مليون قطعة من منتجات الأطفال عام 2007م؛ منها 30 مليون لعبة، و 15 مليون قطعة أخرى من منتجات الأطفال.. ومنذ 2004 وحتى 2007 تقريباً استدعت تلك المفوضية أكثر من 150 مليون قطعة تحتوي على الرصاص من اكسسوارات الأطفال "مجوهرات".

وللمعلومية فإن العديد من تلك المنتجات تُسحب نتيجة احتوائها على نِسَب عالية من مواد كيميائية سامة غير مسموح باستخدامها، أو احتوائها على نِسَب أعلى من الحد المسموح به؛ ومن تلك المواد ما قد يؤدي لحدوث السرطانات والاضطرابات الهرمونية وتلف الأعصاب ويؤثر على الخصوبة ونمو الدماغ والحساسية وفرط الحركة وتشتت الانتباه. وفي المقابل، لا نكاد نسمع عن سحب مثل تلك المنتجات في السوق السعودي؛ وهو ما يستدعي من القطاعات الحكومية بذل مزيد من الاهتمام بمثل هذه الأنظمة ودعمها بالموارد البشرية والمالية والتقنية اللازمة.

** ماذا عن التسوق الإلكتروني لشراء المنتجات عبر المواقع الإلكترونية، هل هو توجه المستقبل؟ ومضمون وآمن وسيوفر الأموال فعلاً؟

في وجهة نظري أن التسوق الإلكتروني سيصبح من أساليب التسوق الرئيسية خلال السنوات القليلة القادمة لدى المستهلك السعودي، وهو توجّه عالمي أثبت نجاحه، ويمثل خياراً سهلاً للتسوق والوصول لمنتجات متعددة وأسعار مناسبة؛ لكن شريطة أن يكون من المواقع الموثوقة.

** فيما يتعلق بقضية العقود ذات الفائدة المتغيرة والتي منها عقود "السايبر"، كيف يمكن حماية المقترضين من فوائد البنوك؟

عقود "السايبر" من العقود البنكية الشائكة التي وقع في فخها الكثير من المتضررين؛ نتيجة خلل كبير لدى البنوك؛ لعدم قيامهم بتوفير الشرح الشامل والكافي لمثل هذه النوعية من العقود، التي تُعَد من المنتجات الجديدة في السوق السعودي؛ مما أسهم في انسياق العديد من العملاء خلف هذه المنتجات دون وعي بما تتضمنه من التزامات ومخاطر. وقد عقدت الجمعية مؤخراً ورشة عمل بهذا، وخرجت بعدة توصيات من أهمها: مطالبة البنوك بالقيام بدورها في تعريف العملاء بمثل هذه العقود بطريقة عادلة ومنطقية وشفافة، وبلا شك فدور مؤسسة النقد العربي السعودي كان قاصراً في التوعية بمثل هذه العقود التي تُعَد منتجات جديدة في السوق السعودي ويشوبها الكثير من المخاطر. كما أن الحلول المطروحة من قِبَلها مؤخراً لمعالجة هذا الملف لم تكن مجدية ومنصفة للمتضررين وغير متوازية مع حجم الغرر الذي أصاب المتضررين.

** هل تعتقد أن المجلس الجديد الذي شُكّل عام 1436هـ بقرار من المشرف على تنظيم الجمعية الدكتور توفيق الربيعة، وزير التجارة آنذاك وزير الصحة حالياً؛ أدى إلى تطوير أداء الجمعية مقارنة بالمرحلة السابقة؟
تم تشكيل هذا المجلس في وضع بالغ الحرج في الجمعية؛ فقد كانت ذات سمعة سلبية للغاية أمام المستهلك وأمام القطاعات الحكومية والقطاعات الأخرى، نتيجة ضعف الأداء والوعود المبالغ فيها، والتي نتج عنها مديونيات ضخمة وعقود بعشرات الملايين؛ وبالتالي فقد كانت المهمة صعبة للغاية أمام المجلس الجديد والأمانة في السعي لتحقيق أثر في المجتمع، وتحسين السمعة وكسب ثقة المستهلك والقطاعات الأخرى، وهو تحدٍّ كبير للغاية يتطلب الكثير من الجهد مقابل موارد مالية وبشرية محدودة للغاية. وكانت استراتيجيات المجلس وأمانة الجمعية تتركز في الشفافية والمصداقية مع المستهلك، واستطاعت أن تقدم برامج توعية نوعية من أهمها البرنامج الشامل لتوعية المستهلك.
** لجمعيات حماية المستهلك الأوروبية والأمريكية هيبة لدى التجار، وحفظ حقوق المستهلكين؛ لماذا لا نجد ذلك في جمعية حماية المستهلك السعودية؟
هذه حقيقة لا خلاف فيها، نعم جمعيات حماية المستهلك في تلك الدول تمتلك قوة وصوتاً وتأثيراً على السياسات والأنظمة في الكثير من القضايا المعنية بحماية المستهلك؛ سواء تجاه التجار أو القطاعات الحكومية. وهذا يعود لعدة عوامل رئيسية؛ من أهمها: وجود دعم ومساندة من المستهلكين أنفسهم لتلك الجمعيات، ولك أن تتخيل وجود ما يربو على 740 ألف مشترك في جمعية "ويتش" البريطانية المعنية بالمستهلك، وهؤلاء يقدمون دعماً مالياً من خلال العضوية، وكذلك دعم لتوجهات ومبادرات الجمعية، ويتطوعون بشكل كبير لتنفيذ برامج تلك الجمعية؛ بما في ذلك الدعم القانوني. وجمعية حماية المستهلك في السعودية لا يتجاوز دخلها السنوي 5 ملايين إعانة سنوية من وزارة المالية؛ بالكاد تغطي رواتب العاملين فيها؛ فكيف يمكن أن تدير برامجها وأنشطتها بمبالغ محدودة؟! هذا عوضاً عن عدم دفع معظم الغرف التجارية مستحقاتها للجمعية؛ في حين أن معظم الجمعيات الغربية تمتلك خبرات طويلة. وليعذرني المستهلك في السعودية بأننا في الجمعية لا نجد مثل هذا النوع من الدعم من المستهلكين، ويكفي أن نرى في فترة من الفترات قيام بعض أعضاء المجلس التنفيذي في الجمعية في مرحلة مضَت بالتقاضي في المحاكم حول مَن يكون الرئيس، ويتم التنازل عن الرئاسة بمبلغ مليون وربع دُفعت من أموال الجمعية.
** كيف يمكن للمستهلك السعودي أن يكون قوة مهمة للوقوف في وجه جشع بعض التجار؟
من وجهة نظري، المستهلكون في السعودية يمكن أن يكونوا قوة ضاربة تجاه أي تلاعب من قِبَل التجار؛ لكن ذلك فقط عندما يتكاتفون. لنأخذ مثالاً يتعلق بالمقاطعة الاقتصادية، وكيف تأخذ وهجاً رائعاً في البداية؛ لكن سرعان ما يخبو ويتلاشى خلال الأسابيع الأولى؛ نتيجة قِصَر نفس المستهلك السعودي. ولهذا أكرر ما قلته في العديد من التصريحات الإعلامية بأن الجمعية لا يمكنها أن تنهض دون مساندة ودعم من قبل المستهلكين وتطوعهم.
** هل توجد للجمعية مستحقات تقدر بملايين الريالات لدى الغرف التجارية؟ ولماذا لم تستطع أن تحصل عليها حتى الآن برغم صدور أمر قضائي بالتنفيذ؟
القصة بدأت عام 1429هـ عندما صدر أول تنظيم للجمعية وفقاً لقرار مجلس الوزراء؛ حيث تَضَمّن تخصيص نسبة 10% من رسوم تصاديق الوثائق التجارية في الغرف لصالح الجمعية. وامتنعت معظم الغرف الكبيرة عن الالتزام بقرار مجلس الوزراء؛ في حين التزمت بعض الغرف الصغيرة لفترة محدودة ثم توقفت كلياً؛ مما يدل على وجود تكتل واتفاق كامل من جميع الغرف على رفض دفع مستحقاتها للجمعية. ويمثل ذلك أحد أهم العوائق التي أدت إلى محدودية البرامج والأنشطة في الجمعية منذ إنشائها، وعدم قدرتها على التوسع في المناطق الأخرى وضعف أدائها. ولا أخفي قولاً أن تكتل الغرف بهذه الطريقة وعدم التزامها بقرار مجلس الوزراء؛ يُعَد سابقة خطيرة، قد يُفهم منه إلحاق الضرر بالجمعية والمستهلك، ومحاولة عرقلتها عن تحقيقها لأهدافها.
** أخيراً، كيف ترى واقع حماية المستهلك في المملكة ومستقبلها؟
حتى نكون منصفين فوضع حماية المستهلك خلال العشر سنوات الأخيرة أفضل بكثير مما كان سابقاً، وهناك اهتمام واضح وملموس من قِبَل العديد من القطاعات الحكومية، وقبل ذلك الدعم والمساندة من قِبَل القيادة الحكيمة، والتي كان آخرها تشكيلُ غرفة عمليات لتعزيز حماية المستهلك خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية.. في المقابل لا تزال الطريق أمام القطاعات الحكومية مليئة بالتحديات والصعوبات الجسام التي تتمثل في ضعف الأنظمة واللوائح المعنية بحماية المستهلك وحقوقه وخصوصاً في العقوبات والتعويض، وضعف الرقابة التي تمثل العمود الفقري لحماية المستهلك، وفي اعتقادي أن أهم خطوة قادمة لتطوير حماية المستهلك؛ هي وضع حماية المستهلك في صلب الأجندة السياسية لدى صناع القرار؛ من خلال تشكيل هيئة مستقلة لحماية المستهلك ترتبط مباشرة بمجلس الوزراء؛ مما يسهم في تقديم الدعم السياسي واللوجستي والموارد لها، وبدون ذلك فلا أعتقد أنه يمكن تطوير حماية المستهلك بالشكل النوعي الذي يتطلع إليه المواطن في المملكة.

أمير نجران يحض على تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة للانخراط في سوق العمل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26433592

نجران - «الحياة»
أشاد أمير منطقة نجران جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد، بالجهود التي تبذلها جمعية الأمير مشعل بن عبدالله لذوي الاحتياجات الخاصة، في التصدي للإعاقة، وتقديم خدمات توعوية وطبية وتدريبية للمستهدفين.
واستعرض في مكتبه في ديوان الإمارة، اليوم (الاثنين)، تقريراً عن أعمال الجمعية، قدّمه رئيس مجلس إدارتها هادي بن حسين آل منصور، حيث دعا إلى ضرورة التكامل مع الجهات المعنية والمؤسسات الخيرية المهتمة بالاختصاص ذاته، وصولاً إلى تقديم أرقى الخدمات للمواطن وأسرته.
وحض أمير منطقة نجران على أهمية التوسع في خطط التدريب والتأهيل، ودفع ذوي الظروف الخاصة إلى سوق العمل، عرفانًا بقدراتهم وإمكاناتهم.

استشارات هاتفية لـ"حل قلق الاختبارات"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26438592

أطلق فرع جمعية البر في المنطقة الشرقية، بالشراكة مع وحدة الخدمات الإرشادية بمكتب تعليم شرق الدمام، برنامج الاستشارات الهاتفية «الأسرة والمدرسة»، وذلك طوال أيام اختبارات نهاية الفصل الدراسي الأول.
وقال الأمين العام لجمعية البر بالمنطقة الشرقية سمير العفيصان: «إن الجمعية حرصت على إقامة هذا البرنامج دعماً منها لأبناء المجتمع وأسرهم بالمنطقة الشرقية، وذلك لتحقيق أهداف الجمعية المتعلقة بالتنمية المجتمعية والاهتمام بالأسرة وأبنائها»، مبيناً أن الجمعية حرصت على اختيار وقت تنفيذ البرنامج في فترة الاختبارات نظراً إلى أهمية هذه الفترة للأسرة والأبناء وحاجتهم، في ذلك الوقت، إلى من يقدم لهم الاستشارات والنصيحة من ذوي الاختصاص والخبرة.

وأكد العفيصان أهمية دعم القطاع الثالث بالشراكات الاستراتيجية مع الجهات ذات الاختصاص بما يخدم المجتمع وأبنائه ويحقق التنمية المجتمعية. فيما أشار مدير مركز التنمية الأسرية بالدمام أحمد الديرويش إلى أن مجال الاستشارات يتضمن استشارات حول قلق الاختبارات، وعادات الاستذكار الجيد، والمشكلات المتعلقة بفرط الحركة وتشتت الانتباه، وأساليب تعديل السلوك وقلق الانفصال (الرفض المدرسي)، وفن التعامل مع المراهق، والعديد من الاستشارات الأسرية والتربوية والنفسية الأخرى. وأوضح أن المركز يستهدف أيضاً بهذه البرامج المعلمين والمعلمات، إضافة إلى الآباء والأمهات والطلاب والطالبات، إذ تم توزيع عدد من البروشورات الإعلانية للبرنامج على المدارس، مبيناً أن مركز التنمية الأسرية خصص الرقم 920005205 للإجابة على الاستشارات المدرسية بسرية تامة بدءاً من الأحد 3 كانون الأول (ديسمبر) حتى الأربعاء 10 كانون الثاني (يناير) 2018 من الساعة الـ 10 صباحاً حتى الـ 12 ظهراً. وأكد الدريويش أن خدمة الهاتف الاستشاري التي يقدمها المركز لا تقتصر على الاستشارات التربوية فقط، بل تشمل أيضاً تقديم استشارات نفسية

وزوجية والاستشارات المتعلقة بالإدمان وكل ما يهم الأسرة السعودية، إذ يقدم الهاتف الاستشاري هذه الاستشارات الأخرى بدءاً من الساعة الخامسة مساء حتى التاسعة، من الأحد إلى الخميس أسبوعياً، موضحاً أن مركز التنمية الأسرية استقبل هذا الشهر فقط 64 استشارة أسرية، و 12 حالة من حالات الطفل المحضون، و 48 زيارة من زيارات الطفل المحضون. كما تلقى المركز خلال هذا الشهر 39 حالة إصلاح ذات البين، فيما قدم استشارات قانونية بركن الوعي القانوني، استفاد منها 156 مستفيداً خلال هذا الشهر، و 32 استشارة أسرية بسجن الخبر، مشيداً بالدور الذي قامت به الأمسيات الحوارية التي نفذها المركز أخيراً، بعنوان «الإعلام والأسرة» في التوعية المجتمعية، إذ استفاد منها 706 مستفيداً.

الحياة
AL HAYAT

إطلاق مقياس الاستعداد الأسري للمقبلين على الزواج

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26299780

الرياض-الحياة

أطلق المركز الوطني للقياس التابع لهيئة تقويم التعليم مقياس الاستعداد الأسري الذي يسهم في الكشف عن نقاط القوة والضعف لدى المقبلين على الزواج. وسيكون المقياس غير المسبوق على مستوى العالم العربي مجانيا تجريبيا اختياريا للمقبلين على الزواج من خلال تصميم أداة تتسم بالصدق والثبات والموضوعية إذ يتوافق المقياس مع خصائص البيئة السعودية، ويتضمن العوامل الجوهرية في الاستعداد، ويعين على التشخيص، ويساعد في بناء برامج التحسين والتطوير في المجالات التي ظهرت فيها جوانب القصور الفردي. وتشير الدراسات والأبحاث إلى أن الإقدام على الزواج يتطلب استعدادا نفسيا واجتماعيا، وامتلاكا لمنظومة من القيم والمهارات والخصائص التي تمكن كلاً من الزوج والزوجة من التعاون والانسجام لضمان استمرار - جودة الحياة الزوجية بين الطرفين، ولضمان قدرة كل من الطرفين على مواجهة متطلبات الحياة الزوجية والأسرية، لا سيما في ظل انحسار دور الأسر الممتدة، وشيوع الأسر الصغيرة (النووية)، إذ اهتمت المجتمعات المتقدمة ببناء عدد من المقاييس التي تنصب على الاستعداد الأسري، إيمانا من الباحثين ومراكز البحوث ومؤسسات المجتمع المدني بأهميته، وما يعول عليه في تحقيق جودة الحياة الأسرية. واهتم «قياس» ببناء مقياس للاستعداد الأسري، الذي يأتي أكثر إلحاحاً وأهمية من ذي قبل، اذ روجع المقياس من المركز الوطني للبحوث والدراسات الاجتماعية، الذي يعد أحد المراكز المتخصصة ضمن منظومة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وتأتي أهمية هذا المقياس من حاجة البيئة المحلية والعربية إلى بناء مقياس للاستعداد الأسري لا سيما في ظل تزايد مؤشرات الطلاق، إضافة إلى حصر أهم أسباب الطلاق واستكشاف الأبعاد والمحددات الي تسهم في جودة الحياة الأسرية بحسب معايير الثقافة السعودية المعاصرة، وتمكن الفرد من استكشاف ذاته وإمكاناته وخصائصه، وتشخيص مكامن القوة لديه، ومكامن الضعف، بأسلوب علمي رصين يحافظ على خصوصيته، ويرشده إلى الحلول المتاحة، وتعزيز دور المؤسسات الرسمية والأهلية في ما يتعلق بتصميم برامج الإرشاد والتوجيه للمقبلين على الزواج، وتطوير حملات التثقيف والتوعية في هذا المجال.

السعوديون يناقشون الحلول البديلة بعد ارتفاع أسعار الوقود

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26439208

الدمام - عمر المحبوب

بعد ارتفاع أسعار الوقود في السعودية، الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من أمس، أي مع مطلع العام الحالي، الذي أعلنت عنه وزارة الطاقة، بدأ المواطنون السعوديون في التفكير بحلول بديلة لتخفيف أعباء تكاليف ارتفاع أسعار الطاقة، التي قد تؤثر في موازنتهم.

وبحسب عدد من المواطنين، فإن معظمهم بدأ في اتخاذ خطوات ملموسة من خلال التفكير في خطوات بديلة تتضمن تغيير نوع الوقود المستخدم للمركبة من 95 إلى 91 نظراً إلى انخفاض كلفته، والاستغناء عن المركبات الكبيرة، التي تستهلك وقوداً بشكل كبير، واستبدالها بمركبات اقتصادية صغيرة ذات استهلاك أقل للوقود، وكذلك التقليل من المشاوير اليومية واقتصارها على المهمة والضرورية فقط. فيما قرر الموظفون، الذين يعملون في أماكن بعيدة، اللجوء إلى مقرات عملهم في مركبة واحدة بشرط أن تقاسم كلفة تعبئة وقود المركبة. بيد أن اللافت في الأمر هو بحث الآلاف من قائدي المركبات عن حلول أخرى لترشيد استهلاك وقود المركبة، إذ قرر عدد منهم تعديل طريقة سلوك السائق، التي تتضمن تعبئة المركبة بالوقود عندما يكون الوقود بين النصف والثلث، للحفاظ على انتظام كمية الوقود المتدفقة للمحرك، ولا تقل كفاءة عمله وتجعله يستهلك كمية أكبر من الوقود. كذلك اختيار فترة الصباح لتزويد المركبة بالوقود نظراً إلى أن كثافة الوقود عالية، وليس أثناء الليل لأن الأرض تبقى حارة في الليل، وعندما تقوم بالتموين اجعل سرعة التعبئة بطيئة، حتى تقل الأبخرة التي تتكون أثناء الضخ، ولا تملأ خزان السيارة حتى آخره، كي يحترق الوقود بطريقة جيدة.

إلى جانب، عدم ترك محرك المركبة في وضع التشغيل حال الانتظار، أو الاختناقات المرورية، وبخاصة أن إعادة تشغيل المحرك لا تتطلب قدراً كبيراً من الوقود الإضافي، ويؤدى ذلك إلى توفير استهلاك الوقود بنسبة لا تقل عن 12 في المئة، فمحرك المركبة يحرق كمية وقود كافية لقيادة مسافات طويلة.

كما بدأ الكثير من قائدي السيارات في رحلة للبحث عن الطرق العلمية لترشيد استهلاك الوقود عبر الإنترنت من خلال المواقع العلمية المتخصصة في طرق ترشيد استهلاك الوقود، إذ اضطر عدد منهم إلى العودة مرة أخرى إلى كتيب الإرشادات الخاص بالمركبة، الذي دائماً ما يكون حبيس إدراج المركبة، ولا يلتفت إليه أي سائق لعدم أهميته بالنسبة إليه، بيد أن كتيب الإرشادات أصبح ذائع الصيت حالياً بعد ارتفاع أسعار الوقود.

فيما بدأ عدد من المواقع عبر الإنترنت في نشر إرشادات، وبث مقاطع فيديو لتعليم قائدي المركبات أساليب وطرق ترشيد استهلاك الوقود بنسبة كبيرة، التي لاقت رواجاً كبيراً في السعودية خلال الـ24 ساعة الماضية.

وانخفاض معدل البطالة الإجمالي إلى 5.8%

هيئة الإحصاء: استقرار معدل البطالة للسعوديين عند مستوى 12.8%

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1651081

الرياض - واس

أصدرت الهيئة العامة للإحصاء عبر موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت **www.stats.gov.sa** نشرة سوق العمل للربع الثالث 2017م، والتي توفر بيانات ومؤشرات شاملة عن سوق العمل في المملكة من واقع تقديرات مسح القوى العاملة الذي تجريه الهيئة بشكل ربع سنوي، وبيانات سوق العمل من واقع السجلات الإدارية لدى الجهات ذات العلاقة (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة الخدمة المدنية، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، صندوق تنمية الموارد البشرية، مركز المعلومات الوطني.)

وأظهرت نتائج النشرة للربع الثالث من عام 2017 م استقراراً في معدل البطالة للسكان السعوديين عند مستواه السابق خلال الربع الثاني لعام 2017 حيث استقر عند (12.8 %) بواقع (7.4 %) للذكور و (32.7 %) للإناث, وانخفاض معدل البطالة الإجمالي (15 سنة فأكثر) مقارنة بالربع الثاني 2017 حيث بلغ في هذا الربع (5.8 %) بواقع (3.2 %) للذكور و (21.1 %) للإناث.

وبلغت جملة المشتغلين من واقع بيانات السجلات الإدارية في المملكة (13,758,064) فرداً، كما بلغ اجمالي السعوديين الباحثين عن عمل من واقع السجلات الإدارية (1,231,549) فرداً, يمثل الذكور منهم (190,822) فرداً ويمثلن الإناث منهم (1,040,727)، وكانت أعلى نسبة للسعوديين الباحثين عن عمل في الفئة العمرية (25 - 29) سنة وذلك بنسبة بلغت (31,3 %). كما أوضحت النتائج من واقع بيانات السجلات الإدارية أن ما يقارب نصف السعوديين الباحثين عن عمل يحملون الشهادة الجامعية حيث بلغت نسبتهم (45.8 **%**.)

وفيما يتعلق بمعدل المشاركة الاقتصادية لإجمالي السكان (15 سنة فأكثر) بلغ (54,8 %)، موزعة بين الذكور (78,4 %)، والإناث (19,9 %)، كما أوضحت الهيئة في نشرتها أن معدل المشاركة الاقتصادية لإجمالي السكان السعوديين (15 سنة فأكثر) بلغ (40,7 **%**.)

وأشارت نتائج النشرة وفقاً للسجلات الإدارية لدى الجهات ذات العلاقة أن إجمالي تأشيرات العمل الصادرة بلغ 509,180 تأشيرة. (22,3 %) للقطاع الحكومي و (37,8 %) للقطاع المنزلي و (39,9 %) للقطاع الخاص، وشملت النشرة على عدد كبير من البيانات التفصيلية عن العاملين وفق الأنظمة واللوائح الخاضعين لها, والجنسية, والجنس, والعمر, والمنطقة الإدارية, والمستوى التعليمي, بالإضافة لبيانات الباحثين عن عمل, ومتوسط الأجر الشهري, وساعات العمل, والعمالة المنزلية.

من جهة أخرى أوضح المتحدث الرسمي للهيئة العامة للإحصاء تيسير المفرج بأنَّ هناك فرقًا بين الباحثين عن عمل وبين المتعطلين، فـ "المتعطلون" وفق مسح القوى العاملة هم الأفراد (15 سنة فأكثر) الذين كانوا خلال فترة الإسناد الزمني (فترة المسح) : بدون عمل خلال الأسبوع السابق لزيارة الأسرة وبحثوا عن عمل بجدية خلال الأسابيع الأربعة السابقة لزيارة الأسرة (قاموا على الأقل باتخاذ أسلوب واحد للبحث عن عمل) ويشمل ذلك الذين لم يقوموا بالبحث عن عمل خلال الأسابيع الأربعة السابقة لزيارة الأسرة بسبب انتظار الحصول على عمل أو تأسيس عمل خاص بهم خلال الفترة القادمة, حيث إنهم سبق لهم البحث عن عمل قبل فترة الإسناد، وفي نفس الوقت هم قادرون على العمل ومستعدون للالتحاق به في حال توفره (خلال الأسبوع السابق لزيارة الأسرة.)

أما تعريف الباحثين عن عمل فهم هم الأفراد السعوديين (ذكورًا وإناثًا) المسجلين في برامج البحث عن عمل لدى وزارة الخدمة المدنية "جدارة" و "ساعد" ولدى صندوق تنمية الموارد البشرية "حافز" ويقومون بتسجيل بياناتهم الشخصية ومؤهلاتهم وخبراتهم العملية وسيرهم الذاتية عن طريق نظام إلكتروني لدى جهة التقديم، علماً بأنَّ الباحثين عن عمل في السجلات الإدارية لا يخضعون لمعايير وشروط البطالة المتعارف عليها دولياً والمعتمدة من قبل منظمة العمل الدولية وبالتالي لا يعتبر جميعهم متعطلين عن العمل، وبالتالي فليس كل باحث عن عمل يعتبر متعطل، فقد يكون يبحث عن عمل وهو على رأس عمل آخر كما هو الحال في الباحثات عن عمل في الجهات الحكومية وهم يعلمون في القطاع الخاص على سبيل المثال.

الحقيل: 300 ألف منتج سكني للمواطنين.. وإعلان التفاصيل الشهر الجاري

أمير الباحة يسلم وحدات "إسكان ناوان" ويدشن "الخدمات البلدية"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555275

عبدالرحمن ابورياح - الباحة

كشف وزير الإسكان «ماجد بن عبدالله الحقيل»، عن استمرار المرحلة الثانية من برنامج «سكني» خلال العام الجاري 2018م؛ لتحقيق مستهدفها بتخصيص 300 ألف منتج سكني وتمويلي تشمل 125 ألف وحدة سكنية، و 100 ألف تمويل مدعوم، و75 ألف أرض مطورة، سيتم الإعلان عن تفاصيلها، اعتبارًا من يناير الجاري، منوهًا بما توليه القيادة الرشيدة - أيدها الله - من دعم لمشروعات الإسكان، لكل ما فيه خدمة المواطنين.

وأكد «الحقيل» أن الوزارة من خلال برنامج «سكني» في العام 2017، تمكنت من تلبية رغبات نحو 30 % ن مستحقي الدعم السكني في منطقة الباحة، وذلك بتخصيص نحو 3 آلاف منتج سكني وتمويلي تشمل وحدات سكنية، وأراضٍ مطورة يتم تقديمها بشكل مجاني للمواطنين، إضافةً إلى التمويل المدعوم، لافتًا إلى أن مشروع ناوان في المخواة الذي تم تدشينه اليوم، يضم 115 فيلا سكنية جاهزة، بمساحات تصل إلى 450 مترًا مربعًا للفيلا، ويقع على مساحة 121.225 متر مربع. وبَيَّن «الحقيل»، أن هذا المشروع يأتي ضمن مشروعات متنوعة، تشمل جميع مناطق المملكة، تتكامل فيها خدمات البنية التحتية كافة، بما في ذلك شبكات مياه وكهرباء واتصالات وإنارة وأرصفة وغيرها، مؤكدًا أن مشروع ناوان وغيره من مشروعات الفلل الجاهزة، التي تم الإعلان عنها خلال الأشهر الثلاثة الماضية - تم تخصيصها للمواطنين، وبدأت إجراءات تسليمها بعد استكمال معاينتها، وحجزها من خلال المعارض التي تم إطلاقها مسبقًا. وأضاف أنه خلال الأشهر الثلاثة الماضية تم اكتمال حجوزات العديد من المشروعات، التي أعلنت الوزارة بدء مرحلة الحجز فيها بما يتجاوز العشرة آلاف وحدة سكنية في عدد من مدن المملكة كالرياض، والدمام، أبها وخميس مشيط، والأحساء والخبر، ورابغ، وبيش، إضافةً إلى تحقيق نسب حجوزات عالية في القنفذة وصامطة، وجدة، والدمام، وتبوك وعرعر وغيرها، مؤكدًا أن الأيام المقبلة ستشهد إطلاق المزيد من المعارض في مناطق المملكة كافة؛ لتحقيق أهداف الوزارة، بضخ المزيد من الوحدات السكنية؛ لتمكين المواطنين من سرعة تملك السكن المناسب بالجودة العالية والسعر المناسب.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور «حسام بن سعود بن عبدالعزيز»، أمير منطقة الباحة؛ قد دشن أمس، عددًا من المواطنين المستفيدين، وحداتهم في مشروع وزارة الإسكان في ناوان بمحافظة المخواة، الذي تبلغ إجمالي وحداته السكنية 115 فيلا. ويأتي ضمن برنامج «سكني».

وأعرب الأمير حسام بن سعود، في تصريح صحافي عن شكره حكومة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله -، ولوزارة الإسكان ممثلةً في الوزير «ماجد الحقيل» - على الأعمال والجهود التي يقومون بها في مشروعات الإسكان بالمنطقة لخدمة المواطنين.

وبَيَّن سموه أن هذا المشروع بادرة طيبة، وتعد بداية لمشروعات مستقبلية ستشهدها المنطقة، متطلعًا إلى زيادة مشروعات الإسكان في مختلف مناطق المملكة، في ظل ما تشهده من نمو سكاني متزايد، منوهًا بما توليه القيادة الرشيدة في حل كل المعوقات التي قد تعترض تنفيذ مشروعات الإسكان. وأكد بأنه سيتم العمل مع وزارة الإسكان، على تحديد العديد من المشروعات المستقبلية في تهامة وسراة منطقة الباحة.

وكان في استقبال سموه لدى وصوله مقرَّ المشروع، وزير الإسكان ماجد بن عبدالله الحقيل. وأزاح أمير الباحة الستار عن اللوحة التذكارية للمشروع، الذي يقع على مساحة تزيد عن 121 ألف متر مربع، وتبلغ مساحة بناء الفيلا فيه 237 مترًا مربعًا، وتتكون من دورين، وقص سموه الشريط لإحدى الفلل كنموذج، واستمع إلى شرح من وزير الإسكان عن مكونات الفيلا. بعد ذلك تجول في أرجاء خيمة التسويق للمنتجات السكنية، واطلع على ما تقدمه من خدمات لراغبي الحصول على الإسكان، ثم شاهد سموه والحضور عرضًا مرئيًّا عن المشروع، ومراحل تنفيذه وآلية الحصول على الإسكان. وسلم سموه عددًا من المواطنين المستفيدين الوحدات السكنية، كما كرم الجهات التسويقية المشاركة في المشروع، وتسلم هدية تذكارية من وزير الإسكان بهذه المناسبة.

من جهة أخرى، افتتح الأمير الدكتور «حسام بن سعود بن عبدالعزيز»، أمس - مبنى الخدمات البلدية بمركز «ناوان» في محافظة المخواة. وتجول في أقسامه والمكاتب الإدارية، مستمعًا إلى شرح من أمين الباحة الدكتور «علي بن محمد السواط» عن المشروع الذي تم إنشاؤه على مساحة 16 ألف متر مربع، وبتكلفة إجمالية بلغت مليوني ريال، مشيرًا إلى أن المبنى يتكون من دورين، ويضم 22 مكتبًا إداريًّا.

وشدد أمير الباحة، خلال الافتتاح على أهمية تقديم أفضل الخدمات للمواطن، والاهتمام بكل ما يحقق تطلعاتهم وآمالهم، وحل مشاكلهم بكل يسر وسهولة، مؤكدًا على ضرورة التعامل بكل لطف مع المراجعين، واتباع الأسلوب الحسن في خدمتهم.

ومن جانبه، أوضح أمين منطقة الباحة الدكتور «علي السواط»، بأن المبنى سيقدم عددًا من الخدمات البلدية لعدد كبير من القرى المأهولة، تتجاوز 60 قرية، ويقدم للأهالي القاطنين بها الخدمات الأساسية، كالنظافة العامة، الصيانة، رش المبيدات، مراقبة الأراضي، الرقابة على الأسواق والمنشآت الغذائية ومسح وتهيئة الطرق.

كما تفقد الأمير حسام بن سعود مركز «ناوان»؛ حيث اطلع على سير العمل به، والتقى عددًا من المواطنين واستمع إلى مطالبهم واحتياجاتهم.

231 ألف "عانس" تجاوزت الـ32 عاما في المملكة

3 ملايين سعودي لم يتزوجوا مقابل 2.2 مليون سعودية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/555265

أحمد النهاري - المدينة المنورة

حددت الهيئة العامة للإحصاء، معيار عمر العنوسة للفتيات في المملكة، مبينة أنه بلغ 32 سنة، وذلك طبقاً للمسوحات الأخيرة المعتمدة للخصائص السكانية للعام المنصرم 2017، وتم حصر 230512 من الفتيات اللواتي لم يسبق لهن الزواج تجاوزت أعمارهن هذا المعيار بحيث تقدر نسبتهن 10.3 %

من إجمالي المواطنات غير المتزوجات وهو ما يعني أن واحدة من بين كل 10 من الإناث اللواتي لم يسبق لهن الزواج، يُمكن توصيفها على أنها بلغت سن العنوسة من بين 2.237.983 مواطنة ضمن الفئات العمرية (15-32) سنة ممن لم يسبق لهن الزواج.

وكشفت نتائج المسح أيضاً عن أن 2.83 % من بين السيدات اللواتي وصلن إلى سن العنوسة، قد تزوجن عند هذا العمر، كما أظهر المسح أن نسبة السكان السعوديين الإناث (15 سنة فأكثر) اللواتي لم يسبق لهن الزواج بلغت 33 % من إجمالي الإناث، ونسبة المتزوجات 58.8 % فيما شكلت الأرامل 5.6 % وكانت المطلقات 2.5 %، فيما أوضحت المسوحات الخاصة بالحالة الاجتماعية أن 42 % من الذكور السعوديين (15سنة فأكثر) لم يسبق لهم الزواج في حين بلغ نسبة المتزوجين 56.3 % ونسبة المترملين 0.5 % ونسبة المطلقين منهم 1.2 %

وأوضحت النتائج أن نسبة السعوديات اللواتي لم يسبق لهن الزواج وفق المناطق الإدارية في المملكة بلغت حدها الأدنى في الباحة بنسبة 25.57 % من إجمالي الإناث بالمنطقة، في حين سجلت منطقة القصيم الحد الأعلى في هذا الجانب بنسبة وصلت إلى 35.48%

بين جميع مناطق المملكة.

وأشارت البيانات الإحصائية إلى أن متوسط الأعمار عند الزواج الأول عند الذكور هو 25.3 سنة فيما كان متوسط العمر لدى الإناث 20.4 سنة و يختلف متوسط العمر عند الزواج الأول حسب الفئات العمرية وتشير المسوحات إلى وجود علاقة عكسية بينهما.

وتشير نتائج المسح إلى أن نسبة السعوديات اللاتي تزوجن للمرة الأولى قبل عمر 20 سنة كانت 46 % الأمر الذي يشير إلى أن من بين كل 100 امرأة متزوجة كان من بينهن 46 امرأة تزوجت قبل وصولها سن العشرين، وتقدر نسبة اللواتي تزوجن بين فئة العمر (25-29) بـ 26.7 % في حين بلغت نسبة اللاتي تزوجن وهن في الفئة العمرية بين (30-34) متوسط 35 %.

نزاهة": ورشة عمل لبحث الشراكة مع القطاع الخاص في مكافحة الفساد

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1602775

» عكاظ» (الرياض(

عقدت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، ورشة عمل بعنوان «بحث أوجه الشراكة مع القطاع الخاص في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد»، بالتعاون مع مجلس الغرف السعودية، أمس (الاثنين) 14/4/1439، الموافق 1 يناير 2018، بمقرها في مدينة الرياض.

وتضمن برنامج ورشة العمل عددا من المحاور التي اشتملت على الخطط والبرامج التوعوية الموجهة لرجال الأعمال لتوعيتهم بمخاطر الفساد وآثاره، والأنظمة التجارية والمالية والمعلومات والإحصاءات التي يمكن تزويد الهيئة بها، وبيان مرئياتهم حيال هذه الأنظمة، والدراسات والبحوث ذات الاهتمام المشترك، والبرامج والدورات التدريبية المتخصصة التي يمكن تنفيذها في مجال تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد والموجهة لمنسوبي القطاع الخاص.

وتهدف هذه الورشة إلى بناء شراكة فاعلة مع مجلس الغرف السعودية في مجال تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، وتأتي هذه الورشة لتفعيل برنامج المشاركة المجتمعية الذي تنفذه الهيئة ويقوم على بناء الشراكات مع المؤسسات المهنية والأفراد ومؤسسات القطاع الخاص.

أقرته المملكة "داخليا" والأمم المتحدة "خارجيا"

أعضاء شورى يتحفظون على "تمكين المرأة".. والشعلان: لا بديل عنه

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1602715

مريم الصغير (الرياض@Maryam9902)

سجّل بعض أعضاء مجلس الشورى، تحفظهم على استخدام مصطلح (تمكين المرأة)، في التوصيات والقرارات الصادرة عن المجلس. وبرروا خلال مداخلاتهم في وقت سابق، بأنه مفهوم ملتبس أو غامض أو غير ملائم، واقترحوا استخدام تعبير (رفع مشاركة المرأة) كبديل لمصطلح التمكين.

واعترضت عضو المجلس لطيفة الشعلان في مداخلتها على تحفظ زملائها، مؤكدة أنه لا بديل لمفهوم التمكين، ومبينة دلائل تبنيه واستخدامه بالمملكة في الفضاءات كافة سياسيا واقتصاديا وأكاديميا، وفي أنشطة المجتمع المدني، قائلة: «نحن جزء من منظومة العالم، الذي أقر هذه المفاهيم المستخدمة في الصكوك الدولية.»

واستعرضت الشعلان استخدام المملكة للمصطلح على الصعيد السياسي موضحة، أنه يرد بتكرار في الخطابات الرسمية، وتعليق الوفود الرسمية في المناقشات واللقاءات ذات العلاقة بموضوع المرأة في الأمم المتحدة، مستشهدة بكلمة المملكة في أكتوبر الماضي خلال المناقشة العامة لبند النهوض بالمرأة ضمن أعمال اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية، خلال الدورة الـ72 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وألقتها السكرتير أول في وفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة أحلام ينكصار قائلة «يود وفد بلادي أن يؤكد أن تمكين المرأة في المجالات كافة هو حق لجميع نساء العالم.»

وذكرت في مداخلتها دلائل تبني المملكة رسميا لمصطلح تمكين المرأة من واقع رؤية 2030، وبرنامج التحول الوطني 2020، حيث ورد المصطلح ضمن أهداف الجهات الحكومية المشاركة في البرنامج، مستشهدة بورود (تمكين المرأة واستثمار طاقاتها) ضمن الهدف الاستراتيجي (السادس) لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وضمن الهدف الاستراتيجي (الأول) لوزارة الخدمة المدنية، وضمن الهدف الاستراتيجي (الثامن) لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

وكانت الشعلان استندت في مداخلتها لتوضيح مصطلح التمكين لتعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على أنه مشاركة المرأة في صنع القرارات والسياسات وتنفيذها، شاملا التمكين الاجتماعي الذي ينتهي بإحداث التوازن بين مسؤوليات المرأة ودورها التنموي.

ولفتت إلى أن التمكين الاقتصادي يهدف لزيادة حجم مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، والتمكين السياسي يعني رفع نسبة تمثيلها في مواقع صناعة القرار في المؤسسات والهيئات والمنظمات، فيما يهدف التمكين القانوني إلى تعديل الأنظمة وإيجاد الضمانات القانونية للمرأة.

وخلصت إلى أن التمكين مفهوم واسع ومركب لا يمكن حذفه أو تجاوزه في توصيات وقرارات المجلس، ويعني مشاركة المرأة بفعالية في التنمية المستدامة، والحفاظ على استدامة المنجزات في سجل حقوق المرأة والبناء عليها بشكل مستمر، بما يؤدي إلى الرفاه والتقدم وتكامل الأدوار وتماسك البناء الاجتماعي. وقالت إن دولة الإمارات الشقيقة أطلقت إستراتيجية وطنية لتمكين المرأة لتوفير إطار مرجعي لكل المؤسسات الحكومية والخاصة في وضع خطط وبرامج عملها لتمكين المرأة، متمنية أن تنطلق مثل هذه الإستراتيجية في الواقع المحلي. وختمت الشعلان مداخلتها بالتنويه لأنشطة المجتمع المدني والأكاديمي، الهادفة لترسيخ مصطلح التمكين، مستشهدة بلقاء الخبراء الوطني السابع، الذي أطلقه برنامج الأمان الأسري الوطني بعنوان «تمكين المرأة.. تمكين للمجتمع»، وبمركز تمكين وخدمة المرأة في جامعة طيبة، وهو

الأول من نوعه على مستوى الجامعات السعودية. يذكر أن مصطلح تمكين المرأة ورد في كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة السابعة لمجلس الشورى حين قال: «حرصا على توسيع قاعدة المشاركة في التنمية الوطنية، فقد واصلت الدولة جهودها في تعزيز تمكين المرأة السعودية من المشاركة في التنمية وصناعة القرار وفقا للضوابط الشرعية.»

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حساب المواطن : مراجعة دورية لقيمة دعم المستحقين

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2018م
http://www.aleqt.com/2018/01/01/article_1307921.html

الاقتصادية من الرياض
أعلن برنامج حساب المواطن أن قيمة الدعم المقدم للمستحقين سيتم مراجعتها دوريا لمواكبة أي تأثير إضافي ناتج عن الإصلاحات الاقتصادية.
وجاء في تغريدة على حساب البرنامج على تويتر " قيمة الدعم التي يقدمها حساب المستحقين من الدعم تتم مراجعتها دورياً بهدف مواكبة أي تأثير إضافي ناتج عن الإصلاحات الاقتصادية.
وكان "حساب المواطن" قد أودع قيمة دعم للمستحقين عن شهر ديسمبر بلغت ملياري ريال في الحسابات البنكية لمستحقي البرنامج، وحصلت آنذاك 50 % من الأسر على الاستحقاق الكامل بمعدل 938 ريالاً كمتوسط دعم للأسرة الواحدة، كما شملت الدفعة قرابة 3 ملايين أسرة وفرد مستقل، بإجمالي 10.6 ملايين مستفيد.

الحياة AL HAYAT

مجلس الوزراء يوافق على استراتيجية الدفاع الوطني.. ونظام الوقاية من "الإيدز"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26460401

وافق مجلس الوزراء بعد الاطلاع على المحضر المعد في مجلس الشؤون السياسية والأمنية رقم (1033) وتاريخ 4 / 3 / 1439هـ على استراتيجية الدفاع الوطني، كما وافق خلال جلسته في الرياض أمس (الثلثاء) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (170 / 71) وتاريخ 25 / 1 / 1434هـ، ورقم (144 / 47) وتاريخ 24 / 10 / 1438هـ، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (19 - 10 / 37 / د) وتاريخ 6 / 7 / 1437هـ على نظام الوقاية من متلازمة العوز المناعي المكتسب (الإيدز) وحقوق المصابين وواجباتهم، وأُعد مرسوم ملكي بذلك.
وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الرسالة الشفوية التي بعثها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، والرسالة التي تسلمها من عاهل المغرب الملك محمد السادس، ومحادثاته مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الكويتي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، ورئيس وزراء تركيا بن علي يلدريم. كما أطلع المجلس على فحوى الاتصالات التي أجراها بالرئيس الأميركي دونالد ترامب، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ورئيسة وزراء بريطانيا تيريزا ماي، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، مقدراً ما عبر عنه قادة تلك الدول من إدانات لمحاولة ميليشيا الحوثي الانقلابية استهداف مدينة الرياض

بصاروخ باليستي، واستنكار لهذه المحاولة الإجرامية التي تمثل اعتداءً سافراً على سيادة المملكة واستهداف منطقة مأهولة بالسكان، وما عبروا عنه من رفض لتعرض المملكة لأي تهديدات أمنية، وتقدير لحكومة المملكة على ما بذلته وتبذله في مجال مكافحة الإرهاب ومحاربة التطرف، وجهودها الإنسانية والإغاثية، وتأكيد ضرورة تنبيه المجتمع الدولي لدور النظام الإيراني التخريبي المهدد للسلم والاستقرار في المنطقة.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيان عقب الجلسة – بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن مجلس الوزراء، استعرض مستجدات الأحداث على الساحات العربية والإقليمية والدولية، وجدد في هذا السياق إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للانفجارات التي وقعت في العاصمة الأفغانية كابول، والانفجار الذي وقع في متجر بمدينة سان بطرسبرج الروسية، والهجوم الإرهابي على كنيسة بحلوان جنوب القاهرة، وتعبيرها عن العزاء والمواساة لذوي الضحايا، ولحكومات وشعوب تلك الدول، وتأكيد وقوفها مع الدول كافة ضد تلك الأعمال الإرهابية الآثمة.

لتعاون مع اليابان والفيليبين

في القطاع الصحي

أفاد وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، بأن مجلس الوزراء اطلع على المواضيع المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها مواضيع اشترك مجلس الشورى في درسها وانتهى إلى ما يأتي: بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الصحة، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى قم (178 / 56) وتاريخ 20 / 1 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تعاون بين وزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية ووزارة الصحة والعمل والرفاه باليابان للتعاون في مجال الرعاية الصحية، الموقعة في مدينة طوكيو بتاريخ 15 / 6 / 1438هـ، وأُعد مرسوم ملكي بذلك. ووافق مجلس الوزراء على تفويض وزير الصحة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الفيليبيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة في الفيليبين للتعاون في المجالات الصحية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية، لاستكمال الإجراءات النظامية.

اتفاق مع الكاميرون في خدمات النقل الجوي

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة النقل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (179 / 57) وتاريخ 21 / 1 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق بين حكومتي المملكة العربية السعودية والكاميرون في مجال خدمات النقل الجوي، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 8 / 6 / 1438هـ، وأُعد مرسوم ملكي بذلك، كما وافق مجلس الوزراء على أن يكون وزير البيئة والمياه والزراعة رئيساً لمجلس إدارة شركة الماء والكهرباء، على أن يكون ذلك لدورة واحدة فقط.

الموافقة على تنظيم «مؤسسة الري»

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للري، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (15 - 4 / 39 / د) وتاريخ 2 / 4 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم المؤسسة العامة للري. واطلع مجلس الوزراء على عدد من المواضيع العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقارير سنوية لكل من: معهد الإدارة العامة، ومدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة عن أعوام مالية سابقة، وأحيط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

الحياة AL HAYAT

"التعليم": السماح بدخول الفرق الإسعافية للمدارس

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26457815

الرياض - «الحياة»

طالبت إدارة تعليم الرياض وحداتها ومنشآتها التعليمية للمدارس بنين وبنات بالسماح بدخول فرق وزارة الصحة في حال الطوارئ، إذ وجّه المدير العام للتعليم في منطقة الرياض حمد الوهيبي جميع مكاتب التعليم والمدارس الحكومية والأهلية

بالمنطقة بتمكين فرق وزارة الصحة من دخول المدارس في حال الطوارئ، ويأتي التوجيه في إطار التعاون بين وزارتي التعليم والصحة وبناءً على ما أقرته اللجنة الوطنية للصحة المدرسية في اجتماعها الأول من تعزيز التعاون بين الوزارتين في تنفيذ الخطط والبرامج الصحية.
وأكد الوهيبي على جميع المكاتب والمدارس ضرورة تمكين طبيب وممرض المركز الصحي الذي تتبع له المدرسة من دخولها أثناء وقت الدوام الرسمي بعد إبراز بطاقة العمل وخطاب من إدارة المركز الصحي يتضمن السماح للفريق الطبي بدخول المدرسة والعمل على تسهيل مهمة الفريق في تنفيذ البرامج الصحية والوقائية بالتعاون مع المرشد الصحي، كما تضمن التوجيه تمكين الفرق الطبية الوقائية من دخول المدرسة بعد التنسيق مع إدارة التعليم وإدارة الشؤون الصحية بوزارة الصحة والسماح لفرق الهلال الأحمر بدخول المدرسة في حال الطوارئ.
إلى ذلك، أعلنت إدارة تعليم الرياض أمس (الاثنين)، فتح باب الترشح لقادة ووكلاء المدارس للالتحاق ببرنامج «مهارات القيادة الفعالة» الذي يقام بالتعاون مع معهد الإدارة العامة خلال الفصل الثاني للعام الدراسي الحالي. وأوضح مساعد المدير العام للشؤون التعليمية عبدالله الغنام أن البرنامج يقام على فترتين الأولى من 2-1439/6/20، والثانية من 1439/6/23، داعيا قادة ووكلاء المدارس الراغبين في الترشح إلى تعبئة استمارة المفاضلة وإرفاق صورة من بطاقة الهوية الوطنية وإرسالها إلى مكتب التعليم التي تتبع له المدرسة، مشيرا إلى أن مكاتب التعليم ستجري مفاضلة لجميع المتقدمين، بحيث يتم ترشيح اثنين من المتقدمين من كل مكتب تعليم مع ترشيح مشرف قيادة مدرسية من كل مكتب، لافتا إلى أنه على جميع مكاتب التعليم إرسال بيانات المرشحين إلى قسم القيادة المدرسية بإدارة الإشراف التربوي في موعد أقصاه الاثنين 21-4-1439، كما حددت الإدارة عددا من الشروط للترشح منها: ألا يقل تقدير الأداء الوظيفي للمرشح عن ممتاز في آخر عامين، وألا تقل الخبرة عن سنتين في القيادة المدرسية، وألا يزيد عمر المرشح على 50 عاما، وألا يكون المرشح طرفا في قضية قائمة، كما لا يرشح قائد ووكيل من مدرسة واحدة في الفترة نفسها.

إلى جانب ذلك، أصدرت إدارة التعليم تعميماً لجميع الجهات التابعة لها يقضي باعتماد وتطبيق برنامج «راسل» على جميع الإدارات ومكاتب التعليم التابعة لها والتخلص من المعاملات الورقية، وأكد المدير العام للتعليم في منطقة الرياض حمد الوهيبي أنه يتوجب على الجميع التفاعل مع ذلك واعتماده بهدف التسهيل، وإضافة رابط البرنامج على الصفحة الرئيسة لموقع الإدارة، إذ يمكن طلب اسم مستخدم جديد بتعبئة النموذج المرفق مع التعميم ورفعه لإدارة الاتصالات، مشيرا إلى أن الإدارة اعتمدت هذا التعامل الإلكتروني سعياً منها لسرعة الإنجاز والتخلص من التعاملات الورقية توافقاً مع التحول الوطني وتحقيقاً لتطلعات الرؤية الطموحة 2030.

عضو "شورى" يطالب بـ"كاميرات مراقبة" في مدارس البنين والبنات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26460407

الرياض - «سعاد الشمراني »
طالب عضو في مجلس الشورى السعودي باعتماد برنامج أمني لحماية الطلاب والطالبات، في أوقات الحضور إلى المدارس والانصراف منها، وكذلك خلال وجودهم فيها...
وبرر عضو المجلس اللواء عبدالهادي العمري في تصريح إلى «الحياة» مطالبه بما سماه العبث غير المبرر «بأمن أبنائنا والاستهتار بحياتهم».

وقال: «نرى كثيراً من المشاهد المؤسفة، والمتمثلة بعدم وجود حراس أمن معتمدين ومدربين وقادرين على حراسة الطلاب والطالبات، وتنظيم حضورهم وانصرافهم، إضافة إلى الحد من بعض المشكلات أو الجرائم التي تحدث، وبخاصة بعد الانصراف».
وشدد العمري على ضرورة وضع كاميرات مراقبة في جميع مدارس البنين والبنات في مختلف مناطق المملكة، على أن تكون مرتبطة عملياً بحراس المدارس.
وكانت وزارة التعليم حددت ثلاثة ضوابط لتوظيف كاميرات المراقبة لعملية الرقابة الأمنية لمنشآت المباني المدرسية، قاطعة بذلك الطريق أمام اجتهادات بعض قادة مدارس البنين، الذين قاموا بتركيب كاميرات «مراقبة» داخل فصول الطلاب في بعض مدارسهم، على مستوى إدارات التعليم.
وأكدت الوزارة، في تصريحات سابقة، أن كاميرات الفصول محظورة، فيما حددت ثلاثة ضوابط فقط لتوظيف الكاميرات، أبرزها أن يكون تركيبها للمنظومة الأمنية للمدارس، وليس لمراقبة العملية التعليمية، وتركيبها على الأسوار الخارجية للبنات وليس داخلها، وأن يكون تركيبها بعد استكمال المدارس تركيب تجهيزات السلامة.
وأوضحت الوزارة أن تحديدها شروط استخدام الكاميرات يحفظ حدود استخدامها، كي لا يتم استغلالها لمراقبة العملية التعليمية داخل المدارس الأهلية والعالمية في شكل خاص.
وألمحت الوزارة إلى أن تعزيز الأمن في المدارس، من خلال المراقبة بالكاميرات، لا يستهدف الطالب فقط، فالمعلم يحتاج إلى تعزيز شعوره بالأمن، وبخاصة مع تصرفات بعض الطلبة المراهقين، الذين يعلقون أي فشل تربوي على عاتق المعلمين، بالاعتداء على المعلم أو ممتلكاته.

صحة الطائف تكف يد عدد من الممرضات بعد عبثهن بأحد المواليد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1651388

الطائف - نواف بن خيشوم
أكد المتحدث الرسمي باسم صحة الطائف عبدالهادي الربيعي أنه وفقاً لما تم تداوله من مقطع فيديو لإحدى الممرضات ومشاركة زميلاتها العبث بأحد المواليد فقد حرصت صحة الطائف منذ انتشار المقطع عبر وسائل التواصل رغم عدم تحديد موقعه على التحقق منه حيث ثبت تصويره داخل مستشفى الأطفال وعلى ضوء ذلك شكل مدير صحة الطائف صالح بن سعد المونس في حينه لجنه للتحقيق توصلت إلى تحديد مجموعة من الممرضات يتوقع مسؤوليتهن عن القضية وأوصت اللجنة بكف أيديهن عن العمل فوراً مع استكمال التحقيقات للتثبت.
وأضاف الربيعي نلتزم في صحة الطائف لأسرة الطفل وللرأي العام في حال ثبوت تورطهن بإحالة القضية إلى لجنة مخالفات الممارسين الصحيين لإصدار أشد العقوبات المتاحة والرادعة نظاما مع إعلان ذلك رسميا ولن نتهاون في ذلك لضمان تحقيق العقوبه المناسبه لكل ممارس تسول له نفسه خيانة أمانته المهنية.

الأحوال المدنية: بإمكان كل أم سعودية لديها هوية وطنية أن تصدر سجل أسرة لأبنائها السعوديين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1651366

الرياض - فهد اللويحق
أعلنت وكالة الأحوال المدنية اليوم الثلاثاء أنه أصبح بإمكان كل أم سعودية تحمل هوية وطنية ولديها أبناء سعوديين مضافين في سجل والدهم ومرتبطين بسجلها، وذلك حسبما أعلنت الأحوال المدنية عبر حسابها الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" في تغريدة حول سجل الأسرة للأمهات.
يذكر أن سجل الأسرة للأمهات يساهم في الحد من إشكالية تعنت بعض الأباء بالاحتفاظ بالوثائق الثبوتية للأبناء نتيجة الخلافات الأسرية، كما أنه يغني الأم من حمل الوثائق الثبوتية الأخرى التي توضح ارتباطها بالأبناء كشهادات الميلاد، فجميع البيانات مدونة بالسجل.

73 % يؤكدون: الزوج أبرز ممارسي العنف ضد المرأة التقاليد والمخدرات وغياب العقوبات الرداعة أبرز الأسباب

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555402

علي السهيمي - الرياض
كشفت نتائج استطلاع آراء المجتمع حول العنف ضد المرأة عن اتفاق 73% من المشاركين على أن الزوج أبرز ممارسي العنف ضد المرأة، وقال 90% من المشاركين إن هناك عنفًا ضد المرأة، كما أوضحت النتائج أن العنف النفسي هو الأكثر انتشارًا بنسبة 46.5%، وتم تنفيذ الاستطلاع بالتعاون بين المركز الوطني لاستطلاعات الرأي العام وبرنامج الأمان الأسري الوطني، وبلغ حجم عينة الاستطلاع (1199) مواطنًا جاءت نسبة الذكور 69%، والإناث 31%، ووفقًا للحالة الاجتماعية، بلغت نسبة المتزوجين منهم 80%
وجاءت آراء أفراد المجتمع حول انتشار العنف ضد المرأة بدرجات متفاوتة، حيث أفاد 44% من عينة الاستطلاع أنه قليل، و36% يرون أنه بدرجة متوسطة بينما يرى 10% أنه متزايد، و 9% فقط يرون أنه لا يوجد عنف ضد المرأة، وأكدت 16 % من النساء أن حالات انتشار العنف ضد المرأة كثيرة، بينما 4.5% أوضحن أنه لا يوجد عنف ضد المرأة.
وأوضحت نتائج الاستطلاع أن (العنف النفسي) هو أكثر أنواع العنف انتشارًا ضد المرأة في المجتمع السعودي بنسبة بلغت 46.5%، وقالت 51% من النساء المشاركات في الاستطلاع إن المرأة تتعرض بشكل أكثر للعنف النفسي، بينما تأتي حالات الإهمال بنسبة 27%، ثم العنف الجسدي بنسبة 12% والاستغلال بنسبة 10%

واتفق 73% من أفراد العينة أن الزوج هو أبرز من يمارس العنف ضد المرأة، ونسبة 83% يرون أن المنزل هو المكان الأكثر الذي تتعرض فيه المرأة للعنف، ويرى 25% من أفراد العينة أن بعض العادات والتقاليد هي السبب الأول لانتشار العنف ضد المرأة وأكد ذلك 35% من الإناث، بينما يأتي تعاطي الكحول والمخدرات ثانيًا بنسبة 22%، وجاء غياب العقوبات الرادعة ثالثًا بنسبة 13%

وأوضح الاستطلاع أن نصف أفراد المجتمع لا يعلمون بوجود نظام الحماية من العنف والإيذاء في المملكة، كما أن 61% لا يعلمون ما هي الجهة المختصة بتلقي البلاغات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، و 79% من أفراد العينة لديهم استعداد للإبلاغ عن أي واقعة عنف ضد المرأة، ولكن 83%

ليس لديهم معرفة بالإجراءات اللاحقة للإبلاغ.

ويعتقد 49% من أفراد العينة أن النساء المعنفات لا يقمن بالإبلاغ عن حالات العنف التي يتعرضن لها، وأكد 66% من النساء هذا الرأي، وأكد 83% من أفراد المجتمع عدم وجود برامج كافية لتمكين المرأة في المملكة، واتفق مع هذا الرأي 87% من النساء. وأظهر الاستطلاع آراء محايدة حول مدى الحاجة لتقديم برامج لدعم ومساندة المرأة المعنفة بنسبة بلغت 63%.

»نزاهة" تشرك المواطنين في رقابة وتقييم جميع الجهات الحكومية

10 مؤشرات أداء لقياس رضا المراجعين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555401

سعيدالزهراني - الطائف

شرعت هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» في إخضاع جميع الجهات الحكومية والمؤسسات بدون استثناء إلى التقييم من قبل المواطنين والمقيمين بشكل آلي من خلال التطبيق الجديد، الذي أطلقته «نزاهة» خلال اليومين الماضيين.

كما أطلقت مشروع البلاغات عن أي فساد مالي وإداري من خلال تطبيق الهيئة الجديد.

وتهدف الهيئة من خلال هذا المشروع إلى تقييم النزاهة والتأكد من تنفيذ الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين.. ووضعت 10 بنود مهمة ستستخدم كمؤشر لقياس أداء الجهات الحكومية من خلال المواطنين والمقيمين، بحيث يكون هناك إشراك للمجتمع في الرقابة وتعزيز النزاهة واتخاذ مايلزم حيال الجهات المخالفة أو التي يوجد عليها ملاحظات بهدف تلافيها ومعالجة القصور والعمل على الارتقاء بالأداء من أجل خدمة أفضل للمراجعين في جميع قطاعات الدولة، كما تهدف الهيئة من خدمة البلاغات إلى التسهيل على المواطنين في إيصال البلاغات المختلفة إلى نزاهة بأسرع وقت ممكن وبكل يسر، إضافة إلى خاصية متابعة البلاغات آليًا من خلال التطبيق ومعرفة الإجراء الذي اتخذ عليها.. وفيما يلي المؤشرات التي سيتم العمل عليها من خلال التقييم المباشر للمراجعين لتلك القطاعات.

وعلمت «المدينة» أن جميع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات الوطنية ستخضع للتقييم من قبل المواطنين، ولايوجد أي استثناءات لأي جهة كانت نهائيًا، حيث سيتم العمل على التقييم الشامل من قبل المراجعين ومن ثم تقوم «نزاهة» بالعمل على تحليل التقييم واتخاذ مايلزم بما يضمن الالتزام بها، والتحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين في الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في شأن أي عقد يتبين أنه ينطوي على فساد أو أنه

أبرم أو يجري تنفيذه بالمخالفة لأحكام الأنظمة واللوائح النافذة والعمل على تعزيز مبدأ المساءلة لكل شخص مهما كان موقعه.
وستقوم الهيئة وفقًا لنظامها بإحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد المالي والإداري عند اكتشافها إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق بحسب الأحوال، مع إبلاغ رئيس الهيئة – التي يتبعها الموظف المخالف- بذلك، وللهيئة الاطلاع على مجريات التحقيق ومتابعة سير الإجراءات في هذا الشأن، ولها أن تطلب من الجهات المعنية اتخاذ التدابير الاحترازية أو التحفظية – وفقا لما يقضي به النظام – في شأن من توافرت أدلة أو قرائن على ارتكابه أفعالا تدخل في مفهوم الفساد، وإذا رأت الهيئة أن تلك المخالفات والتجاوزات تمثل بعدًا مؤسسيًا لأي من الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة، فستقوم برفع الأمر إلى الملك لاتخاذ مايراه.

«هدف»: الاستفادة من "حافز2" أولا يطيح بفرصة التقديم لـ"حافز1"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555400

أمين رزق
كشف صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» أمس، عن صعوبة الاستفادة من برنامج «حافز 1» البحث عن العمل في حال تمت الاستفادة من «حافز 2» صعوبة الحصول عن عمل. ويحصل المستفيد في برنامج حافز 1 على ألفي ريال شهريا لمدة 12 شهر للمساعدة على مواجهة البطالة، فيما يحصل المتقدم في البرنامج الآخر على 1500 ريال شهريا.
ودعا الصندوق المستفيدين إلى ضرورة أن يكون الحساب البنكي باسم المتقدم ونشيطا، مشيرا إلى أنه في حال الحصول على إنذار يتم الخصم 200 ريال شهرين متتالين من المستفيد. ودعا إلى الالتزام بالتحديث الأسبوعي مرة كل 7 أيام وإتمام المهام المطلوبة لتفادى الإنذارات. ويمكن لمن بلغ 35 – 60 عاما ولا يجد عمل التقديم إلى برنامج حافز صعوبة الحصول على عمل، فيما يمكن للخريج بعد 6 شهور من تخرجه التقديم في حافز البحث عن عمل.

4400 بلاغ تلقتها الصحة في أسبوع

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=325595&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي 03-01-2018 1:08 **AM**
استقبلت وزارة الصحة عبر مركز 937 خلال الأسبوع الماضي 37 ألف اتصال، ووصلت عدد البلاغات إلى 4400 بلاغ، فيما تلقى المركز 296 طلباً للنقل من مستشفى إلى آخر، مضيفة أن المركز قدم 17693 استشارة طبية خلال الفترة نفسها، فيما بلغ عدد الاستفسارات 13771 استفساراً، وكان عدد طلبات الإقلاع عن التدخين 1154 طلباً.
استشارات وخدمات

قالت الصحة إن مركز 937 يقدم مجموعة من الخدمات المميزة، تشمل خدمة الاستفسارات عن الخدمات المقدمة من الوزارة، والمعاملات الصادرة والواردة، وكذلك الخدمات الصحية، والاستشارات الطبية، وطلبات النقل بين المستشفيات حسب الحاجة الطبية، والبلاغات والشكاوى على جميع المنشآت الصحية الحكومية والخاصة، كما يتلقى المركز الاتصالات من المرضى، فيما يخص الجانب الصحي الذي تُعنى به الوزارة، إضافة إلى جميع الشكاوى والملاحظات على مدار الساعة، وتمريرها للإدارات المعنية المختصة بالوزارة وفروعها.

تقييم أداء

يعد مركز خدمة 937 أحد أهم المبادرات في الصحة، ويهدف إلى تقديم الخدمات الطبية عبر الاتصال الهاتفي على المركز، ويمكن التواصل من خلال الرقم من جميع أنحاء المملكة، إذ يقوم المركز على مبدأ الاستماع والاستجابة والتنفيذ والتحليل. كما يتم تقييم أداء المناطق في إغلاق البلاغات المقدمة من المواطنين ومدى رضاهم عن الخدمات المقدمة؛ إذ ينشر هذا التقييم بشكل أسبوعي، وبمتابعة مباشرة من وزير الصحة.

اليوم

دراسة المجلس البلدي دعت لتخصيص مسارات ودورات مياه لذوي الاحتياجات الخاصة

ذوو الإعاقة يطالبون بمرافق خاصة والأمانة تستجيب

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alyaum.com/article/4222096

محمد العويس - الهفوف

طالب ذوو الإعاقة بالأحساء بتفعيل الدراسة المقدمة من المجلس البلدي لأمانة المحافظة حول تخصيص مسارات ودورات مياه خاصة بهم بالمحافظة، مؤكدين أن ذلك سيمنحهم فرصة الخروج والاندماج بالمجتمع بشكل أكبر، مثمنين الجهود المبذولة من الجهات ذات الاختصاص.

شريك إستراتيجي

وقال مدير جمعية «الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء» عبداللطيف الجعفري: للمجلس البلدي جهوده الكبيرة وإسهاماته الواضحة معنا في جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة بالأحساء، حيث يعد شريكا إستراتيجيا فاعلا في هذا الإطار. ويعد برنامج «وصول» الذي تزمع الجمعية إطلاقه قريبا بالشراكة مع المجلس مثالا حيا على ذلك.

جهود كبيرة

وأوضح المواطن صالح الملحم- أحد ذوي الإعاقة، قائلا: لا شك أننا -ذوي الاحتياجات الخاصة- بأشد الحاجة لتفعيل مثل هذه المسارات الخاصة حتى يمشي فيها المعاق بكل يسر وسهولة ولا يضايقه دَرج أو مطبات أو غير ذلك فيكون الطريق سهلا وميسرا عليه.

وأما دورات المياه فلا بد أن يكون منها ما هو مخصص لذوي الإعاقة في هذه المسارات وفِي الأماكن العامة أيضا؛ حيث إن عدم وجود مثل هذه الدورات يكون مثبطا لذوي الإعاقة عن الخروج من المنزل مما يقلل من اندماجهم بالمجتمع.وأكد المواطن عبدالله الشمري، من ذوي الإعاقة، أنه لا شك أن مثل هذه الاهتمامات والحرص على تخصيص مسارات ودورات مياه لذوي الإعاقة مطلب وأمنية كل معاق في كل مكان، وأن مثل هذه الاهتمامات من الجهات ذات العلاقة تعتبر محفزا لنا بل وتساهم بشكل كبير في اندماجنا بالمجتمع.

وقال: نحن متفائلون كثيرا برؤية 2030 لما تحويه من خدمة لذوي الإعاقة فيما يخص البنية التحتية، وكل أمنياتنا ألا يكون هذا الحرص مؤقتا ونثق في قيادتنا الرشيدة أنها ستستمر في ذلك.

بادرة جميلة

وأشاد المواطن خليفة السعد من ذوي الاحتياجات الخاصة بالبادرة المقدمة من المجلس البلدي ومن أمانة الأحساء، مطالبا بأن يكون الاهتمام أكبر وأن تكون مثل هذه المسارات ودورات المياه شاملة مختلف الأماكن والمواقع العامة.

استجابة الأمانة

وتفاعلا مع هذا الملف عقد رئيس المجلس أحمد بن إبراهيم الجعفري ورئيس اللجنة المالية والمسؤول عن هذا الملف فهد بن صالح الملحم وممثل شركة متخصصة اجتماعا تنسيقيا لتهيئة عدد من مضامير المشي، حيث تم الاجتماع مع أمين الأحساء م. عادل الملحم، وتم استعراض ما أوصى به المجلس من خدمات متكاملة للمكفوفين والأشخاص ذوي الإعاقة بشكل عام لتهيئة مسارات خاصة ودورات مياه وكراس وألعاب خاصة بهم، وأيضا إضافة أجهزة لياقة بدنية وأعمدة (واي فاي) لتكون هذه المماشي متاحة للجميع، وقد قامت الشركة المتخصصة بعمل كتيب يحوي تفاصيل هذه الخدمات وتكلفة كل ممشى على حدة.

الجدير بالذكر أن المجلس سيطرح للقطاع الخاص تهيئة هذه الطرق المخصصة لممارسة رياضة المشي لتنفيذها مشاركة منهم في دعم الخدمات المقدمة للمجتمع.

الحياة
AL HAYAT

مدير المرور لـ «الحياة»: «مدربات» مدارس القيادة يخضعن للتدريب بحسب الأسس العالمية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26480751

الرياض - نجود سجدي

أكد المدير العام للمرور العميد محمد البسامي أن مدارس تعليم قيادة المرأة للسيارة تخضع للعدد من المراحل، وأن اختيار المدربات أحد أهم المراحل، إذ يكون اختيارهن وفق معايير مدروسة تراعي الممارسات العالمية، ووضعت هذه المعايير من إدارة المرور وجهة التدريب وتم الاتفاق عليها من الجانبين.

وأوضح البسامي لـ«الحياة» بعد اختيار المدربات يتم إخضاعهن للتدريب حسب الأسس العالمية، مضيفاً أن المرحلة الحالية تعتبر مرحلة تهيئة المدرسة للتعليم.

وأضاف بعد توفير المدربات والمناهج التدريبية والمنهج العلمي والتدريب العملي، يتم فتح التدريب للراغبات في استخراج الرخص، إذ سيتم الإعلان عن ذلك قريباً.

وأكد المدير العام للمرور أنه بعد التدريب يتم إخضاع المتدربة فقط لاختبار الحصول على الرخصة، وتكون في الجهات الرسمية المتفق معها والمعلن عنها سابقاً.

وأوضح البسامي أن شروط استخراج رخصة القيادة أن تتم المتقدمة سن 18 عاماً للحصول على رخصة القيادة الخاصة وقيادة الدراجات الآلية، وأن تتم 20 عاماً لرخصة القيادة العامة وقيادة مركبات الأشغال العامة، وألا يكون طالب رخصة القيادة العامة ورخصة قيادة مركبات الأشغال العامة قد سبق الحكم عليه قضائياً في جريمة اعتداء على النفس أو العرض أو المال ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وألا يكون طالب الرخصة مهما كان نوعها قد دين بحكم قضائي بتعاطي المخدرات، أو صنعها، أو تهريبها، أو ترويجها، أو حيازتها، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، بالإضافة إلى الإقامة النظامية لغير السعوديين، والسلامة من الأمراض والعاهات التي تمنع من قيادة المركبة المرخص بقيادتها، واجتياز اختبار القيادة.

وأكد المدير العام للمرور أن اللائحة تحدد الاختبار الخاص بكل رخصة وشروط أدائه، ودفع الرسوم المقررة، وتسديد الغرامات المرورية المترتبة على مخالفات سابقة إن وجدت.

ويهدف إنشاء هذه المدارس إلى توفير بيئة مناسبة لتعليم القيادة على أحدث التقنيات والمواصفات العالمية التي تضمن لقائد المركبة قيادة آمنة، وكذلك رفع مستوى العلم والدراية باللوائح والأنظمة المرورية الحديثة التي أقرتها الإدارة العامة للمرور.

إلى ذلك، استعداداً لبدء المرحلة المقبلة لانطلاقة قيادة المرأة للسيارة في المملكة بعد اعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية، فقد خصصت الجهات الرسمية في السعودية مدارس لتعليم قيادة المرأة في السعودية، وستكون جاهزة لمباشرة مهامها في آذار (مارس) المقبل، ومنذ صدور الأمر الملكي الذي سمح للمرأة بقيادة السيارة كانت جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن أول المبادرين بعزمها إنشاء مدرسة لتعليم المرأة قيادة السيارة. ووقعت جامعة الملك عبدالعزيز مع إدارة المرور أخيراً اتفاقية إنشاء مدرسة تعليم المرأة قيادة السيارة في محافظة جدة، بالإضافة إلى جامعة الطائف، وأعلنت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني عبر كلياتها التقنية للبنات المنتشرة في جميع مناطق المملكة، طرح دورات تدريبية في تعليم القيادة والتعرف على الأجزاء الرئيسة للسيارة وأنظمة القيادة في الطرق والإشارات ذات العلاقة والصيانة الطارئة للسيارات، وذلك بالتعاون مع الخبرات الدولية المتوافرة في كليات التقنية العالمية للبنات بعد التنسيق مع الجهات الرسمية ذات العلاقة.

وتعتبر جامعة تبوك أول مدرسة لتعليم المرأة قيادة السيارة في المنطقة الشمالية، وخصصت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالتنسيق مع الإدارة العامة للمرور مكاناً مناسباً داخل المدينة الجامعية لما تحتاجه الإدارة في عملها الخاص بتفعيل قيادة المرأة للسيارة وحركة السير والمواقف ولخدمة منسوبات الجامعة.

من جهة أخرى، أعلنت أكاديمية القيادة التابعة لجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن أخيراً عن بدء استقبال طلبات الراغبات في العمل مدربات على قيادة السيارات، واشترطت الأكاديمية شروطاً عدة في الراغبات في العمل لديها مدربات، وهي: أن تكون المتقدمة حاصلة على الثانوية العامة فما فوق، وأن يكون عمرها من 25 إلى 40 عاماً، وأن تكون حاصلة على رخصة قيادة سارية المفعول، وأن يكون لديها خبرة في القيادة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وأن تكون لائقة صحياً، وألا يكون صدر في حقها أي حكم قضائي، واجتياز المقابلة الشخصية، لافتة أن الأفضلية ستكون للمواطنات، ومن لديهن لغة أخرى، والحاصلات على شهادة مدرب معتمد. وأكدت أنه ينبغي على الراغبات بالتدريب في الأكاديمية تقديم الوثائق المطلوبة للوظيفة، وهي: صورة من بطاقة الأحوال أو الإقامة سارية المفعول، وصورة من رخصة القيادة سارية المفعول، وصورة الكشف الطبي، وصورة من المؤهلات المطلوبة (المؤهل التعليمي، وشهادة مدرب معتمد، وشهادة لغة أخرى)، وإرفاق السيرة الذاتية.

الحياة AL HAYAT

• محكمة الرياض" تعتمد 12 قراراً وإجراءً قضائياً لتسريع العمل والتيسير على المستفيدين

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26480706

اعتمدت المحكمة العامة في الرياض قرارات تسهم في خدمة المستفيدين بالدرجة الأولى وتنظم العمل داخل المحكمة، إضافةً إلى نجاح هذه الخطوات في تسريع إنهاء القضايا ورفع نسبة الإنجاز وتقليص فترات المواعيد.

وتضمنت القرارات التي اتخذتها المحكمة، تهيئة موظفي قسم صحائف الدعوى والإحالات بتحديد الدعاوى التي لا تختص بها المحكمة وإيضاح ذلك للمستفيدين، وفي حال عدم قناعته وطلبه نظر دعواه فإنها تحال للدائرة القضائية فورا وبشكل عاجل لنظر القاضي، وحين يظهر للقاضي عدم اختصاص المحكمة بها؛ فإنه يُصدر فيها قراراً فورياً بعدم اختصاص المحكمة ويكون خاضعاً لطرق الاستئناف وفق التعليمات.

كما أنشأت «المحكمة» إدارة جديدة تختص باستقبال طلبات الالتماس على الأحكام النهائية التي اكتسبت القطعية بتصديق الحكم من محكمة الاستئناف، وعند اكتمال طلبات الالتماس وموافقتها للنظام ترفع باليوم نفسه إلكترونياً إلى محكمة الاستئناف من دون مرورها على الدائرة القضائية مصدر الحكم، إذ كانت طلبات الالتماس تُقدم سابقاً لقضاة المحكمة وكانت تأخذ من وقتهم على حساب أعمالهم الأخرى وتتسبّب في تأخير رفع طلبات الالتماس التي تستند إلى ما ورد في المادة 200 من نظام المرافعات الشرعية ولوائحة التنفيذية، ما قد يؤخر حقا لطالب الالتماس عرض طلبه على محكمة

الاستئناف إذا كان وجيهاً، بحيث ييسَّر هذا الإجراء للمستفيدين المعترضين على الأحكام سرعة عرض طلباتهم وما استجد في قضاياهم لدى محكمة الاستئناف، بحيث يكون الإجراء لدى المحكمة في يوم واحد بعد إرفاق المطلوب.
وأنهت المحكمة العامة في الرياض أيضاً، تفعيل جميع الأوامر الإلكترونية لدى جميع قضاة الدوائر في ما يخص التبليغ بالمراجعة أو إيقاف الخدمات أو أوامر المنع من السفر، بحيث تنفذ الأوامر ذاتياً من دون الحاجة إلى التواصل مع الجهات المختصة إلّا في حال البحث والتحري عن مجهول لا يوجد له رقم هوية بالاستفسار عن طريق قسم المحضرين مباشرة.
وبدأت المحكمة العامة بعملية تقديم صحائف الدعوى إلكترونياً، والنظر في صفة المدعي وتحرير الدعوى وإرفاق المستندات إلكترونيا، وفي حال اكتمال الطلب تصل لمقدم الطلب رسالة لمراجعة المحكمة وعند المراجعة تتم إحالة الطلب لإحدى الدوائر القضائية ويأخذ موعداً لذلك، ويأتي هذا الإجراء كجزء من عمل نظام «ناجز» الإلكتروني، والذي سيُطبق قريباً على جميع إجراءات وأعمال المحاكم العامة، إذ كان العمل سابقاً يتم عند موظفي الاستقبال بالقسم مباشرة والتأكد من صفة المدعي وطلب المستندات، إذ كان الإجراء يعتمد على الاستقبال المباشر، ما يأخذ وقتاً طويلاً على المراجع، ويستدعي أحيانا مراجعة المدعي المحكمة مرات عدة وبشكل شفوي مباشر، وانتهت هذه الآلية بتقديم ذلك إلكترونيا.
كما أسست «المحكمة» إدارة تدقق في جميع المعاملات الصادرة إلى محكمة الاستئناف، إذ كان يرد إلى المحكمة ملاحظات من محكمة الاستئناف على بعض الأحكام القضائية وتكون ملاحظات شكلية واستكمال نواقص إجرائية، الأمر الذي عالج إشكال إشغال محكمة الاستئناف بمعاملات غير مكتملة. ومن المنجزات التي ساعدت في تخفيف وتقريب المواعيد، تفعيل عمل قسم المصالحة والإسناد القضائي في المحكمة، إذ تم تفعيله في الدوائر العامة لجميع قضايا الإخلاء والإيجارات بما لا يزيد على مبلغ 50 ألف ريال، وفي ما يتعلّق بالدوائر الجزئية والمرورية فجميع القضايا تحال إلى قسم المصالحة والإسناد القضائي المخصص لها، ويتولّى قسما المصالحة والإسناد استقبال قضيتين من القضايا المنظورة يومياً فضلا عن جميع القضايا الجديدة، وهذا أسهم في إنجاز القضايا وتقريب المواعيد، وفي حال عدم الصلح تحال بعد تهيئة الدعوى وتحريرها وإرفاق مستنداتها وتبليغ المتخاصمين إلى الدائرة القضائية للحكم فيها بما ينهي النزاع.
وتيسيراً على المراجعين، نقلت المحكمة العامة مقر قسم الخبراء من مبنى المحكمة التي كانت تزدحم بموظفي القسم ومراجعيه إلى مبنى مستقل قريب من المحكمة، ما سهل المراجعة في ذات القسم وخفف الزحام داخل المحكمة وساعد في رفع نسبة إنجاز قسم الخبراء، إضافةً إلى إيجاد آلية تسرع في إنجاز المعاملات وتحفظ الإجراءات المتبعة للقسم.
وفي ما يتعلّق بإدارة الحشود، أوجدت المحكمة العامة مساراً جديداً للدخول والتفتيش عند بوابة دخول مبنى المحكمة، ليكونا مسارين بعد أن كان مساراً واحداً، ما سهّل عملية الدخول في الفترة الصباحية وبعد صلاة الظهر وقلّص مدد الانتظار إلى دقيقتين لدخول جميع المستفيدين، بعد أن كان انتظار دخول الجميع يستغرق نحو نصف ساعة، إضافةً إلى إجراءات أخرى سهلت ذلك بالنسبة لقسم صحائف الدعوى والإحالات.
وابتكرت المحكمة الحقائب الآمنة لنقل المعاملات والوثائق الخاصة بالقضايا بين أقسام المحكمة والدوائر القضائية بشكل آمن، وأوضحت أنها في السابق كانت تنقل المعاملات يدوياً مثل الطريقة المتبعة في كثير من الدوائر الحكومية، ما يجعلها عرضة للضياع أو الاختلاط ببعضها البعض فاستحدثت المحكمة الحقائب الآمنة، بحيث لا يمكن تسليم أو تسلم الوثائق إلا عبر هذه الحقيبة، الأمر الذي يحفظ المستندات ويجعل نقلها مريحاً وآمناً عن طريق الموظف المختص وتحت مسئوليته.
وكلّفت المحكمة العامة بالرياض، كاتب عدل في مقرّها نفسه، يختص بمهمة كتابة العدل الأولى لتتم إحالة الإجراء المطلوب إليه مباشرة، بحيث لا يحتاج الأمر لمخاطبة كتابة العدل، إذ كان الأمر في السابق يستغرق وقتاً في الاستفسار عن سريان مفعول الصكوك أو نقل الملكية أو التهميش على ذلك، وأصبح الإجراء ينتهي باليوم نفسه بعد أن كان يكلّف أياماً لإنجازه.
وعملت «المحكمة» كذلك على نقل أرشيف المعاملات من داخل الدوائر القضائية إلى أرشيف المحكمة العام، بعد توفير مكان أرشيف جديد تابع للمحكمة العامة نظراً لتكدس معاملات كثيرة منتهية وقديمة داخل كل دائرة قضائية، وانتهت من التنظيم الإداري داخل الدوائر القضائية بحيث ترقّم كل معاملة وترتب برقم موحّد يربط بالنظام الشامل داخل الدائرة القضائية بشكل منظم وبطريقة ترتيب واحدة، ما سهّل الوصول إلى المعاملات وزاد أمنها وحفظها، كما اشتمل هذا التنظيم على مسح جميع الضبوط والسجلات وتجليدها ونقل أرشيف كل دائرة إلى أرشيف المحكمة الموحّد ونفذت المحكمة التنظيمات تمهيداً لخطوة قادمة تجعل في المحكمة أرشيفاً مركزياً تُحفظ فيه جميع معاملات الدوائر القضائية المنتهية أو التي لا تزال قيد النظر بحيث ترد المعاملة إلى الدائرة في يوم نظر القضية وموعد الجلسة وعند الانتهاء يعاد ملف القضية إلى الأرشيف المركزي، ما يساعد في تخفيف المعاملات عن الدوائر القضائية وفي حفظ المعاملات.
وأبرمت المحكمة العامة اتفاقاً مع البريد السعودي، بتزويد موظفي المحكمة في قسم المحضّرين بالمحكمة بحسابين لاسم المستخدم (معرفان) للدخول إلى موقع البريد السعودي ليتم من خلالهما الاستعلام عن وجود العنوان الوطني للمواطنين والمقيمين داخل المملكة، وكذلك الاطلاع على حال التبليغ عن طريق العنوان الوطني، وتيسيراً لمراجعي المحكمة تم الاتفاق والتنسيق مع البريد السعودي بشكل مباشر بطلب دعم المحكمة بمكتب بريد يوجد فيه اثنان من موظفي البريد

السعودي لتسجيل العنوان الوطني فقط لجميع مراجعي المحكمة من مواطنين ومقيمين؛ وذلك حتى لا يتكبد المراجع عناء مراجعة البريد السعودي خارج مقر المحكمة للاعتماد على العنوان في تلقي التبليغات والإشعارات، وسيكون عنواناً تترتب عليه أي تبعات نظامية.

إيداع 1.4 بليون ريال للقاصرين ومن في حكمهم
أودعت المحكمة العامة بالرياض 1.4 بليون ريال في حساب الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، بعد إقرار اختصاصات الهيئة ومباشرة أعمالها للحفاظ على أموال القاصرين، وتم ذلك بعد فترة من الإحصاء والتأكد من البيانات وتحديثها وحفظها إلكترونياً بما يطابق سجلاتها السابقة.
كما نقلت المحكمة موظفي بيت المال من مقرها إلى مبنى هيئة أموال القاصرين استناداً للاتفاق بين وزارة العدل والهيئة، كونهم من أصحاب الخبرات في إجراءات بيت المال وتيسيراً للمستفيدين في سرعة إنهاء إجراء تسليمهم حقوقهم التي انتقلت من المحكمة.
وأطلقت المحكمة العامة بالرياض بعد إجراء تحويل أموال القاصرين ومن في حكمهم حساباً بنكيّاً بمسمى «صندوق المحكمة» ويختص بالمبالغ المطلوبة نظاماً لقاء الحجز على العقارات والمنع من السفر فقط.

الحياة AL HAYAT

• عمل الرياض" يطلق مبادرة العمل الحر

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26480707

الرياض - الحياة
أطلق فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض صباح أمس الأربعاء مبادرة «وثيقة العمل الحر» من خلال إقامة مجموعة من الورش التعريفية بالمبادرة وإتاحة الفرصة للراغبين بإصدار وثيقة العمل للحصول عليها بعد التسجيل.
تناولت الورش التي أقيمت بمقر إدارة شؤون المرأة وقدمتها مجموعة من موظفات الإدارة التعريف بمفهوم العمل الحر ومجالاته، ودور الوزارة في دعمه من خلال هذه المبادرة، بالإضافة إلى تحديد الفئات الـ 77 المستهدفة في المرحلة الأولى منها والمزايا التي يحصلون عليها وتوضيح آلية التسجيل من خلال موقع الوزارة. وأشار مساعد المدير العام لفرع الوزارة بمنطقة الرياض أحمد المطوع أن هذه الوثيقة تهدف بالدرجة الأولى إلى خفض نسبة البطالة في المجتمع وتحسين بيئة العمل الحر وتطويرها، من خلال استقطاب الراغبين في مزاولة الأعمال الحرة والباحثين عن العمل وتوفير العديد من المزايا الداعمة لهم، مثل إصدار الشهادات اللازمة (وثيقة العمل الحر) لممارسة المهن حسب رغباتهم، وتسجيلهم في نظام التأمينات الاجتماعية وفق الشروط والضوابط الخاصة بذلك، منوهاً إلى أهمية هذه المبادرة في رفع مستوى الاقتصاد السعودي بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030. إلى ذلك، أوضحت المدير العام لإدارة شؤون المرأة بمنطقة الرياض مها المزيد أن المبادرة التي شملت جميع فئات المجتمع من الجنسين تم التركيز فيها على العنصر النسائي بشكل أكبر للإسهام في توفير فرص العمل لصاحبات المهارات والمهن، وإيجاد منصة خاصة بهن في سوق الأعمال المهنية الحرة.
يذكر أن المبادرة ستنتقل من مقر إطلاقها بفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض إلى الجمهور الخارجي والمستهدفين في عدد من المراكز التجارية والجامعات، وكذلك مقار الفعاليات الكبرى في منطقة الرياض.
وفي شأن أخر، تتابع منظومة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع وزارات: الداخلية، والتجارة والاستثمار، والشؤون البلدية والقروية، وإمارات المناطق وجهات عدة، تطبيق برنامج التوطين الموجه بالمناطق.
وتقدم منظومة العمل والتنمية الاجتماعية الدعم في مجالات عدة، منها التدريب والتأهيل اللازمين لتوطين الأنشطة المستهدفة، وتقديم البرامج التدريبية الإلكترونية اللازمة لتأهيل الشباب عبر منصة «دروب»، وتقديم الدعم الفني والتمويلي للراغبين في العمل الريادي الحر.

كما تعمل المنظومة على إقامة الملتقيات الوظيفية اللازمة لتحقيق المواءمة بين أصحاب العمل والباحثين عن العمل بما في ذلك الاستفادة من البوابة الوطنية للعمل، وتقديم الدعم في مجال التفتيش ومتابعة قرارات التوطين بالتكامل مع لجان التوطين ببرنامج «التوطين الموجه»، وتقديم دعم نقل المرأة العاملة من خلال مبادرة «وصول» ودعم ضيافة الأطفال من خلال مبادرة «قُرَة».

وكانت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أبرمت أخيراً مذكرات تفاهم مع عدد من إمارات المناطق، لتطبيق التوطين الموجه في عدد من الأنشطة، وذلك بهدف زيادة مساهمة الكوادر الوطنية في سوق العمل، وتوطين فرص العمل في القطاع الخاص بما يوفر فرص العمل اللائقة لأبناء وبنات الوطن، من خلال توفير حلول نوعية تعزز التوطين المنتج والمستدام لسوق العمل.

"هيئة الاتصالات" تفتح تحقيقاً عاجلاً لوجود ممارسات غير تنافسية واحتكار في تحديد الأسعار

المصدر: جريدة الرياض الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1651669

متابعة - الرياض الإلكتروني

أعلنت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات اليوم الأربعاء أنها فتحت تحقيقا عاجلاً في ضوء الشكاوى التي رُفعت من قبل المستخدمين عن احتمالية وجود ممارسات غير تنافسية واحتكار في تحديد الأسعار من قبل بعض مقدمي الخدمات.

وأضافت حسبما ذكرت في تغريدات عبر حسابها الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" : "تؤكد #هيئة_الاتصالات بأنها تنظم سوق الاتصالات وخدماته وتقوم بدور مراقبة للأسعار، وتتدخل في حال ثبوت تحديد للأسعار من قبل مقدمي الخدمات في زمن واحد، وأن أي ممارسات مخالفة سيتم معالجتها بشكل عاجل وصارم، وسيكون هناك بيان إلحاقي بعد الإنتهاء من التحقيق ومايترتب عليه من قرارات، ونؤكد بأن الوطن والمواطن يستحق المزيد."

وزير المالية: "الخدمة المدنية" تدرس حوافز موظفي القطاع العام

أكد أنه ستعلَن تفاصيل الدراسات عند انتهائها

المصدر: جريدة المدينة الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555584

المدينة - جدة

كشف وزير المالية محمد الجدعان، أن وزارة الخدمة المدنية تجري دراسات حول «حوافز موظفي القطاع العام»، مبينًا أنه سيتم إعلانها في حينها، مشيرًا أن هناك حزمة من الإصلاحات الكبيرة جدًّا تجري حاليًا، من ضمنها إصلاح القطاع العام بشكل عام، وتحفيز الموظف ليقوم بأداء عمله بكفاءة عالية، ويتم توفير التدريب اللازم له؛ لذلك إصلاحات الخدمة المدنية والبرامج التي تقوم عليها بتوجيهات من المقام الكريم ستعيد هيكلة جميع هذه المسائل»، جاء ذلك في رده على سؤال عن موضوع إيقاف العلاوة السنوية، وذلك خلال لقاء خاص عبر القناة السعودية.

وأكد الجدعان الحكومة تنظر بعناية للأجيال القادمة والإصلاح الاقتصادي جزء من منظومة تتوافق مع # رؤية_2030، مبينًا استمرار صرف الرواتب وفقًا للأبراج الشمسية التي تتوافق مع تاريخ السنة المالية، مؤكدًا أنه «لا عودة لصرف الرواتب الحكومية وفق التقويم الهجري و27 من كل شهر ميلادي هو الموعد المحدد سلفًا.

حساب المواطن

وقال الجدعان: «إن حساب المواطن يستهدف توجيه الدعم للمحتاجين 50 % من الأسر المستفيدة، وتم تغطية احتياجاتها بالكامل من الدعم، وحساب المواطن يستهدف التوزيع العادل للدعم والتأكد من استفادة الأسر المحتاجة وفق دراسات دقيقة، مؤكدا أن هناك 3 ملايين أسرة وأفراد مستقلين قاموا بالتسجيل في برنامج حساب المواطن».

وبيَّن الجدعان أن 9% فقط من المتقدمين لحساب المواطن حصلوا على الحد الأدنى من الدعم مقابل 91% يحصلون على قيم مالية أعلى»، وقال: «نقوم بعمل مراجعة دورية على قيمة الدعم المقدم من خلال حساب المواطن بحسب الأثر الاقتصادي»، مبينًا أن توجيه الدعم النقدي للمواطن من أفضل الممارسات العالمية بخلاف تطبيق نظام البطاقات التموينية.

القيمة المضافة

أكد الجدعان أن الحكومة تراقب الأسعار في الأسواق بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة للتأكد أن الزيادة مبررة، مشيرًا أن دول مجلس التعاون أجمعت على تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% حتى لا يحدث تأثير كبير على الأسواق.

وقال الجدعان: لن يتم تطبيق القيمة المضافة على السلع المشتراة سابقًا بنظام التقسيط، والحكومة تدرس تحمل قيمة ضريبة القيمة المضافة عن المواطن الذي يقوم بشراء منزل لأول مرة ضمن برنامج الإسكان، والحكومة بدأت بنفسها برفع كفاءة إنفاقها من حيث التوظيف والمشروعات التي يتم طرحها ومراجعة التنفيذ.

أسعار الطاقة

وحول أسعار الطاقة قال وزير المالية: إنها لم تمس المواطن المحتاج للدعم، والحكومة تقوم بتغطية الفوارق السعرية التي شهدتها أسعار الطاقة والكهرباء والضريبة على سلة الأغذية من الدعم الموجه للأفراد والأسر، والدعم الموجه للأسر والأفراد مقسم إلى شرائح تتفاوت بحسب الدخل.

وأوضح أنه إذا حدث انخفاض في سعر النفط سوف يقل سعر البنزين تباعًا، وبيَّن الجدعان أن بنزين 91 يعتبر الأكثر استهلاكًا، ورغم تغيير سعره إلا أن الدولة لا تزال تدعم هذا النوع من الوقود بنسبة 30٪، ولم يتم فرض ضريبة على أسعار البنزين وما حدث هو تصحيح للأسعار فقط، وأكد أن الموظف العام سوف يحصل على فرق التكلفة في بدل المواصلات من خلال حساب المواطن.

«العقاري": إطلاق برنامج لإسكان المتقاعدين .. وتفعيل البناء الذاتي

10سنوات مهلة لتطوير منتج الأراضي بحد أقصى

المصدر: جريدة المدينة الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555551

أمين رزق

كشف صندوق التنمية العقاري عن قرب إطلاق برنامج خاص لتمويل إسكان المتقاعدين ومن شارف على التقاعد، مؤكدا سعيه لتوسيع قاعدة الشراكة مع الجهات الممولة. وأكد الصندوق على تفعيل برنامج البناء الذاتي قريبا، بإعطاء المستفيد مبلغ التمويل على دفعات .

وأوضح الصندوق في تقرير له على موقعه الإلكتروني أمس، أن التنازل عن التمويل المدعوم يكون لأقارب المستفيد من الدرجة الأولى، الذين تنطبق عليهم شروط التنازل، لافتا إلى أن منتج الأرض منحة بدون مقابل مالي ويجب تطويرها خلال 10 سنوات بحد أقصى . وأشار التقرير إلى تسليم المنتج في خلال 3 سنوات من تاريخ التعاقد، مشددا على عدم تغيير المنطقة بعد التخصيص. ولفت إلى أن رهن العقار يمنح المستفيد 75- 85 % من قيمته دفعة واحدة من جهة التمويل، مشيرا إلى أن الفترة المحددة للموافقة على المنتج هي شهر واحد فقط. وأشار الصندوق إلى أن الأولوية لديه بحسب إقدمية الطلب وتحديث البيانات والقدرة على السداد، داعيا من لديهم التزامات مالية إلى سرعة سدادها حتى يظهر اسمهم سريعا، ومن شروط الوزارة ألا يكون تحت اسم المتقدم أو المرفقين بالطلب منزل أو صك أرض أو عداد كهرباء في آخر 5 سنوات من التقديم.

وزير الصحة: سحب الترخيص الصحي وفصل ممرضات أطفال الطائف

حرمانهن من ممارسة المهنة في أي قطاع صحي آخر

المصدر: جريدة المدينة الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555563

عواض الخديدي، أحمد الجهني - جدة، الطائف

أكد المتحدث الرسمي لصحة الطائف عبدالهادي الربيعة أن وزير الصحة توفيق الربيعة اعتمد اليوم قرارا يقضي بفصل 3 ممرضات كانت صحة الطائف قد أجرت معهن تحقيقات حول انتشار مقطع يتضمن العبث بطفل داخل مستشفى الأطفال وتصويره ونشره. وتضمن قرار الوزير سحب ترخيص مزاولة المهن الصحية من الممرضات الثلاث وفصلهن

وحرمانهن من العمل مستقبلا في أي مجال صحي وطبي. وكانت التحقيقَات قد بدأت في الواقعة، التي هزت الأوساط الاجتماعية بالمحافظة، وكشفت مصادر مطلعة لـ«المدينة»، أن شرطة المحافظة - بتوجيه من محافظ الطائف - شرعت في التحقيق في القضية، وتعكف على استدعاء الممرضات المتسببات في حالة الاعتداء على الطفل، وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «المدينة»، فإن الطفل الرضيع لم يتجاوز الشهر الأول من العمر، كان قد أدخل مستشفى الأطفال في أواخر ربيع الأول الماضي؛ بسبب ارتفاع في درجة الحرارة، وأشارت المصادر إلى أن الواقعة بدأت فصولها في الثاني من الشهر الجاري، كما أن الطفل الرضيع مكث في المستشفى حتى الأربعاء الماضي. وظهرت الواقعة.. مع انتشار مقطع فيديو عن الطفل الرضيع، يظهر عبث الممرضات به دون رحمة أو شفقة، وتم تداوله على نطاق واسع عبر شبكات التواصل الاجتماعي أمس الأول، وكانت صحة الطائف تفاعلت مع المقطع المتداول، وكفت أيدي الممرضات المتسببات عن العمل؛ حتى الانتهاء من التحقيقات، مع التزامها في حال ثبوت تورطهن بإحالتهن إلى لجنة مخالفات الممارسين الصحيين؛ لإصدار أشد العقوبات المتاحة والرادعة نظامًا.

وكان والد الطفل «خالد الحارثي»، قد قال في تصريح سابق، إن ابنه تعرض للتعذيب من قبل الممرضات، بل تخطين الأمر للاستهزاء به - كما أظهر الفيديو المتداول - وأضاف أن «الطفل تم تنويمه لمدة 10 أيام، وعندما زرته اتضح لي أنه لا يرضع رضاعةً طبيعيةً، وخشيت لحظتها أن يكون ابني مصابًا بالتهاب في المسالك، ولكن تبين لي أن الممرضات يعبثن به».

من جانبه قال الباحث الصحي «محمد السنان»: «إن من واجبات التمريض الأساسية تطبيق حقوق المريض، والتي تضمن 12 بندًا، شملت «خصوصية المريض، الاحترام، التقدير له والحماية من الإيذاء نفسيًّا وجسديًّا»، وما ظهر هو انتهاك ومخالفة لهذه الواجبات، بل إن الايذاء حصل من التمريض نفسه، فكان جسديًّا للطفل، ونفسيًّا للأسرة؛ بأن يعامل طفلهم تلك المعاملة».

وأضاف أن الأثر بعيد المدى، فعند ظهور مثل هذه المقاطع؛ كيف تثق الأسر في أن يجد طفل معاملةً حسنةً أو بيئةً آمنةً في المستشفيات؟ ولا نغفل أن «طفلًا» لا يتكلم ولا يستطيع الشكوى، بل يتبادر إلى الأذهان بشكل مباشر أن ما تم اكتشافه أو رؤيته ما تم تصويره، فما الذي جرى له أو يجري ولم يصور؟.. وأكد أن الرادع وإعادة الثقة للمراجعين وللمستشفيات، تكمن في إعلان صريح للعقوبة وبشكل شفاف؛ ليتأكدوا أن أبناءهم بيد أمينة.

يُذكر أن إحدى الممرضات، بمشاركة رفيقاتها داخل مستشفى الأطفال قامت بالعبث بأحد المواليد والسخرية منه، والتندر عليه بالضحكات؛ الأمر الذي يتنافى مع الضمير المهني.

«حساب المواطن»: صرف الدعم بأثر رجعي بعد قبول الاعتراض

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1603412

«عكاظ» (الرياض) Okaz_online@

مع إعلانه صدور نتائج الأهلية للدورة الثانية للمسجلين فيه، أوضح برنامج «حساب المواطن»، على «تويتر»، أنه في حال قبول الاعتراض سيتم صرف قيمة دعم حساب المواطن المستحقة للمستفيد بأثر رجعي عن الفترة التي تبدأ من تاريخ صدور نتيجة الأهلية، إلى تاريخ قبول الاعتراض، وبحد أقصى 5 أشهر. كما أعلن «حساب المواطن» أيضاً صدور نتائج الأهلية للدورة الثانية للمسجلين في البرنامج. ويستقبل «حساب المواطن» طلبات الاعتراض للمسجلين غير المؤهلين للاستفادة من البرنامج إلكترونيا، عبر بوابته. وأوضح أنه يتاح للمُسجل التقدم بطلب اعتراض على قرار عدم الأهلية

خلال 3 أشهر من صدور نتيجة الأهلية من خلال البوابة الإلكترونية للبرنامج، كما يمكنه متابعة حالة الاعتراض من خلال البوابة الإلكترونية.

نشطاء وكتّاب أجمعوا على أهمية تمكينها

اقتصادي لـ"سبق": 2018 سيُحدث نقلة اقتصادية نوعية.. المرأة شريك فيها

المصدر: جريدة سبق الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م
https://sabq.org/Z2DGTK

ليلى مجرشي - الرياض 1 248,246
شهدت المملكة العربية السعودية خلال 2017 تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة.. ونالت المرأة النصيب الأكبر من تلك القرارات التي تساهم في تمكينها، والتي تعد إحدى ركائز رؤية السعودية 2030.وجاءت القرارات التي أصدرتها القيادة الرشيدة للمرأة كأحقية الأم في الحضانة وصندوق النفقة،تقديم الخدمات للمرأة دون موافقة ولي الأمر، إقرار الرياضة النسائية في مدارس البنات،السماح للمرأة بقيادة السيارة ودخول الملاعب الرياضية.. وغيرها، بوصفها بداية انطلاقة لمجتمع حيوي، المرأة شريك أساسي فيه.
وفي هذا الجانب قالت الكاتبة عروبة المنيف: "إن القرارات ستعمل على إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية، لا يستهان بها. من هذه القرارات تلك المتعلقة بتمكين المرأة ومنحها حقوقًا لم تحصل عليها منذ عقود، كتلك المتعلقة بالسماح لها بحرية الحركة في الحصول على الخدمات الحكومية بدون إذن المحرم، إلى حرية الحركة بشكل مادي، ومنحها حق التنقل وقيادة المركبة".
وأضافت: "من وجهة نظري، ستعمل تلك القرارات على إحداث نقلة نوعية في المجتمع السعودي من حيث شعور المرأة بقيمتها وكيانها، واتخاذها قرارات تتعلق بحياتها الخاصة بدون انتظار موافقة وليها، كتلك المرتبطة بإنجاز أمورها وأمور من تعيل بسهولة ويسر، وهذا من شأنه أن يشعرها بأهميتها تجاه نفسها وتجاه مجتمعها، إضافة إلى الدعم النفسي التي ستشعر به؛ ما يؤهلها إلى أن تتخذ الخطوات اللازمة للمبادرات الاستثمارية؛ فلها حرية الحركة في جميع الأحوال. ولا نتغافل الوعي الجمعي الذي ستحدثه تلك القرارات المتعلقة بالتمكين؛ فستختلف النظرة المجتمعية لها؛ لتصبح شريكة فعلية للرجل".
وشددت المنيف على أثر تلك القرارات اجتماعيًّا واقتصاديًّا، التي ستتيح لها حضورها في كل الأماكن والمجالات، وسيكون لها دور في قبول مشاركتها وأحقيتها في الاستمتاع، ويكون لها كيان كالرجل تمامًا؛ فوجودها في الملعب كمشجعة- على سبيل المثال - سيساهم في قبول موهبتها، وعدم الاستنكار المجتمعي لانخراطها في الأعمال، سواء كانت أعمالاً تجارية أو أمورًا ترفيهية، التي كانت حكرًا على الرجال في السابق؛ وبالتالي يتم قبول مشاعر الفتيات واحترامها،وقبول المرأة ككيان مساوٍ للرجل في كل الأمور؛ ما يفتح باب إدراك أهمية العدالة الاجتماعية والمساواة.
وأشارت المنيف إلى إمكانية رفع وعي المجتمعبإعطاء الفتاة حقها في أن تنضج وتتعلم وتفهم دورها في الرقي بنفسها ومجتمعها، إضافة إلى أهمية القرار في زرع الوعي الوالدي بمسؤولية الآباء تجاه بناتهم، وأن دورهم كآباء يكمن في تحمل مسؤولية بناتهم، وتعليمهم، وتثقيفهم، والإنفاق عليهم إلى أن تصبح مؤهلة لتحمل دور الزوجة والأم.
من جانبه، ذكر الاقتصادي عبدالله الربدي أن ملف المرأة في 2017 سيُحدث تغييرًا كبيرًا خلال السنوات القادمة، تغيرات اقتصادية متسلسلة، تمكنها من العمل في قطاعات جديدة؛ ما يؤثر بشكل واضح على التوظيف وخفض البطالة، وفتح طلب جديد على السوق السعودي. مؤكدًا أن المسؤولية كبيرة جدًّا على رواد الأعمال في دعم المرأة، وفتح المجالات المناسبة

لها. مفيدًا بالإمكانيات والكفاءات التي تمتلكها السعوديات؛ ما سيحدث تغيرات كبيرة وعميقة على المجتمع والاقتصاد بإذن الله. وأكد الربدي أن 2018 سيشهد نقلة اقتصادية، والمرأة شريك فيها.

وقالت الإعلامية والكاتبة حليمة مظفر: "كان 2017 عام المرأة السعودية فعلاً؛ فعدد من القرارات الحيوية والفاعلة صدرت؛ لتزيد من فاعلية المرأة في المجتمع، وتساهم في بناء شراكتها كمواطنة كاملة الأهلية. وحتمًا سوف ينعكس أثر هذه القرارات اجتماعيًّا واقتصاديًّا مستقبلاً؛ فقرار تمكين المرأة من الخدمات دون موافقة ولي الأمر له أثر اجتماعي كبير، وسيساعدها على قضاء احتياجاتها دون الاستعانة بولي قد يكون ممن يعطلون أمورها أو يستغلها لحاجتها، وهذا سيجعلها أكثر سعادة وارتياحًا. أما قرار السماح للمرأة بقيادة السيارة فسيوفر على الأسرة تكاليف كانت تدفع للسائقين ومصاريف معيشتهم وتسكينهم، بجانب تكلفة استقدامهم، وهذا سينعش دخل الأسرة، ومن جهة أخرى سيقلل من تحويل الأموال للخارج من خلال هؤلاء السائقين الذين سيقل عددهم؛ وهو ما سيؤدي إلى انتعاش اقتصادي محلي، بجانب أن هذا القرار سيقلل من استقدام السائقين والتقليل من أعدادهم؛ ما يعني تحقيق مزيد من الأمن الاجتماعي؛ لأن هؤلاء الذين يأتوننا من ثقافات مختلفة، لا نعرف خلفياتهم. وعمومًا، هذه القرارات حتمًا سوف تؤدي إلى انتعاش اقتصادي، وتحقق مستوى أعلى من الأمن الأسري والاجتماعي، وبدون شك ستؤدي إلى إسعاد المرأة، وزيادة فاعليتها ومشاركتها الاجتماعية.

فيما يرى الكاتب الاجتماعي عبدالحليم البراك أن 2017 عام المرأة السعودية، والقرارات التي صدرت أحدثت نقلة نوعية، اختصرت عامل الوقت لسنوات - بإذن الله تعالى - وتساهم في تمكين المرأة مباشرة دون الحاجة لولي أمر وعودة لحقوق المرأة الطبيعية اجتماعيًّا ودينيًّا. وأوضح البراك أن قرارات المرأة ستُحدث توازنًا كبيرًا تجاهها، وعلى قدرتها على صياغة حياتها بنفسها، وتحمل مسؤوليتها، وتمكينها من الحياة بمزيد من القوة والجرأة للوصول إلى خدماتها بشكل مباشر. وقال البراك: "نتوقع الأعوام المقبلة الوصول إلى الوعي والإدراك لدخول المرأة في مجالات متعددة بشكل طبيعي، كدخولها في أي مكان؛ فهي موجودة في المستشفيات والتعليم، وهي ستدخل الآن مراحل أخرى، سواء مع الأسرة أو بمفردها، وهذا سيكون طبيعيًّا في صالحها". مضيفًا: "نهنئ أنفسنا بالدرجة الأولى، ونهنئ القيادة على هذه القرارات التي تصب في مصلحة المواطن والمجتمع، ونتوقع أيضًا قرارات بالأهمية ذاتها في صف المجتمع والمواطن بما يحقق له الرفاهية على المستوى الفردي والمجتمعي بإذن الله تعالى".

بعد أقل من 24 ساعة على نشر "سبق" الخبر ومناشدة ولي‌أمره وزير الصحة التدخل

"صحة عسير" تحقق في قضية كسر فخذ طفل بحضانة "ولادة خميس مشيط"

المصدر: جريدة سبق الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م
https://sabq.org/8Cct7x

محمد طيران - خميس مشيط

فتحت الشؤون الصحية بمنطقة عسير اليوم ملف تحقيق في قضية كسر فخذ طفل حديث الولادة بمستشفى الخميس للولادة والأطفال، واستمعت لأقوال والده الذي رفض استلامه قبل أن يبتّ في القضية.

وقال والد الطفل "القحطاني" إن الشؤون الصحية اتصلت به اليوم بعد أقل من 24 ساعة على نشر "سبق" مناشدته وزير الصحة التدخل؛ وذلك بعد اتهامه صحة عسير والمستشفى المعني بتجاهلشكواه، وعدم إعارتها أي اهتمام رغم تأكيد متحدث "صحة عسير" في وقت سابق أنهم شرعوا في التحقيق بالقضية.

وأبان "القحطاني" أنه تم الاستماع لأقواله ولمن يوجِّه الاتهام لهم في التسبب بما حدث لابنه.
وقال مصدر مطلع إنه تم استدعاء عدد من الأطباء، بينهم طبيب اتهمه القحطاني بالتعامل غير الإنساني مع أطفال الحضانة.
ويأتي ذلك الإجراء بعد فشل مستشفى الخميس للولادة في إقناع والد الضحية باستلام طفله؛ إذ رفض ذلك قبل انتهاء إجراءات التحقيق.
وكان "القحطاني" قد اتهم المستشفى بالتسبب في تدهور صحة ابنه قبل أن يعجز عن توفير مضاد حيوي "ماربينيوم" بحجة عدم وجوده بالمستشفى ومستشفيات المنطقة؛ ما أدى لطلبهم من ولي الأمر توفيره؛ فتولى البحث عنه بنفسه!
وقال "القحطاني": وفرت 20 علبة من الدواء من داخل وخارج المنطقة، وانتهى الأمر بكسر فخذ ابني!! وطُلب مني الإقرار والقناعة بما حدث وعدم البحث عن الأسباب!!
وكان المتحدث الإعلامي باسم الشؤون الصحية بعسير عبدالعزيز بن يحيى آل شايع قد أكد لـ"سبق" أن "إدارة شؤون المستشفيات بصحة عسير أحالت المعاملة المتعلقة بشكوى المواطن الكريم إلى إدارة المتابعة بالصحة لتشكيل لجنة عاجلة، تتكون من ذوي الاختصاص، ومن ضمنهم استشاري في التخصص؛ وذلك للشخوص إلى مستشفى خميس مشيط للولادة والأطفال، والتحقيق فيما ذُكر."
ونشرت "سبق" القضية مصحوبة بمقطع فيديو، أظهر ما تعرض له الطفل في حينه، كما نشرت مساء أمس رفض والد الطفل استلامه قبل أن يتم البت في القضية، ومناشدته وزير الصحة التدخل.

قانون محاربة الفساد

المصدر: جريدة المدينة 12 ربيع ثاني 1439هـ - 31 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/554807

محمد سالم الغامدي

لاشك بأن قضايا الفساد الإداري والمالي، تُعدُّ من أبرز القضايا المُعيقة للحراك التنموي، لذا نجد أن دول العالم الأول تشرع لمحاربته عبر القوانين الدقيقة والمحددة، والمنطلقة من معايير ومُؤشِّرات أكثر دقة، تُغلَق من خلالها كافة المنافذ التي يَعْبُر منها المُفسدون، ليُمارسوا فسادهم. وبما أن قيادتنا الحازمة -رعاها الله- قد شرعت في محاربة ذلك الفساد بحزمٍ وقوة، واتخذت الكثير من الإجراءات القامعة لممارسيه، فإن المستوجب على جهة التشريع لدينا -المتمثلة في مجلس الشورى- أن تَسنُّ لمحاربة هذا الداء عددًا من القوانين الدقيقة لسد كافة المنافذ على المفسدين، لضمان السيطرة عليهم مستقبلًا، ولردع كل من تُسوِّل له نفسه بالسعي في الأرض فسادًا. ولعلمي بأن تلك القوانين الدقيقة غير متوفرة حاليًا، فإني آمل الإسراع في تقنين أنظمة رادعة لهؤلاء المفسدين، أما الحلول التي تقوم على المبادرات والاجتهادات المؤقتة من قِبَل الجهات المختصة، فهي بالتأكيد غير كافية، فصدور مثل هذه القوانين ودعمها بـ»حزم القيادة»، سيسهم في منع انتشار هذه القضايا، حيث إن طبيعة المرحلة تتطلب الإسراع في سن تلك القوانين، وكم أتمنى أن تشمل كل المسارب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وأن يتدرَّج بناؤها من أعلى الهرم الإداري وحتى أدناه، وأن لا يُستثنَى منها كائنًا من كان -كما هو الحال في هذه المرحلة الحازمة- كون القدرة على اختراق تلك الأنظمة من قِبَل البعض، يُعدُّ مدخلًا واسعًا وممهدًا للمتنفذين وأصحاب المناصب لتحقيق مآربهم الشخصية الفاسدة، وبالتالي هدم قيم المجتمع ومكانته.
وبما أن قيادتنا -رعاها الله- ماضية في تلك الحرب على الفساد، فإني أتمنى من الجهات ذات العلاقة أن تطال تلك الحملة كل مسرب من مسارب مؤسساتنا الحكومية، حتى لو كان ذلك بأثر رجعي ولعدة عقود مضت . ولعلي في ظل تلك المرحلة -محاربة الفساد- أرى ضرورة أن يكون كل مواطن شريكًا فاعلًا في محاربته من خلال نصوص تلك القوانين التي ستُسن، وأن يشمل ذلك حل قضايا المواطنين الحياتية التي تُعيق مسيرة الوطن، بمواجهة أي قصور أو خلل أو فساد في قضايا «البطالة والسكن والصحة والتعليم» بحزمٍ وقوة، ومن خلال تخفيف أعباء الحياة التي يُواجهها المواطنون كل يوم، وهي كثيرة وذات أوجه مختلفة، فالمواطن لابد وأن يكون -جنبًا إلى جنب مع الجهات المختصة- الدرع الحامي

للوطن والعين الساهرة على أمنه واستقراره، واليد القامعة لكل مُفسد، وأن يكون مُتربِّصًا لكل من يسعى في الأرض فسادا، وهذا لن يتأتَّى إلا بسنِّ تلك القوانين الدقيقة لمحاربة هذا الداء العضال بشكلٍ عادل وحازم دون أن يُستثنَى أحد، كائنًا من كان، مما يجعل المواطن شريكًا فعليًا في الرقابة والتنمية، ويتحمل مسؤوليته تجاه وطنه، حيث إنه جزء لا يتجزأ من هذا المجتمع، في السرَّاء والضرَّاء، وفي الفرح والترح.
يقول أحد الحكماء: إن العدل أساس الحكم، وامتداد الحضارات، واستنبات الابتكار والإبداع من دواخل الأبناء.. والله من وراء القصد.

اليوم

قضية التسول وعوامل استمرارها

المصدر: جريدة اليوم 12 ربيع ثاني 1439هـ - 31 ديسمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4221628

د. فالح العجمي

تكاد تكون قضية التسول من الأمور الاجتماعية والتنظيمية الشائكة في المجتمع المحلي، وفي عدد من مجتمعات العالم الثالث، والبلدان الإسلامية منها على وجه الخصوص. أما كونها اجتماعياً معقدة، فلأنها تتعلق بفئات من الجماعات الضعيفة في ظاهر الأمر على أقل تقدير؛ لكن ذلك التصنيف السطحي، بكون من يمتهن التسول محتاجا إلى المال بكل تأكيد، ليس أمراً مسلّماً به على أي حال. فهناك قطاع عريض من الناس في عدد من تلك المجتمعات لم يعد مقتنعاً بأن ممتهني هذا العمل أناس محتاجون للمال، أو ينتمون جميعهم للطبقات الدنيا.
وقد أصبح هناك فعلاً كثير من الناس يتعاملون مع هذه الظاهرة بوصفها بؤرة فساد يدخل منها عدد كبير من ضعاف النفوس، الذين يهدفون من خلال هذه المهنة إلى الإثراء السريع، مع إيهام المجتمع أنهم من طبقة المساكين في المظهر واللغة والخنوع. وفوق ذلك كله، فهم يكسبون مالاً دون عمل مقابل مفيد للمجتمع، ولا يدفعون عليه ضرائب في البلدان التي تفرض ضريبة على كل دخل مادي. ومع ذلك لا تتناقص أعدادهم، ولا تقل مكاسبهم خاصة في بلدان العالم الثالث، والبيئات الإسلامية على وجه الخصوص.
وكانت لي تجربتان مباشرتان عن أثر البيئة التعليمية الإسلامية في انتشار نماذج مرضيّة منها؛ الأولى عايشتها في العاصمة الجورجية تبيليسي؛ حيث لم أر متسولاً طيلة الأيام التي كنت فيها هناك، إلى أن رغبت في التوجه لزيارة مسجد إسلامي تاريخي في أحد أحيائها. وبقربه شاهدت منظراً مخزياً لبنات صغيرات في عمر الزهور تلتف كل واحدة منهن كالأفعوان على قدم كل رجل مسلم قادم لأداء صلاة الجمعة في ذلك المسجد، ولا تطلقه حتى يعطيها ما يحرر به نفسه من قبضتها (وهي خلال ذلك التسول والابتزاز تقرأ ما تحفظه من القرآن، لكي تستعطفه وتدعوه لإعطائها أكبر مبلغ من المال). وما أن تتركه إحداهن، حتى تتلوى برجله وتقبّل أقدامه أخرى، في سلسلة لا تنتهي طولاً في الشارع.
أما المشهد الآخر فقد جرى لي عند زيارة أحد الشلالات المشهورة في المناطق الجبلية المحيطة بجاكرتا، حيث يفصله عن المواقف أكثر من كيلومتر في ممر مشاة مرصوف. وما أن نزلت من السيارة، حتى تلقفتني مجموعة من النساء والأطفال؛ فالنساء يتبارين في شرح مشكلاتهن وحالاتهن، والأطفال يقرأون القرآن بأصوات جماعية من أجل الاستعطاف الديني (نفس تكتيك الأطفال في جورجيا مع فارق في اللغة والثقافة وآلاف الأميال من المسافة الفاصلة). وساروا جميعاً معي حتى الاقتراب من الشلال، رغم إيضاحي لهن وللأطفال بأني لن أعطي أحداً شيئاً.
وأذكر أن إحدى المجلات السعودية قد أجرت تحقيقاً بشأن النساء المتسولات عند إشارات المرور في شوارع الرياض، واكتشف الفريق الصحفي أن هناك سيارات فارهة توزعهن في وقت محدد، وتعود لأخذهن في أوقات متأخرة. إذن هي تجارة مافيا، لها أساليبها وتقنياتها، ووسائل التدريب كتعليم الكلمات المؤثرة على كل فئة من الناس، وطريقة الوقوف واللباس، وربما حتى قطع بعض الأعضاء لدى الأطفال المختطفين، الذين توظفهم تلك العصابات في هذه المهنة. وأظنها

لن تنتهي، إلا إذا اقتنعت الفئة الباقية، التي ترى أن إعطاء المال لهؤلاء المتسولين لا يضر، أو ربما يكون له الأجر عليه؛ بأن أولئك لا يمتون إلى المحتاجين بصلة!

الرجل السعودي 2.0

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.alyaum.com/article/4221783

د. سمية السليمان

العالم من حولنا يتغير بشكل متسارع. فالتحولات التي نشهدها في الفترة الأخيرة حماسية، تملؤني تفاؤلا بالمستقبل وثقة في الرغبة الحقيقية بالإصلاح لزيادة رفاهية ومستوى معيشة المجتمع السعودي كافة.

من الجميل الشعور بأننا مجتمع واحد، بهدف واحد نسعى له، ونمشي سوية بخطا متسارعة. ولكن بينما نحن ماضون قدما التفت لوهلة لأجد في الخلف جمعا كبيرا من الرجال السعوديين. لم يتحركوا ولم يستشعروا أن التغيير يشملهم. عندما تتحدث معهم عما يدور في البلد يتمسك بأن كل هذا لا يهمه ولا يعنيه كثيرا لأنه مسيطر على منزله وما زالت قوانينه المعتادة هي سارية المفعول. «حسنا، لك ذلك يا سيد البيت، ولكن لا تنس أنك لست وحدك، وأن من أهلك من يرى التقدم ويرغب المضي قدما».

إن رجولة الرجل مهما ربطناها بالشيء القوي إلا أنها في الواقع هشة. لعلي أشبهها بقشر البيض الذي عندما يكون مكتملا يستمد قوته الإنشائية من اكتمال شكله. فالبيضة تتحمل وزنا يفوق وزنها بأضعاف عندما نحملها قبل أن تنكسر، إلا في حال كان هناك شعر أو كسر صغير في القشرة. هل تحدث تغييرات المجتمع شقوقا في رجولة الرجل؟ هل كون المرأة تستطيع الاعتماد على نفسها أكثر فأكثر يشكل مصدر تهديد واهتزاز لكيانه؟

إن تغير مكانة المرأة في المجتمع من تعليم وعمل وتمكينها اقتصاديا وقريبا القيادة، كلها أمور تغير ديناميكية العلاقات بين الرجل والمرأة في داخل المنزل. فبينما ظروف وإمكانات المرأة تتغير لا يمكن بأن يبقى الرجل على ما هو عليه ويتوقع أن تستمر الأمور كما كانت. وبالرجل والمرأة لا أقصد بالضرورة الزوج والزوجة بل أيضا العلاقات بين الآباء وبناتهم والأخ وأخته.

أما على صعيد الزواج، فعلى الرجل السعودي أن يدرك أن المرأة السعودية لديها اختيارات لا يشكل هو إلا واحدا منها. المرأة التي تخير بين أن تكمل دراستها وأن تتزوج تعلم أن الدراسة وفق خطة واضحة ومرسومة ونجاحها في هذا المسار يعتمد على جهدها المبذول بينما الزواج من الرجل السعودي (بالإصدار القديم 1.0) حرج وفيه نوع من المخاطرة، والدليل على ذلك نسب الطلاق من ناحية، والكم الهائل من المشاكل الزوجية التي تستحوذ على حديث المجالس لمن لم يطلق بعد. لذلك، إن أردنا أن نوفق بين رأسين بالحلال فإن الجهد المبذول في إنجاح الزواج يجب أن يكون من الطرفين وهنا يأتي الإصدار الجديد (2.0).

إن استقرار المجتمع يأتي باستقرار الأسرة، لذلك كان من المهم التطرق لما قد يساعد في الوصول لذلك. إن اعتماد المرأة على نفسها لا يلغي دور الرجل، بل إن العلاقة التكاملية تزداد قوة ونجاحا عندما يكون الطرفان ذا قوة. إن كانت المرأة تمضي قدما وترتقي بدورها تجاه المجتمع، فحتما على الرجال أن يفعلوا كذلك. نحتاج إصدارا جديدا متفوقا على ما سبقه، وبه مزايا إضافية أكثر تقدما وتوافقا مع الوضع الحالي.

مثل أي تحديث، هناك عدد من الناس يسارع في تبنيه، وهؤلاء هم الأوائل (early adopters). في إصدار أي تحديث، قد نقلق من عدم الاستقرار وبعض المشاكل التي تظهر مع الاستخدام، ولكن يتم تعديلها في النسخ المتتالية (2.0.1 مثلا). ما أعرفه هو أن الإصدار الجديد أكثر استقرارا وتوافقا.

إن النسخة (2.0) قد تم إطلاقها فهل سوف تحدث؟

بطل العجب (البطالة)

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/555058

سعيد محمد بن زقر

أصدرت الهيئة العامة للإحصاء تقرير سوق العمل للنصف الثاني لعام 2017 مستعينة في بياناتها التقديرية بمسح القوى العاملة (الهيئة العامة للإحصاء) وصندوق تنمية الموارد البشرية (حافز) ووزارة الخدمة المدنية (جدارة/ ساعد) ومركز المعلومات الوطني.. سأشارككم بقراءات لما ورد لعلي أضع النقاط فوق الحروف:

* النقطة الأولى: أن معدل بطالة السعوديين (15 سنة فأكثر) للربع الثاني 2017 بلغت 12.7% لإجمالي المتعطلين من الجنسين البالغ (1.075.933) منهم 7.4% ذكور أي (216.352) و33.1 % إناث أي (859.581).

* النقطة الثانية: يبين التوزيع النسبي للفئة العمرية للسعوديين من (15 سنة فأكثر) حسب الجنس وخبرة العمل السابق أن نسبة المتعطلين الذين لم يسبق لهم العمل 88.4%، منهم 79% ذكور بينما 96.2% إناث. ومن هذه الأرقام يتضح أن ملف البطالة مرتبط بملف عمل المرأة والنجاح في الأول يتطلب النجاح بالثاني.

* النقطة الأخيرة: ستبلور الصورة لتوضح موضوع البطالة من حيث أنها للسعوديين بالفئة العمرية (15 سنة فأكثر) حسب النوع فإن فئة (15-19) بلغت 61.8% أي ما يعادل أكثر من ستمائة ألف عاطل والفئة الثانية من سن (20-24) بلغت 41.1% مما يعني أن الغالبية العظمى من العاطلين الباحثين عن عمل هم (600) ألف عاطل ولكن سبب تعطلهم التعليم والنقص بالتدريب المهني والحرفي. فالفئة العمرية (15-19) لم تعمل في السابق وينقصها الكثير من أساسيات أداء أي وظيفة بالقطاع الخاص. إذن علينا دراسة أسباب تركهم مقاعد الدراسة والخروج عن المسار التعليمي والمهني والفني.وأسارع باقتراح تكوين برامج تعينهم على تجاوز التحدي الذي دفعهم لقطع مسارهم التعليمي والمهني والفني. ومن الخيارات دعم مادي شهري يحفظ كرامة العاطل حتى يتم تدريبه على حرفة أو مهنة او باستئناف مساره التعليمي على أن لا تزيد عن عامين

وأختم بما اعتبرهم عاطلين فعليًا وهم الفئة العمرية (20-24) وعددها (400) ألف مع العلم أن الإناث أكثر من ثلاثمائة ألف. تضاف بطالة الفئة العمرية (30 إلى سن التقاعد) وتبلغ (200) ألف من الجنسين. فإذا أخذنا في الحسبان أن 88% من هذه الفئة لم تعمل قط فإن العجب سيَبطُل لحد الاختفاء. فمسؤولو التوظيف يفضلون دائمًا أصحاب الخبرات على غيرهم، مما يجعل الحل في برنامج يدعم توفير وظائف حقيقية بالقطاع الثالث بأجر فوق خط الفقر للحفاظ على كرامة هذه الفئة التي ستؤدي خدمة يحتاجها المجتمع، وسترفع الطلب الكلي مما سيؤثر إيجابًا في الناتج القومي وتنويع إيرادات الدولة فضلاً عن إكسابهم مهارات وثقافات وخبرات تسهل دمجهم مستقبلاً بالقطاع الخاص. وذات البرنامج يصلح للفئة الأولى خاصة إذا اعتبرنا أن ما سيدفع لها بمثابة مقابل للتعليم والتطوير. وأستند علمياً على حقيقتين، الأولى أن التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للبطالة المزمنة دائمًا أعلى من كلفة برنامج الضمان الوظيفي. والثانية أن مسؤولي التوظيف يعلمون حقيقة أنه كلما طالت مدة (العطل) كلما استعصى توظيف العاطل.

وظائف تعليمية لا حاجة إليها

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2018م
http://www.aleqt.com/2018/01/01/article_1307576.html

فهد العيلي|

في التعليم يهرب آلاف المعلمين سنويا من العمل الميداني نحو عدد محدد من الوظائف المكتبية التي ليس لها تأثير ولا تتطلب من صاحبها أي جهد يذكر. فهي عبارة عن محطة استراحة لمن يفوز في سباق الوصول لهذه الوظائف. وأهم وظيفتين يحرص الجميع على الوصول إليها هي وظيفة "مرشد طلابي"، والثانية وظيفة "أمين مصادر تعلم" وقد كانت وظيفة المرشد الطلابي من الأهمية بمكان، وعدته الأنظمة القديمة شريكا فاعلا في العملية التربوية فهو بمنزلة قائد وموجه ومتابع لكل التفاصيل داخل المدرسة، ولكن مع التطورات التقنية وتقادم الأنظمة أصبح "المرشد الطلابي" ضيف شرف مكتفيا بمكتب وثير وبعض السجلات الإلكترونية التي ليست ذات تأثير. وإذا أخذنا المرحلة الابتدائية التي يعمل فيها أكثر من 7000 مرشد مكلف بحسب الإحصائيات المعلنة، نجد أنه لا حاجة إلى وجود المرشد الطلابي، فطلاب هذه المرحلة عادة لا يحتاجون إلى كثير من الاهتمام من قبل المرشد الطلابي نظرا لوجود معلم لكل صف ملم بالمستوى الدراسي لكل طالب والاحتياجات التربوية، ودور المعلم هو الأساس في رعاية الطالب وتعهده إضافة إلى انخفاض السلوكيات السلبية لهذه المرحلة العمرية، وما زاد على ذلك فهناك قائد المدرسة ووكيلها وبالتالي لا حاجة إلى آلاف الوظائف المهدرة في ظل حاجة الميدان إلى مزيد من الوظائف لتقليص العجز السنوي. أما وظيفة "أمين مصادر التعلم" فقد استحدثت قبل سنوات من أجل مساعدة المعلمين على الاستفادة من الأجهزة التقنية الحديثة حيث كان القلة يستخدمون الحاسب الآلي في عمليات التعليم، ولكن مع التطور التقني والمهني وتكثيف برامج التدريب أصبحت التقنية جزءا أساسيا في برامج التعليم داخل المدارس وتحول كثير من الفصول إلى مصادر تعلم مستقلة، وأصبح الأغلبية من المعلمين يطبقون ذلك عمليا دون الحاجة إلى مساعدة "أمين مصادر التعلم" كما كان يحدث سابقا، وتحولت وظيفة مصادر التعلم إلى وظيفة مريحة ومرغوبة لأنها بلا عمل ولا إنتاجية في جميع مراحل التعليم العام. ولذلك يظل إلغاؤها مطلبا ملحا لتخفيض الهدر المالي والبشري في هياكل التعليم المتضخمة أصلا. وقرأت سابقا أن إلغاء مثل هذه الوظائف الهامشية سيوفر للوزارة ما لا يقل عن 20 ألف وظيفة سنويا وهو رقم كبير في مدارس البنين والبنات، وأنا أخذت هاتين الوظيفتين كمثال بسيط على إمكانية التخلص من الهدر المتزايد الذي يستهلك من ميزانيات الوزارة وجهودها على حساب أولويات أخرى. فهل تبادر الوزارة؟

استغلال المستهلك يضر التاجر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1651184

د. فهد محمد بن جمعة

تؤثر السياسات الحكومية على تكلفة الإنتاج أو الاستيراد ويتحرك معها منحني العرض من خلال فرض الضرائب أو تقليص الدعم، حيث ينظر إليها قطاع الأعمال على أنها تكلفة يجب احتسابها في أسعار المنتجات أو الخدمات النهائية

وتحميلها المستهلك أو خفض كمية المعروض منها عند كل سعر معين من أجل تحقيق أفضل الأسعار. رغم أن التغير في سعر سلعة أو خدمة ما يؤدي إلى تغيير الكمية المنتجة أو الموردة على طول منحنى العرض لتلك السلعة أو الخدمة، ولا يتسبب في انتقال منحنى العرض إلى اليسار أو اليمين. لكن محاولة استغلال التجار للمستهلك النهائي سوف تبؤ بالفشل مع ارتفاع مرونة طلب المستهلك عليها، فكلما ارتفعت الأسعار سوف يتقلص الطلب بنسبة أكبر وفي النهاية الخسارة المؤكدة لمن يحاول استغلاله.

هنا يبرز عامل المنافسة بين التجار الذي تحدد أفضل الأسعار التنافسية للمستهلك بناء على قدرة استيعاب التاجر لارتفاع التكلفة بدون رفع أسعاره واعتبارها فرصة ثمينة لزيادة الطلب على منتجاته واختراق أسواق جديدة وتعزيز منافسته المكانية. فإن المنشآت التي تبدأ ربحيتها من أي زيادة عن نقطة التسوية (Break-even point) سوف تعظم ربحيتها من خلال استغلالها لاقتصاديات الحجم الكبير (Economics of scale) واستخدامها المكثف لتقنية من أجل رفع كفاءة إنتاجيتها وتسويقها، مما يمكنها من زيادة مبيعاتها بنسب أكبر من الزيادة في تكاليفها الحدية المتغيرة وهذا سيعظم ربحيتها دون أن ترفع أسعارها.

أما المنشآت ذات الكفاءة المتدنية أو شبه معدومة أو التي تعمل في إطار احتكاري بفرض الأسعار التي ترغب فيها دون مراعاة زيادة مرونة الطلب مع فرض ضريبة القيمة المضافة (5 %) وزيادة التكاليف الأخرى، فسوف تخسر جزءا كبيرا من مبيعاتها على المدى الطويل وتخرج في النهاية من السوق مع وجود البدائل الأخرى، على سبيل المثال، بدلا من الذهاب إلى مطعم يكتفي المستهلك بالأكل في منزله وبدلا من شراء (10) برتقالات يكتفي بشراء (5) منها وهكذا. فلم يعد سلوك المستهلك على ما كان عليه سابقا بل أصبح أكثر ذكاء ومعرفة ويوازي بين ارتفاع الاسعار والبدائل المتاحة في نطاق دخله المحدود والموزع على الأوليات أولا ثم على الكماليات ثانيا.

إن على التجار زيادة القيمة المضافة لمنتجاتهم وخدماتهم في إجمالي الناتج المحلي تناغما مع أهداف رؤية 2030، بدلا من استغلال المستهلك برفع الأسعار. كما على المستهلك أن يكون رشيدا في سلوكه الاستهلاكي واختيار البدائل الأخرى خاصة على المدى الطويل، حيث يصعب عليه تغيير سلوكه في الأجل القصير.

المفتاح الأمثل للقضاء على الفساد

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36080

عبلة مرشد

ما يجري حاليا من اختلاف الجهات المستقبلة للشكاوى والدعاوى المختلفة من الأفراد، ودون متابعتها من جهة مرجعية خارجية عليا، تُشرف على مسار إجراءات المعاملات وما تنتهي إليه، فإنه يسهم إلى حد كبير في المماطلة والتسيب يتم رصد الفساد الإداري والمالي وغيره من حالات الظلم وانتهاك العدالة الإنسانية والمجتمعية، من عدد من الجهات الرسمية الوطنية المختلفة والمعنية بذلك، والتي تُوّجت مساعيها بإنشاء اللجنة العليا لمكافحة الفساد، إذ تتوزع جهودنا الوطنية في مكافحة الفساد بين قنوات مختلفة وجهات متعددة تتحمل مسؤوليته، وتختلف فيما بينها في آلية متابعة حالات الفساد المختلفة كما تتباين في الفترة الزمنية والمراحل التي تمر بها الحالات التي يتم رصدها أو يُبلغ عنها إلى أن تستكمل إجراءاتها من الحوكمة والمساءلة وصولا إلى إحقاق الحق وتنفيذ القانون العادل فيها بما يتوافق مع الأنظمة والتشريعات الموضوعة وتوجهات القيادة العليا.

إن الفساد والظلم اللذين يجدهما الأفراد بشرائحهم المختلفة في أي مجتمع، وما يتصل بهم من ظروف وحالات تختلف في شدتها وتعقدها بين الأفراد أنفسهم، وبين الجهات المعنية بمتابعة حالاتهم ومدى جديتها وكفاءتها الإدارية ومصداقيتها، فإن ذلك يتطلب التأسيس لمنصة «إلكترونية» وطنية موحدة لمكافحة الفساد، يتم خلالها استقبال كل البلاغات الفردية التي

يتقدم بها الأفراد لحالات وظروف مختلفة، سواء عن جهة رسمية أو قطاع مسؤول تخاذل في تنفيذ القانون، أو في تفعيل الإجراءات الإدارية والمالية السليمة بحقه، بحيث تكون تلك المنصة مصنفة إلكترونيا بنظام يحوي جميع مؤسسات الدولة وقطاعاتها، إضافة إلى وجود تصنيفات إضافية مرنة تسمح للفرد بالتقدم عبرها عن حالات مختلفة أو متداخلة ولا يمكنه تصنيفها، وأن يقوم على تلك المنصة كادر وطني متكامل في مؤهلاته، وتمكنه الإداري والمهني والتقني، وبما يحقق الإشراف والمتابعة لجميع حالات الفساد المُبلغ عنها، وبما انتهت إليه، بحيث تُغلق الحالة عند الحسم القانوني فيها وفق النظام والتشريعات الخاصة بها، وبذلك نستطيع توفير كثير من الجهود والأموال الضائعة في مكافحة الفساد، كما يمكننا جني ثمار جهودنا وتطلعاتنا الوطنية في مكافحة الفساد، والذي به نحصد الأمن الاجتماعي والتنمية المستدامة في كل القطاعات.

تتضمن منظومة مكافحة الفساد الرسمية وما يناظرها من جهات رقابية متعددة، هيئة الرقابة والتحقيق، وديوان المراقبة العامة، وديوان المظالم، وهيئة مكافحة الفساد «نزاهة»، وهيئة حقوق الإنسان، وغيرها من الهيئات والجهات الحكومية الرسمية المعنية بمكافحة الفساد، سواء كانت هيئة عليا، أو إدارة تابعة ضمن مؤسسة رسمية أو قطاع حكومي أو خاص معني بفض المنازعات وغيره، وإذ إن هناك كثيرا من الأفراد يجهلون الوسيلة والآلية التي يجب أن ينتهجونها عند رغبتهم في التبليغ عن فساد أو ظلم وقع عليهم، أو يجدونه في مؤسسة ما، كما إنهم يجهلون الجهة التي يجب أن تُقدم إليها الشكوى أو البلاغ، وما آلية المتابعة، وغير ذلك من الإجراءات المعقدة التي تحول أو تعوق وصول كثير من البلاغات إلى مسارها الصحيح، مما يتطلب مراقبة ومتابعة من جهة عليا تُشرف على كل الجهات المعنية باستقبال البلاغات والشكاوى بعد إحالتها إليها، لمتابعة الزمن الذي تأخذه المعاملة أو البلاغ المرفوع، وما الإجراء الذي تم اتخاذه فيها؟ وهل تم فيه تطبيق القانون والنظام والتوجهات العليا أم لا؟ وذلك يستدعي إتاحة الفرصة للفرد خلال تلك المنصة تقديم اعتراض على الإجراء المتبع الذي تجاهل حقه أو لم ينصفه أو تم تعطيله دون مبرر مقنع أو اعتبارات نظامية واضحة.

ومن المعروف أن تيسير إجراءات الوصول إلى أهدافنا المقصودة، يسهم إلى حد كبير في تحقيقها، وذلك ينطبق على كل مناحي الحياة والأعمال، وإذ إن القضاء على الفساد هدفنا المقصود الذي نسعى إلى تحقيقه بخطى حثيثة، بعد أن تجرعنا سمومه، وشهدنا آثاره المدمرة على التنمية ونتائجها، فلا بد أن تُجنّد له كل الوسائل والآليات الميسرة للوصول إليه أولا، ومعالجته والقضاء عليه ثانيا، وذلك مرهون بانتهاج السبيل الأمثل لمحاربته والقضاء عليه، والذي يتطلب بدوره السهولة والوضوح قدر الإمكان في الإجراءات المختزلة والابتعاد عن التعقيد والتداخل في مجريات المعاملة بحيث لا تعطل جهة ما، مسار أي نوع من المعاملات، كما إن وضوح المسؤوليات يمكّن كل جهة وكل فرد من أداء دوره وتحمل مسؤوليته بالشكل المأمول، والذي يتم ضبطه جميعه بالقانون والنظام، وبه يستحق الفرد أو الجهة المساءلة والحوكمة. وبذلك نستطيع أن نعمل معا كجهات رسمية وأفراد، في منظومة تتعاون على محاربة الفساد ورصده وحوكمته، أينما كان وحيثما أختبأ وكيفما تلون وخدع.

أما ما يجري حاليا من اختلاف الجهات المُستقبِلة للشكاوى والدعاوى المختلفة من الأفراد، ودون متابعتها من جهة مرجعية خارجية عليا تُشرف على مسار إجراءات المعاملات وما تنتهي إليه، فإنه يسهم إلى حد كبير في المماطلة والتسيب والظلم من جهة، واستمرار الفساد وديمومته من جهة أخرى، وذلك لثقة الفاسدين والجهات المعنية بالفساد، بأنه لا توجد جهة خارجية نزيهة تتابع وتراقب وتحاسب على ما يجري في أروقة مؤسسات الدولة، وبين ردهات قطاعاتها المختلفة من فساد وظلم وانتهاك وتعدٍّ على توجهات الدولة العليا واللوائح النظامية فيها، ومما لا شك فيه أن ذلك ينعكس سلبا على جميع جهودنا التي تستهدف تحقيق إستراتيجيتنا الطموحة، أو تخدم بلورة رؤيتنا المستقبلية.

وحتى نكون أكثر شفافية ووضوحا، فإن المتابع لما يجري فعليا في الجهات المشار إليها والمسؤولة عن مكافحة الفساد، فإنها تستقبل المعاملات أو البلاغات لمن يُحسِن أو يستطيع الوصول إليهم، ثم تُغيّب كثيرا من القضايا أو تحفظ لديهم ضمن الملفات المهملة لأسباب مختلفة، سواء عَلِم بها المتظلم أو لم يعلم، وبذلك تموت القضايا ويفقد صاحب الشكوى أمله في العلاج والإصلاح، وبذلك يستمر الفساد، ويدوم انتهاك الحقوق، ويزداد الفاسدون إمعانا في غيّهم وطغيانهم دون حسيب أو رقيب.

ومما يجدر التنويه إليه، أن الدعوة إلى تأسيس منصة وطنية موحدة تستقبل كل أنواع الدعاوى والبلاغات والشكاوى من الأفراد عن الجهات الرسمية والقطاعات المختلفة في الدولة، ومنها تحال القضايا إلى الجهات المعنية بها، وما يستتبع ذلك من متابعة، لا يعني إلغاء دور تلك الجهات المكلفة بتلك المهمة رسميا، كنزاهة وحقوق الإنسان وديوان المظالم أو الانتقاص من مكانتها، وإنما الأمر يتطلب وجود جهة عليا مرجعية وسلطة تكون مظلة لتلك الجهات الرسمية جميعها، إضافة إلى مسؤوليتها عن الإشراف والرقابة والمتابعة لطبيعة مجريات المعاملات والدعاوى المقدمة لتلك الجهات، وما انتهت إليه، وما يتبع ذلك من إجراءات مطلوبة بحكم النظام، بما تتضمنه من مساءلة وحوكمة يتم تنفيذها على كل من يخالف النظام واللوائح الخاصة به، وبما يتعارض مع توجهات قيادتنا العليا ومساعيها في القضاء على الفساد، وما يتعلق

به من مسائل مختلفة تسيء إلى منجزاتنا التنموية، وتحول دون تحقيقنا مصالحنا الوطنية، وبذلك نستطيع القضاء على الفساد بأذرعه الممتدة، وجذوره الضاربة في كل مكان.

النظام الضريبي والعدالة الاجتماعية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1602936

مها الشهري

يعتبر النظام الضريبي صورة تعكس التركيبة الاجتماعية والاقتصادية في أي بلد، وهو بالتالي يعكس مدى حركة التنمية وطبيعتها، وبينما أن التنمية قابلة للتغير والتطوير فإن النظام الضريبي كذلك حتى يحافظ على صفته التي تنعكس عن تطور التنمية.

يعد نظام الضرائب إجباريا ولكنه بالمقابل عبارة عن مساهمات جميع الأطراف الاجتماعية والاقتصادية، فيقود هذا الوضع إلى تمركز نسبة الفائض لدى الدولة حتى تقوم باستعماله وتوظيفه لصالح النفقات العامة، وحتى يحقق النظام الضريبي دوره المهم في إقامة العدالة الاجتماعية فلا بد من إدراج هذا النظام ضمن خطط وطنية إستراتيجية تهدف إلى إعادة التوزيع المداخيل، حتى تساعد في ضبط المساهمات الضريبية بصفة عادلة بين الفاعلين الاقتصاديين فيها، أي أن الأمر في مرحلة ما يتطلب دراسة الشرائح وما يمكن أن تقدمه كل شريحة بتفاوت دخلها وإمكانياتها في المشاركة الضريبية.

هناك آثار للضرائب على المستوى الاجتماعي تبرز في مستوى الاستهلاك وحل بعض المشكلات الاجتماعية كالبطالة، من أهمها أيضا تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يمكن أن تصرف لضمان حد أدنى من معيشة المواطنين لضمان تكافؤ الفرص حتى يصبح الانتفاع الأكثر لذوي الدخول المنخفضة، فالضرائب تعد أداة مالية واقتصادية واجتماعية لإحداث التغيير في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا بد من تحقق أهدافها المرجوة والمنتظرة.

مستشارك العمالي

المصدر: جريدة اليوم الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م
http://www.alyaum.com/article/4222267

نجلاء السديري

في مجال العمل، يوجد الإبداع والإنتاج والتناغم ولا بد من بعض المشاكل أو الصعوبات التي قد تظهر في البدايات أو بعد الانخراط بالعمل.

مشاكل في تنفيذ المهام تُحل ببعض التدريب والتأهيل، مشاكل إدارية تُحل بتطوير وتغيير المنهجية المُتبعة، مشاكل مادية تُحل بطلب المساعدات وفق الضوابط واللوائح المُتبعة لكن المشاكل المتعلقة بالحقوق غالبا ما تُشكل عبئا على الموظف وكذلك صاحب العمل.

الاتفاق بين الموظف وصاحب العمل يجب أن يكون واضحا كما يجب أن يكون الالتزام من قبل الطرفين على كل ما هو مطلوب ومُستحق، الإخلال بالشروط أو الوعود قد يكون مقبولا إن كان لسبب خارج عن الإرادة وبشكل غير مقصود وغير متكرر، أما في حال استمرار ذلك فإن المقاييس تختلف تماما وكذلك العطاء وحتى الأسلوب المُتبع، التواصل بين صاحب العمل والموظف مهم لحل أي خلاف وفي حال لم يعد التواصل كافيا قد يلجأ المتضرر لجهة أخرى قانونية تساعده في الأمر دون الإلمام بالحقوق والبنود التي تقرها وزارة العمل، ولهذا السبب نجد اللوائح كاملة موجودة في موقع الوزارة الإلكتروني حيث تستطيع كتابة استفسارك حول العمل وحقوقك والتزاماتك وما يجب عليك فعله لحل مشكلتك، غالبا يستغرق الرد ثلاثة أيام وهي خدمة مجانية.

تحديات الاعتناء بذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الوطن الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=36084

أنجيلا بوسكوفيتش*

تسببت الحرب، والعقوبات المطولة، وعجز الحكومة العراقية عن تأمين الخدمات الأساسية، بالتدهور التدريجي للمنظومة الصحية التي كانت بحالة جيدة في العراق سابقا. وغالبا ما تعاني المستشفيات التي تمكَّنت من الصمود في المعارك، سوء الصيانة، ونقصا مزمنا في الإمدادات والأدوية والمعدات والطاقم الطبي المتخصص. ويؤدي ذلك إلى مضاعفة التحديات أمام تأمين العناية في الحالات الطارئة، ويحدُّ من القدرة على توفير العلاج الطويل الأمد للحالات المزمنة، لا سيما في المجتمعات المحرومة.

يشرح صدر الدين حريري، مدير مركز هيلينا الصحي للأطفال المعوّقين وذوي الاحتياجات الخاصة الذي تديره الحكومة في أربيل: لا أتذكر أننا واجهنا وضعا بهذا السوء من قبل، مضيفا لم نكن قادرين فعلا على تلبية الاحتياجات قبل هذه الأزمات، والآن نفتقر إلى الإمدادات، ونعاني الأعباء الشديدة التي تتخطى الإمكانات بسبب تدفق المرضى النازحين من أجزاء أخرى من العراق، فضلا عن اللاجئين.

هناك 11 مليون شخص من أصل 36 مليون نسمة في العراق يحتاجون، بحسب تقديرات خطة الاستجابة الإنسانية، إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية. ويسعى الشركاء في العمل الإنساني إلى الوصول عن طريق خطة الاستجابة الإنسانية، إلى 6.2 ملايين شخص شديدي الهشاشة خلال عام 2017. ولقد قامت منظمة الصحة العالمية، باعتبارها المسؤولة عن المجموعة الصحية، بتقديم أدوية ومعدات طبية تفوق قيمتها 18 مليون دولار للمساعدة على سد الثغرات التي تظهر في شكل خاص في القطاع العام.

تُعتبر حصة القطاع الصحي في الموازنة العراقية، وقدرها 3% من إجمالي الناتج المحلي، متدنية بالمقارنة مع بلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تبلغ النسبة نحو 5%. ويدفع عدد كبير من العراقيين مبالغ طائلة من جيوبهم لتسديد نفقات الخدمات الطبية في المنشآت الخاصة التي يعتبرونها ذات نوعية أفضل، لكن بالنسبة إلى الأسر غير المقتدرة ماديا لزيارة العيادات الخاصة المكلفة، تبقى المستشفيات والمراكز الصحية العامة من الخيارات القليلة المتوافرة. وسط الأزمات المتقاطعة تواجه المنظومة الصحية العامة المتردية أصلا في العراق، صعوبات لتأمين الدعم المناسب للأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يعانون إعاقات وأمراضا مزمنة. وتتوقف إعادة هيكلة المنظومة الصحية وتطويرها في المدى الطويل على تعبئة حاشدة للموارد في مرحلة ما بعد النزاع. في غضون ذلك، ستستمر المنظمات المحلية والدولية في ملء الثغرات في المنظومة القائمة من أجل تأمين حد أدنى من الرعاية للأشخاص الأكثر هشاشة.

وتشدد منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، ليز غراندي، على أن ذوي الإعاقات يقعون مرتين ضحية الحرب «إنهم الأكثر معاناة خلال الأزمات. أولا، لأنهم يجدون صعوبة شديدة على المستوى الجسدي، في الهروب. وثانيا، لأنهم عندما يصلون إلى مكان آمن غالبا ما يواجهون تحديات في الوصول إلى الخدمات المتخصصة التي يحتاجون إليها».

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 ربيع ثاني 1439هـ - 31 ديسمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26401121

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 12 ربيع ثاني 1439هـ - 31 ديسمبر 2017م

http://www.aleqt.com/2017/12/29/article_1306156.html

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26419088

المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 14 ربيع ثاني 1439هـ - 1 يناير 2018م

http://www.al-madina.com/article/555054

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2018م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26438708

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 15 ربيع ثاني 1439هـ - 2 يناير 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8329

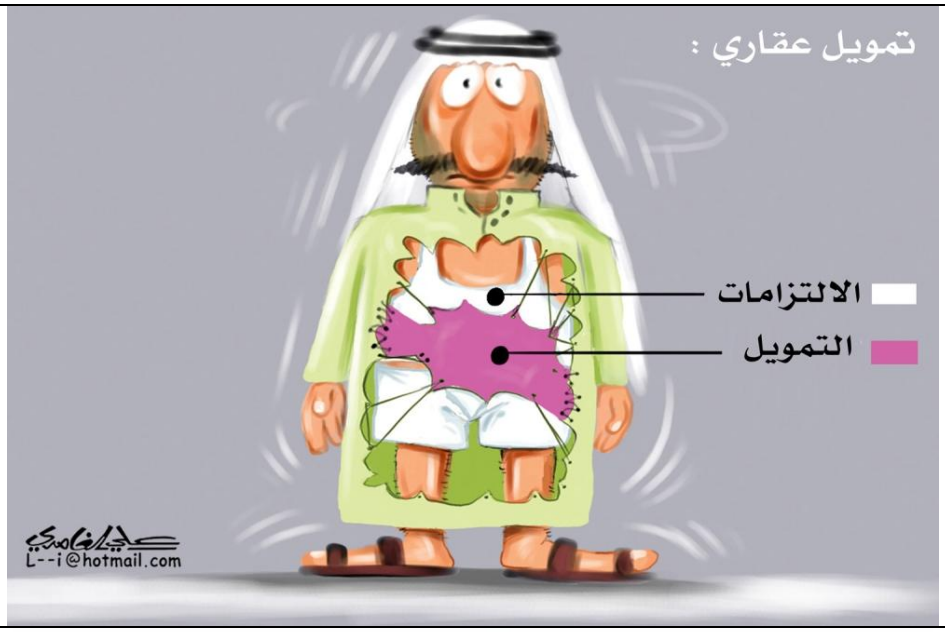

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م

http://www.al-madina.com/article/555343

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 16 ربيع ثاني 1439هـ - 3 يناير 2018م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26461813

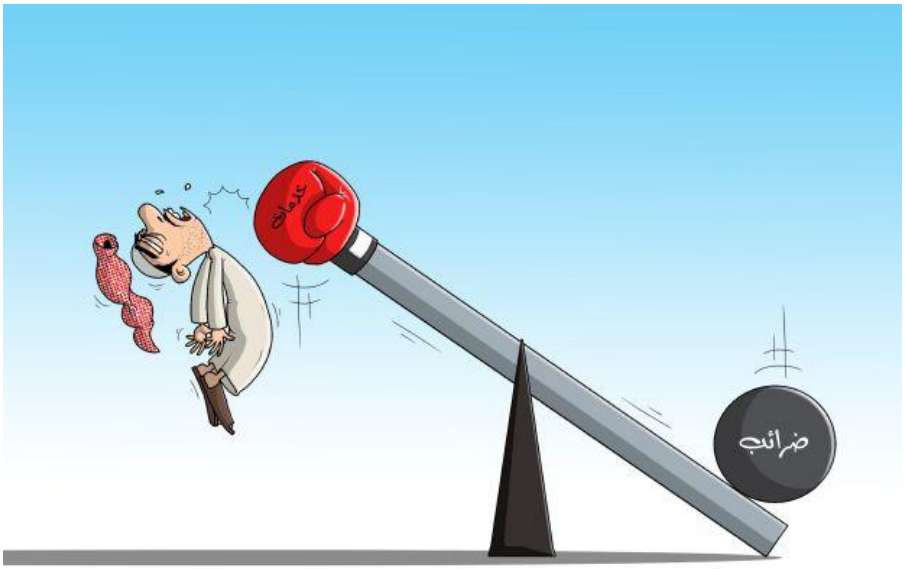

المصدر: جريدة الحياة الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/26483959

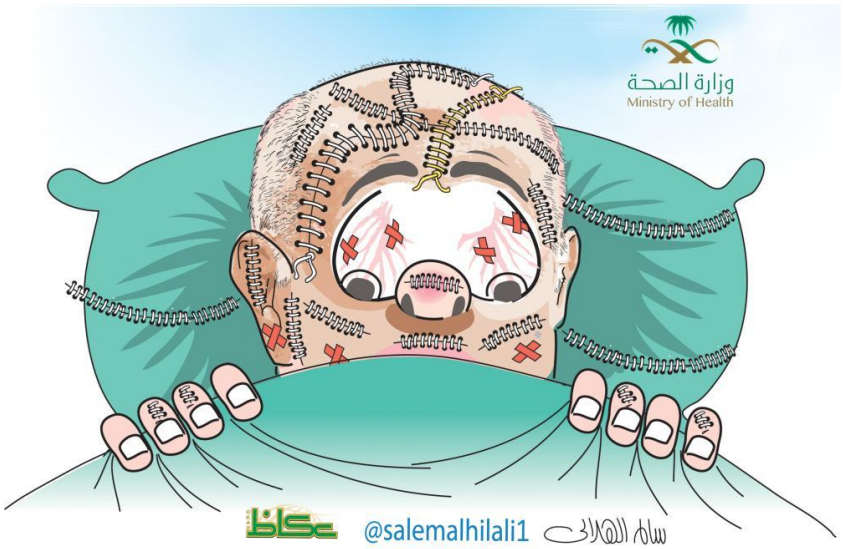

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 17 ربيع ثاني 1439هـ - 4 يناير 2018م

http://www.okaz.com.sa/article/1603375